جامعة الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور سياسة تهيئة الإقليم في التنمية المحلية في الجزائر

دراسة حالة ولاية المدية (2000 م - 2015 م)

مذكرة معدة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص :سياسات عامة وتنمية

إعداد الطالبتين:

- **طاهري أمباركة**
- **العمري هدى**

السنة الجامعية: 2017/2016

جامعة الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور سياسة تهيئة الإقليم في التنمية المحلية في الجزائر

دراسة حالة ولاية المدية (2000 م - 2015 م)

مذكرة معدة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص :سياسات عامة وتنمية

إعداد الطالبتين: **إشراف الأستاذ:**

- **طاهري أمباركة**
- **العمري هدى**

السنة الجامعية :2017/2016

جامعة الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور سياسة تهيئة الإقليم في التنمية المحلية في الجزائر

دراسة حالة ولاية المدية (2000 م - 2015 م)

مذكرة معدة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص :سياسات عامة وتنمية

إعداد الطالبتين: **إشراف الأستاذ :**

- **طاهري أمباركة**
- **العمري هدى**

أعضاء لجنة المناقشة :

ا-.....رئيسا

ا-.....مشرفا ومقررا

ا-.....عضوا

السنة الجامعية :2017/2016

شكر وتقدير :

الحمد والشكر لله عز وجل على نعمه وعلى فضله وعلى توفيقه لنا في إتمام هذا العمل المتواضع

كما نتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ المشرف بلعايب بلقاسم على توجيهاته الجادة التي كانت سندا لنا في إتمام هذا العمل المتواضع .

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة أساتذة كلية العلوم السياسية الذين رافقونا طوال المشوار الدراسي .

الطالبتين : طاهري أمباركة

العمري هدى

الإهداء

❁-أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين حفظهما الله وأمدهما بعمر مديد

❁-إلى أخي أكرم وأخواتي أميرة ،صبرينة ،كوثر وإلى كل أفراد عائلتي صغيرا وكبيرا

❁-إلى من ساروا معي في درب العلم والمعرفة زميلاتي :سعيدة هجيرة ،فطيمة ،إيمان ،خيرة ،صارة، أمباركة طاهري ، ضيف الله صباح،مريم جغبوب ،حرمة فاطمة الزهراء.

❁-إلى كل طلبة قسم العلوم السياسية جامعة زيان عاشور الجلفة

❁-إلى كل من مدني بالعون ولو بدعائه لي بالتوفيق.

توقيع :

العمري هدى

الإهداء

الإهداء

❁-أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين حفظهما الله وأمدهما بعمر مديد ، و إلى زوجي الكريم مزقيش لعاري وأبني العزيز عبد الوهاب إلى الإخوة خضرة ،فاطنة، محمد، فضيلة، احمد ، مريم ،زينب، الصادق،وإلى كل أفراد عائلة زوجي وعائلتي صغيرا وكبيرا.

❁-إلى من ساروا معي في درب العلم والمعرفة :لزرق سهيلة, بوغراب سمية ، ذباح سامية، لزرق عبلة ، عمارة شافية بوشنافة سمية ،رابشي سعاد ، جفال سهام، العمري هدى، ضيف الله صباح،مريم جغبوب ،حرمة فاطمة الزهراء ،يحياوي حنان

❁-إلى كل طلبة قسم العلوم السياسية جامعة زيان عاشور الجلفة

❁-إلى كل من مدني بالعون ولو بالدعائي لي بالتوفيق

توقيع :

طاهري أمباركة

مقدمـــــــــــــــــــــــــة

مدخـــــــــــل:

تعد التهيئة الإقليمية من أهم التحديات الكبرى لما لها من أهمية ودور في توجيه عمليات التنمية المستقبلية ،بهدف تحقيق تنمية متكاملة بين المناطق الحضرية والريفية وتحقيق التوازن بين طرفي معادلة التوزيع المتوازن للسكان من جهة ،والتوزيع العقلاني للاستثمارات وللأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى ، *والاستعمال* الأفضل للموارد والشغل والخدمات ،والمرافق ،وحماية البيئة والأوساط الحضرية من الأخطار ،وفي نفس الوقت ضمان حق الأجيال القادمة وتحقيق توازن إقليمي وعدم تهميش أي إقليم ،ولا يتم هذا إلا بتنويع الأنشطة الاقتصادية،وإحداث نوع من التوازن في توزيع الهياكل عبر المجال ،وتوفير الخدمات الضرورية للسكان، وتوجيه الاهتمام أكثر بالقطاع ألفلاحي ومحاولة تحديث المناطق الريفية وخلق فرص للشغل بقصد تخفيف الضغط على المدن الكبرى والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى ، فبوجود التغيرات الدولية أصبح على الجزائر أن تواكب هذه التغيرات،محاولة بذلك التصدي لها مما توجب عليها البحث عن العوامل نجاحها وما تحتويه أقاليمها.

ولقد سعت الجزائر نحو تنمية متوازنة للإقليم وسطرت لذلك ترتيبات وأدوات وأعمال وبرامج،وذلك لتنظيم الفضاء الوطني بكل ما يحمله من خصوصيات ومميزات اقتصادية ،اجتماعية ،ثقافية ،ايكولوجية وبيئية حيث سطرت سياسة لتهيئة الإقليم بتوزيع وتنظيم السكان والأنشطة والبنايات والتجهيزات ووسائل الاتصال على امتداد الوطن لتحقيق التوازن بين الأماكن والتنظيم الشامل الموجه لتلبية المتطلبات الراهنة مع الأخذ بعين الاعتبار المستقبل ،حيث تتدخل الدولة لرد الاعتبار والتجديد وإعادة الهيكلة من خلال سياسة التهيئة التي ترشدها في تنظيم العلاقة بين أقاليمها المتباينة لتحقيق التنمية المتكافئة والمتوازنة لمناطق الوطن وفقا للتوجهات والترتيبات الإستراتيجية لسياسة تهيئة الإقليم والتنمية المحلية سعيا لاستعادة البعد الإقليمي والإلمام بمعظم النشاطات القطاعية وتوحيدها ،حيث يعتبر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لأفاق 2030 الذي شرعت الجزائر في تطبيقه سنة 2011 بعد تدعيمه بإطار قانوني عام 2010وذلك لتحقيق التنمية المتكافئة في مناطق الجزائر باعتبار هذه السياسة "التهيئة الإقليمية" تمثل إطار تصب فيه كل المشاريع وتنطلق منه السياسات.

فعملية التهيئة عموما ترتبط وتتصل بما حدده المفكر مالك بن نبي كأسس لبناء وقيام الحضارة وهذه الأسس حسبه تتمثل في الإنسان ،والوقت ،والتربة أو الأرض.

أسباب (مبررات) اختيار الموضوع :

1- الأسباب الموضوعية :

- الإختلالات التي تشهدها مختلف أقاليم الوطن .

- الحركية التي عرفتها الجزائر،وانتهاج الجزائر لسياسة تهيئة الاقليم بعد النظر إلى السلبيات والنقائص المترتبة عن البرامج السابقة وبالتالي عرفت فترة 2000م بفترة البرامج الإصلاحية .

- طبيعة المواضيع التي تتناولها الدراسة -التهيئة الإقليمية - التنمية - التنمية المحلية -وارتباطها بالعديد من المجالات .

- كما أن موضوع تهيئة الإقليم ودوره في التنمية المحلية متعلق بالتخصص "سياسات عامة وتنمية " وانه يمثل إستراتيجية جديدة للربط بين مناطق الوطن وتقليل الاختلال وتقريب المسافات،الرغبة في إفادة الطلبة وتقديم توصيات و اقتراحات للمؤسسات الحكومية وكل من له علاقة بموضوع الدراسة التي ستنجز.

2- الأسباب الذاتية :

- الرغبة الشخصية في البحث وتعميق وتوسيع معارفنا وأفكارنا و حب الاطلاع بشان موضوع التهيئة الإقليمية وربطه بالتنمية .

- التعرف على سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر ومدى ارتباطها وتأثيرها في التنمية بمختلف أبعادها ، والتنمية المحلية فهذا الأمر لم يأتي اعتباطيا بل من خلال أنه لا تنمية محلية دون تحقيق تهيئة متوازنة .

- وآثاره هذا الموضوع فينا وشد انتباهنا و اهتمامنا.

- وأيضا للتعرف على واقع هذا الموضوع ومدى تجسيده على ارض الواقع.

- إبراز الإمكانيات التي تتمتع بها الولاية محل الدراسة ، حققت تنمية متوازنة بعد إتباع سياسة التهيئة

أهمية الدراسة (البحث):

تكمن أهمية دراسة موضوع دور سياسة التهيئة الإقليمية في التنمية المحلية

بالجزائر فيما يلي :-

ـ دور سياسة تهيئة الإقليم المنتهجة بالجزائر في التنمية .

ـ ودوافعها وأبعادها و أهدافها ومبادئها.

ـ و المشاريع التنموية التي تخدم وتساهم في تفعيل هذه السياسة وتضمن تجسيدها ودعمها .

ـ والخروج بالحلول والاقتراحات والبدائل التي من شانها أن تضمن ذلك وتذليل المعوقات التي تواجه هذه السياسة والتحديات التي تقف في وجه تحقيق تهيئة إقليمية في الجزائر.

ـ بما يمكن أن يساهم به البحث في إنارة الطريق للباحثين والمتخصصين لإثارة موضوع دور سياسة تهيئة الإقليم في تحقيق التنمية المحلية.

ـ إظهار الإمكانيات والسياسات المتبعة في ولاية المدية موضوع البحث والدراسة من خلال التطرق إلى السياسات والبرامج التي تم انتهاجها وما تم تحقيقه بالولاية في الآونة الأخيرة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف الدراسة :

تتلخص أهداف الدراسة في جانبين جانب علمي وأخر ميداني عملي

1/ فالأهداف العلمية هي:

ـ هدف نظري محاولة التعرف على منطلقات التهيئة الإقليمية وتعريفها،ودوافع اللجوء إلى سياسة تهيئة الإقليم ، وفيما تتمثل الأهداف المسطرة عن هذه السياسة من خلال الوقوف على ما أطر لها من أساليب و أدوات.

ـ التعرف على التنمية المحلية .

ـ التعرف على علاقة سياسة تهيئة الاقليم في الجزائر بالتنمية المحلية وتطبيقاتها الميدانية .

2/ أما أهداف الدراسة الميدانية العملية فهي :

ـ سنحاول معرفة العلاقة القائمة بين سياسة تهيئة الاقليم والتنمية المحلية ،و خاصة في إطار الجزائر أي على المستوى الوطني ،وعلى مستوى دراسة الحالة "ولاية المدية " والإستراتيجية العامة التنموية والأدوات المشروطة والكشف عن أنماط تجسيد هذه السياسة من خلال الوقوف على بعض الإحصائيات المتوفرة وتقصي

واقع وحقيقة سياسة تهيئة الإقليم في ظل المتغيرات الراهنة ومعرفة السياسات الكبرى التي ارتبطت بها في معالجة ظاهرة الإختلالات الإقليمية وتقديم توصيات واقتراحات لأصحاب القرار من اجل تطوير وتفعيل سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر

ـ معرفة مدى نجاعة وملائمة الإجراءات المتخذة والمتبعة عن سياسة تهيئة الإقليم من اجل تحقيق تنمية محلية .

ـ ومعرفة ما أحدثته سياسة تهيئة الإقليم من توازن على مستوى ولاية المدية .

دراسات سابقة (أدبيات الدراسة):

وفيما يخص أدبيات الدراسة سوف نذكر عينة من الدراسات السابقة من حيث الموضوعات تتناولها وأهدافها ونتائجها ،وهي كالتالي :

ـ الكتب :

ـ شريف رحماني([1]) وقد انطلق الكاتب من الإشكالية التالية : الجزائر اليوم تواجه صعوبة تحقيق معادلة تتمثل في التوفيق بين نمو ديموغراف ي سريع وتوزيعه من جهة ،وتثمين وحماية ثرواتها الطبيعية والاستعمال الأمثل لمواردها المالية من جهة أخرى ، وأهدافه من الدراسة تقديم توصيات : يجب على السياسة الجديدة للتهيئة العمرانية إذا ما أرادت أن تتجنب انزلا قات الماضي ،أن تقوم على إرادة سياسية صارمة ،ويجب أن تحدد فيما بعد إطار انجاز يسمح لها بضبط أدواتها الخاصة والوسائل المالية والاقتصادية التي تسمح بكل تدخل خاص بها ،كما يجب أن تضبط مهام وكفاءات كل شركاء التهيئة العمرانية من دولة وجماعات محلية وشركاء اجتماعيين و مواطنيين .

وتوصل الكاتب إلى النتائج التالية التي كانت عبارة عن مجموعة من التوصيات

ـ الوثائق غير المنشورة :

- دراسة رياض تومي ([2])،وانطلق الباحث من الإشكالية التالية : ما هي الإسهامات التي تقدمها أدوات التهيئة والتعمير في مجال التهيئة الحضرية؟
  وأهدافه من الدراسة :ـ محاولة تعريف أدوات التهيئة والتعمير في الجزائر، من خلال النصوص القانونية وتطبيقاتها الميدانية،و علاقتهما ببعض ،

[1] ـ شريف رحماني ، **الجزائر غدا ، وضعية التراب الوطني ، استرجاع التراب الوطني** ، د ط ، بن عكنون :ديوان المطبوعات الجامعية ،د س ن .

[2] ـ رياض تومي ،**أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضرية ،مدينة الحر وش نموذجا** ،مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري ،جامعة منتوري ،قسنطينة،2005م/2006م .

والمرجعيات النظرية التي اعتمدت عليها،وأنماط تجسيد أدوات التهيئة والتعمير في الجزائر،ومدى تطبيق البرامج التنموية والنقائص المسجلة في سياق الحديث عن سياسة التنمية الحضرية وخاصة بمدينة الحروش.

ليصل في النهاية إلى : عرفت مدينة الحروش تاريخا حافلا بالتطورات السوسيولوجية والإقتصادية والثقافية و الإيكولوجية، وأمام النمو والتوسع المجالي وعاملي الهجرة والنمو الديموغرافي، عرفت المدينة أدوات تعمير على غرار باق المدن الجزائرية المتوسطة والتي ساعدت إلى حد ما في تحقيق تنمية حضرية محلية سنوات الثمانينات، اعتمدت في نشأتها على العوامل والخصائص المحلية(الموضع والموقع والإمكانيات الفلاحية).

- دراسة محمد بن نعمان ([1]) وانطلق الباحث من الإشكالية التالية : ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المناطق التي تعاني تخلفا والريفية منها خصوصا من أجل تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا ؟

وأهداف دراسته تتمثل في : ـ إبراز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكلها وآليات دعمها و واقعها بالجزائر وإبراز مفاهيم كل من التنمية المحلية، التباين التنموي، التهيئة الإقليمية والتنمية الريفية،والأدوار التي يمكن أن تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية،وفي الحد من التباين الجغرافي لهذه التنمية،وتسليط الضوء على واقع التنمية المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس .

ليصل في النهاية إلى : ـ إن حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعلها تتمتع بجملة من الخصائص تمكنها من لعب دور محوري في التنمية المحلية، والتمويل أكبر مشكل يواجهها،و التمويل الإسلامي بمختلف أشكاله أحد الأساليب التي تتلاءم بشكل كبير معها كونه يقوم على المخاطرة بالدرجة الأولى،**و** تشكل حاضنات الأعمال مصدر تمويل لها ، وأحد أبرزها حاضنات التنمية المحلية التي تشرف عليها الهيئات المحلية كالبلدية أو الولاية، وتولي الجزائر عناية خاصة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن دوره بقي جد محدود خلال العشرية الأخيرة، لغياب التوجيه الملائم من الطرف الدولة ،وإن اللامركزية المتجسدة في إدارات محلية مستقلة، والمشاركة الشعبية المحلية تشكل الدعائم التي تضمن نجاح جهود التنمية المحلية.،ويعاني نظام الإدارة المحلية في الجزائر من عدة مشاكل

[1] ـ محمد بن نعمان ،**مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا ،دراسة حالة ولاية بومرداس (الجزائر) 2009م /2011 م** ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر3 ،الموسم الجامعي 2011 م / 2012 م .

تعطل التنمية المحلية، منها ما يتعلق بجوانب سياسية تنظيمية والجانب المالي مصدر تمويل التنمية، حيث تعاني أغلب البلديات من عجز مالي.،و تمتلك ولاية بومرداس إمكانيات تتيح لها تحقيق التنمية المطلوبة ولكنها غير مستغلة ،وتعاني مشاكل تنموية حقيقية وتباين تنموي في كل من البلديات المصنفة ريفية وحضرية تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في تنمية المناطق التي تتواجد بها على مستوى الولاية ،ودورها في الحد من التباين التنموي بالولاية جد محدود.

الإشكالية:

وفي سبيل تحقيق توازن بين الأقاليم قامت الجزائر بدراسات إستراتيجية إستشرافية حول ذلك وانتهجت سياسة تهيئة للأقاليم لبلوغ تنمية محلية ، وعليه وبناء على ما تم نطرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى تؤثر سياسة تهيئة الإقليم في التنمية المحلية بالجزائر عموما وولاية المدية خصوصا؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية تتفرع عنها التساؤلات التالية :

1 ـ فيما تتمثل سياسة تهيئة الإقليم وسياسة التنمية المحلية ؟

2 ـ ما هو دور سياسة تهيئة الإقليم في تحقيق التنمية المحلية ؟

3 ـ كيف أثرت سياسة تهيئة الإقليم بولاية " المدية" على مسار التنمية المحلية ؟

حدود المشكلة البحثية :

كأي بحث علمي ، يتضمن بحثنا هذا حدود يمكن توضيحها في :

الحدود الموضوعية : الدراسة تتمحور حول سياسة تهيئة الإقليم في إطار سياسة تنموية محلية للجزائر في قطاعات متعددة.

الحدود المكانية:الجزائر عموما وولاية المدية خصوصا،ذلك أنه ولتوفر المعلومات عن ولاية المدية تم اختيارها كعينة للدراسة من جهة وبحكم موقعها الاستراتيجي وإمكانياتها المتعددة ولمعرفة ما حققته من تنمية في السنوات الأخيرة وذلك بالتركيز على دور سياسة تهيئة الإقليم في تفعيل وتحقيق ذلك ضمن الأنظمة والقطاعات التالية :النظام الإنتاجي (الثروات ،الفلاحة ،الصناعة ،التشغيل)وقطاع العمران والنقل والهياكل الأساسية للطرق والسكن والسكان والصحة وقطاع السياحة والموارد المائية ومجال البيئة .

الحدود الزمنية: الدراسة من 2000م إلى 2015م.

وتم اختيار هذه الفترة الزمنية نظرا لما اتخذت ه الجزائر من برامج تهيئة تأخذ في الحسبان تحقيق التوازن بين أقاليمها هذه الأخيرة التي كانت غائبة في برامجها السابقة و مراعاة البعد البيئي بحكم تفاقم الإختلالات بين مناطق الوطن وبالتالي كان لابد من إتباع سياسة إصلاحية جديدة تأخذ في الحسبان تحقيق الانسجام والتوازن .

و في هذه الفترة عرفت الجزائر وفرة في الموارد المالية، واتخا ذ مجموعة من البرامج التنموية وسياسة دعم النمو والإنعاش الاقتصادي والعمل على ربط تهيئة الإقليم بالبرامج والمخططات.

الفرضيات :

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضية التالية :

ـ للتهيئة الإقليمية دور هام في عملية التنمية المحلية ،وذلك بإقامة وتطوير البنية التحتية لجميع القطاعات لبلوغ التنمية ،فالأرضية المناسبة للتنمية هي سياسة تهيئة الإقليم .

وللإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

ـ سياسة تهيئة الإقليم هي مخططات وحلول للاختلال للوصول إلى تحقيق برامج تنموية متوازنة بين مختلف أقاليم الدولة .

ـ تساهم سياسة تهيئة الإقليم في تحويل أماكن ومناطق وأقاليم الهجرة إلى أماكن جذب بإيجاد الحلول السليمة للاختلال كالهجرة والضغط على المدن الكبرى وجعل هذا الربط الإقليمي للمدن كقواعد ارتكاز للتنمية ونقطة قوية في ميدان التهيئة الإقليمية .

ـ انتهاج ولاية المدية لسياسة إبراز خصائصها وإمكانياتها ومواردها ومؤهلاتها السياحية وبناءا على ذلك تم تسطير سياسة تهيئة لها للاستفادة من إمكانياتها وتطويرها وسد النقائص بالاعتماد المتبادل لبلوغ التنمية و لتوفير متطلبات العيش .

الإطار المنهجي :

الجزء الأول :المناهج المتبعة :

إذ أن الظواهر السياسية والاجتماعية ظواهر مركبة ومعقدة ومتعددة الأبعاد والمتغيرات ومن ثمة من الصعب دراستها من خلال منهج واحد ،ولذلك ظهر

التكامل المنهجي كأسلوب لدراسة هذه الظواهر حيث اعتمدنا على عدة مناهج كل منهج يتناول جزء من الظاهرة ،مع وجود مناهج مكملة في هذه الدراسة ،وقد اعتمدنا على عدة مناهج وهي :

ـ المنهج الوصفي التحليلي يصف ويحدد الأطر العامة للوصول للحقائق وفهم المشكل وتحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية و السياسية ([1]) وذلك من اجل الوصول إلى تحقيق الغاية النهائية ،ووصف وتفسير الظاهرة محل البحث "التهيئة الإقليمية " وتحديد مسارها من خلال المشاريع التنموية الوطنية وتحديد أفاقها مستقبلا.

ـ ومنهج تحليل المضمون : أي دراسة ما تتضمنه سياسة تهيئة الإقليم من خطط وأدوات وقوانين كالقانون رقم 10-02 المؤرخ في رجب 1431هـ الموافق ل 29 يونيو 2010م،يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،الجريدة الرسمية ،الصادرة في 21 أكتوبر 2010م .

وثائق رسمية صادرة عن بوابة رئاسة الحكومة الجزائرية متمثلة في السياسات العمومية الشاملة لجميع القطاعات لسنة 2015م .

ووثائق رسمية غير منشورة لولاية المدية من مديرية السياحة والصناعة التقليدية ،مديرية البيئة ،مديرية النقل ،مديرية السكن،مديرية الموارد المائية ومديرية الري

ـ المنهج التاريخي : لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر واندثارها ،ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك وهو يستهدف التصميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة أو حادثة ما والوضعية أو الحالة أو الظرف الذي وجدت فيه ، على الرغم من أن الحادثة التاريخية لا تتكرر بنفس النمط لأن التاريخ لا يعيد نفسه ،بالحادثة التاريخية فردية ولدتها ظروف لا يمكن إرجاعها ([2])،حيث تمثل في عرض نشأة وتطور سياسة التهيئة الإقليمية بصفة عامة وفي الجزائر من خلال الاعتماد على أسلوب السرد التاريخي للوقوف على سياسة تهيئة الإقليم التي كانت سائدة سابقا ،وإعطاء لمحة تاريخية لولاية المدية .

---

[1] ـ عمار بوحوش ، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية** ،الجزائر :المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،2002 ، ص

[2] ـ محمد شلبي ،**المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم ، المناهج ،الإقترابات ،الأدوات** ، د ط ،الجزائر:د د ن ، 1997 ، ص 59

ـ والمنهج المقارن : يعرف ستيوارت مل : المقارنة «هي دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر » فالباحث وهو يقارن الظواهر يبحث عن العناصر المسؤولة عن التشابه أو الاختلاف تبعا إلى افتراض الفروض والتي تستدعي الاختبار ، وإذا ما دعمت تلك الفروض بالإثبات تحصلت على القبول في صورة مشاهدات منتظمة في المستقبل المحتمل تحولت إلى نظريات فالمنهج المقارن يبدي لنا بوضوح الأنماط المنتظمة في سلوك كل من الأفراد والجماعات([1])،وذلك بالمقارنة بين البرامج التنموية التي تتضمن سياسة تهيئة الإقليم ومقارنة السياسات الخاصة بإقليم ولاية المدية .

ـ وكذلك المنهج الإحصائي : يعرف الإحصاء باعتباره أعدادا أو أرقاما يمكن أن تلخص إما توزيعات القيم على المتغيرات أو على العلاقات بين المتغيرات ، إنما شكل من أشكال الاختزال الرياضي يستطيع أن يلمح إلينا وبدقة ،عن كيفية عرض بياناتنا ،إننا نتساءل عن ما هي أنواع الأعمال والأوضاع في المجتمع الدولي الأكثر احتمالا أو الأكثر ملائمة لإثارة الصراعات المتاحة فنلجأ إلى استخدام المنهج الإحصائي الذي عبره تجمع البيانات والمعلومات اللازم ة لدراسة مثل هذه الظاهرة ([2])،ولتدعيم موضوع الدراسة من خلال التطرق لبعض الأرقام و الإحصائيات وجمع المعلومات المتعلقة بسياسة تهيئة الإقليم والبرامج التنموية التي عرفتها الجزائر عموما وولاية المدية خصوصا في السنوات الأخيرة كالتي تتضمنها الوثائق المستخرجة عن بوابة رئاسة الحكومة الجزائرية والمديريات التابعة لولاية المدية وتحليلها في نطاق هذا المنهج تحليلا كميا وكيفيا ،ومن خلال الإحصائيات المتحصل عليها عن الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء

ـ ومنهج دراسة حالة هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات المتعلقة بأية وحدة سواءا أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما ،وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها([3])وذلك لمعرفة الواقع والأفاق لولاية المدية.

بالإضافة إلى أدوات جمع المعلومات كالملاحظة .

---

[1] ـ المرجع نفسه ، ص 71

[2] ـ المرجع نفسه ، ص 91

[3] ـ المرجع نفسه ،ص 87

وكذلك من الإقترابات التي نميل إليها ونرى أنها ستساعدنا باعتبارها زوايا للنظر والتقرب من الظاهرة محل الدراسة وكشف أسسها وتفاصيلها وخباياها سنوظف :

ـ الاقتراب القانوني الذي يركز في دراسة للأحداث، والمواقف والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها والقواعد المدونة وغير المدونة([1])، وذلك من خلال دراسة القوانين المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية بالجزائر.

ـ والاقتراب المؤسسي: إن دراسة السياسة العامة من خلال هذا المدخل الذي يعتبر من أقدم المداخل لدراسة السياسة العامة تركز على دور المؤسسات الحكومية كالبرلمانات والأجهزة التنفيذية والمحاكم والأحزاب السياسية في ضم السياسات العامة ، فالسياسة العامة تحدد بصورة سلطوية من قبل تلك المؤسسات وتنفذ عن طريقها ويركز هذا المدخل تقليديا على النواحي الشكلية والقانونية لمؤسسات الحكومة :الشكل الرسمي والسلطات القانونية والإجراءات واللوائح والوظائف والأنشطة والعلاقات الرسمية مع المؤسسات الأخرى ، ولا يقدم هذا المدخل أي تفسيرات للاختلاف بين سلوكيات هذه المؤسسات في الواقع والشكل القانوني لها ولا للسياسات التي تنتهجها هذه المؤسسات والعلاقة بين الشكل التنظيمي والسياسات العامة ([2])بالرجوع إلى وزارة التهيئة العمرانية والبيئة،والوزارة الأولى .

ـ والاقتراب الوظيفي : تعود فكرة الوظيفة ومنها الوظيفة إلى العلوم البيولوجية التي ترتكز على وظائف أعضاء الكائن الحي ، ومنها انتقلت إلى الدراسات الأنتربولوجية والاجتماعية ليتلقاها بعد ذلك علماء السياسة ويكيفوها مع طبيعة حقل الدراسات السياسية.وتعود فكرة الوظيفة البنائية إلى علم الاجتماع وإلى أفكاره «بارسونز» حيث استخدم الوظيفيون مفهوم البنائي ليشير إلى مجموعة من العلاقات بين الوحدات الاجتماعية بحيث تتسم هذه العلاقات بالاستقرار النسبي وبأنها تتخذ شكل النمط أما فكرة الوظيفية عندهم فهي تشير إلى ما يترتب على نشاط اجتماعي من نتائج تؤدي إلى تكيف أو تلازم هذا النشاط مع بناء معين أو مع جزء منه. ([3])

وذلك بالتعرف على العمل الذي تقوم به هذه الوزارة ودورها والهيئات التابعة لها.

ـ والاقتراب النظمي : لقد نظر « دافيد استون» إلى الحياة السياسية على أنها نظام

---

[1] ـ المرجع نفسه ، ص 887

[2] ـ أحمد مصطفى الحسين ، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة** ، ط 1 ،عمان : د د ن ، 2002 ، ص 119 .

[3] ـ محمد شلبي ،المرجع السابق الذكر ، ص ص 171 ، 174.

(نسق) سلوك موجود بينه يتفاعل معها أخذا وعطاء من خلال فتحتي المدخلات والمخرجات وأن هذا النسق بمثابة كائن حي يعيش في بيئة فيزيائية مادية و بيولوجية ، واجتماعية وسيكولوجية هذا النسق السياسي هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثا وتأثيرات يتطلب من أعضاء النسق الاستجابة لها ، ينبثق مفهوم استون عن النسق من العلوم الطبيعية وعلم الأحياء حيث يقول : أن علم السياسية في حاجة إل نظرية عامة في العمليات الحيوية كذلك التي في علوم الطبيعة وعلم الأحياء([1])، بمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف على المستوى الوطني وعلى مستوى ولاية المدية وفي القطاعات بمعرفة الأسباب والفواعل والمؤثرات والتفاعلات التي أدت لبروز وتبني النظام لهذه السياسة كمخرج في إطار سياسة عامة حكومية ،وفي كون الولاية عبارة عن نظام مفتوح جزئي يتفاعل مع البيئة الخارجية للنظام الكلي "الدولة "ومخرجاته ا ،ويتفاعل مع بيئته الداخلية "البلديات 46 "حيث يؤثر ويتأثر بما يحيط به .

الجزء الثاني : تقسيمات الدراسة :

لغرض الإلمام بموضوع الدراسة،عالجنا هذا الموضوع من خلال ثلاثة فصول تتمثل في :

الفصل الأول: والذي تناولنا فيه المنطلقات النظرية للتهيئة الإقليمية والتنمية المحلية [ماهية التهيئة الإقليمية (مفهوم ونشأة ودوافع وأهداف وأساليب التهيئة الإقليمية ومكانة التهيئة الإقليمية في التنمية) والتنمية بصفة عامة من خلال عرض لمفهومها بشيء من التفصيل إلى أن نصل إلى التنمية المحلية وذلك بتحديد مفهومها وأهدافها وأبعادها ومقاييسها

الفصل الثاني :وهذا الفصل نحاول أن نبين تهيئة الإقليم بالجزائر في ظل أبعاد التنمية[سياسة تهيئة الإقليم والتنمية المحلية بالجزائر ومراحل تطورها وأنواعها وأقسامها وأهدافها والفاعلون في عملية تهيئة الإقليم بالجزائر وأدواتها، وسنتطرق إلى تهيئة الإقليم في ظل أبعاد التنمية من خلال عرض لأسس التنمية المحلية بالجزائر و مراحل التنمية المحلية بالجزائر ولسياسة تهيئة الإقليم في ظل التنمية الاقتصادية وتهيئة الإقليم في ظل التنمية الاجتماعية وعلاقة تهيئة الإقليم بالتنمية].

الفصل الثالث : وهذا الفصل هو عبارة عن دراسة واقع التهيئة الإقليمية بولاية" المدية " ويتضمن [(تقديم عام لحالة الدراسة ولاية المدية و تهيئة إقليم ولاية المدية في المجالات الاقتصادية والمجالات الاجتماعية والمجال السياحي وقطاع الموارد

[1] ـ المرجع نفسه ، ص 131.

المائية و والمجال البيئي لولاية المدية لبلوغ التنمية المحلية مابين 2000م - 2015م) رهانات واقتراحات (رهانات واقتراحات) .

تحديد المصطلحات الخاصة بالدراسة:

ـ السياسة الإقليمية: Regional Policy وتعني السياسة التي تتبناها الحكومات بقصد تقليل التنمية المتباينة في الدولة والتصدي لعدم الاستقرار الإقليمي وتحقيق العدالة الإقليمية الاجتماعية وضبط الهجرة النازحة والعمل على الاستفادة الكاملة من الموارد البشرية ورفع شأن المناطق المتدهورة ،وفي سبيل ذلك تدعم الفقراء،وتدعم صناعة التشييد ولسرعة التغيير تعفي المستثمرين من الضرائب وتقدم لهم الأراضي بالمجان أحيانا حتى تشجع على تحقيق التنمية في هذه المناطق المحرومة.([1])

ـ التضخم الحضري:عرف "فيليب هاوز" PHILIP Hauses وغيره في أوائل الستينات التضخم الحضري « over urbanization» بصفة عامة بأنه الموقف الذي تعيش فيه نسب من سكان بلد ما في أماكن حضرية بما يفوق إمكانيات النمو الاقتصادي لتلك الأماكن بحيث تأوي هذه المناطق الحضرية جموعا من السكان أضخم بكثير مما تسمح به الخدمات والتسهيلات والمرافق وفرص العمالة المتاحة،ومن هنا يمكن القول أن التضخم الحضري ظاهرة نسبية تنتج عن ضغط السكان على الأرض بما يؤدي إلى حدوث التخلف الاقتصادي ، إذ يزيد النمو السكاني الشديد من نسبة العاطلين الذين يعيشون على حساب السكان المنتجين بما ينقص من قدرة المجتمع على تحقيق التراكم وبالتالي إبطاء النمو الاقتصادي الداخلي ،ويحصر هذا الموقف البلدان النامية في حلقة مفرغة من الفقر .

ويرتبط بمفهوم التضخم الحضري ما اصطلح "جيرالد بريز" GERALD Breese في منتصف الستينات عل تسميته بالتحضر الحدي Subsistense urban والذي عرفه بالتحضر الذي لا يتوافر فيه للمواطن العادي سوى الضرورات فقط عند حد الكفاف ، وفي بعض الأحيان لا تكتمل حتى تلك الضرورات اللازمة للحياة في البيئة الحضرية كالإسكان والتغذية و الصحة والتعليم وسبل الترويج المتاحة ، ونقص فرص العمل أو سبل العيش التي لا تكفل أكثر من مجرد البقاء([2])

[1] ـ محمد مدحت جابر عبد الجليل، **جغرافية العالم الإقليمية**،ط 1،عمان:دارصفاء للنشروالتوزيع 1998 م،ص9 .

[2] ـ هناء محمد الجوهري،**علم الاجتماع الحضري**،ط1،عمان:دارالمسيرة2009 م،ص ص 308 ،309.

ـ التخطيط : هو وضع خطة لتحقيق أهداف المجتمع في ميدان وظيفي معين لمنطقة جغرافية ما في مدى زمني محدد، وحتى يكون التخطيط سليما يجب أن يكون واقعيا محققا للهدف في الوقت المناسب المحدد له ومستمر الصلاحية طول المدى الزمني المقدر لتنفيذه بأعلى درجة من درجات الكفاية ، فهو جهد موجه ومقصود ومنظم لتحقيق هدف أو أهداف معينة في فترة زمنية محددة ،بمال وجهد محددين ([1])

ـ التخطيط الإقليمي: هو دراسة الموارد الطبيعية والبشرية سواء المستغلة في رقعة محددة من الأرض (إقليم) لمعرفة إمكانيات هذا الإقليم وموارده المتاحة واستغلالها خلا ل فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف معينة تهدف أساسا إلى النهوض بالإقليم وإنعاشه،وبهذا فهو يرتبط بالحكم المحلي الذي يحمي ويصون ويستثمر الموارد المحلية لصالح الإقليم والدولة ككل ،ومع ذلك فهو-التخطيط الإقليمي- جزء من التخطيط القومي ..الذي يرتبط أساسا بالمركزية ،و يهدف لاستخدام كافة الموارد الطبيعية والبشرية في الدولة بكافة أقاليمها وتنسيق وتنظيم استغلال هذه الموارد لتحقيق أهداف معينة تصبو لها الدولة خلال فترة زمنية محددة.([2])

ـ التخطيط الريفي:هو ذلك المستوى من التخطيط الإقليمي الذي يمارس في تلك البيئة التي تعرف بالريف وعلى مجموعة الأنشطة التي تقع في ذلك المكان الذي يكون خارج حدود الأراضي المستعملة للأغراض المدينة حيث يتم وفق المعايير الإقليمية تتسع لتشمل المكان والنشاطات التي تخلق في الريف وفي الحضر لتتعداها إلى بحث العلاقات التي تربط هذه البيئة بما جاورها.([3])

ـ التخطيط الحضري أو ما يعرف بتخطيط المدن :نقصد به كيفية إنشاء وتطوير المستوطنات البشرية المدينية بطريقة تتجاوز أدنى حد من الاستراتجيات أو السياسات التي تؤهله لكي يكون أسلوبا فعالا لتطوير البيئات الحضرية يجب أن يستند التخطيط الحضري على قواعد وأسس واضحة لمستوى ونسب استعمالات الأرض الحضري (الاستعمالات السكنية والخدمية والتجارية واستعمالات النقل والمواصلات واستعمالات المناطق الخضراء والترفيه...الخ) بغية تحقيق الانتفاع الأمثل من البيئة الحضرية أي يجب أن يستند التخطيط الحضري على مقاييس

---

[1] ـ باية بوزغاية،"المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري من اجل تحقيق التنمية المستدامة مدينة بسكرة نموذجا" **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**،العدد 15 /جوان 2014 م ،د ص.

[2] ـ محمد خميس الزوكة ، **التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية**، ط 3 ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1991م ، ص29.

[3] ـ محمد جاسم شعبان العاني، **التخطيط الإقليمي مبادئ وأسس ونظريات وأساليب** ، ط 1 ، عمان :دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2010 م، ص113 .

ومعايير كيفية وكمية يتم بموجبها تحديد نسب ومستويات استعمالات الأرض في المخطط العام الذي يعد كقانون للسيطرة على توجيه نمو المدن ([1])

ـ التحضر : هو عملية معقدة للتغير الاقتصادي والاجتماعي عملت على نقل المجتمع من حالة يسودها الريف إلى حالة يسودها الحضر ،ويشار إلى مستوى التحضر بالمرحلة التي وصل إليها قطر في فترة زمنية معينة .([2])

ـ التمدن : يشير إلى العملية التي تدل على نمط الحياة التي يتميز بها المجتمع في المدينة

ويعرفها Nels Anderson 1959 :بأنها طريقة حياة الناس ([3])

ـ المجتمع الريفي : تلك المناطق الريفية التي نجد فيها : نسبة النشاط الزراعي في القوى العاملة ،الكثافة السكانية ،التقسيمات الإدارية داخل المنطقة ،حجم السكان في التجمعات السكانية ...،وترتفع درجة الألفة والعلاقات الشخصية غير رسمية كما تعد الزراعة هي المهنة الأساسية لسكانه([4])

ـ التهيئة العمرانية (التعمير) : يقتصر مجال تطبيق ها على التجمعات السكان الحضرية خاصة ،وتتمثل في جملة الجزاءات والأعمال الفنية والتشريعية والعقارية،والجمالية لإحكام تنظيم وتصميم المجال العمراني وحسن التصرف فيه لبلوغ نفس الأهداف المذكورة في تعريف التهيئة الترابية ومنها بالخصوص الاستغلال الأفضل للفضاء العمراني وتحسين ظروف سكن وعمل الساكنين والترفع في احتياجاتهم مع المحافظة على الموارد الطبيعية ([5])

ـ الهندسة الإقليمية :تهتم بدراسة الشروط الجيوهندسية (الصخور والعمليات والظواهر الجيولوجية وتغيراتها في المكان والزمان بالاستناد إلى التاريخ الجيولوجي للقشرة الأرضية والشروط الفيزيا جغرافية المعاصرة. ([6])

---

[1] ـ المرجع نفسه،ص155

[2] ـ كايد عثمان أبو صبحة ، **جغرافية المدن**،ط 1،عمان:دار وائل للنشر،2003 م، ص55 .

[3] ـ المرجع نفسه ونفس الصفحة .

[4] ـ عالية حبيب،وآخرون،**علم الاجتماع الريفي**،ط 1،عمان:دار المسيرة ،2009 م،ص ص 77،78 .

[5] ـ حسن بن عبد الله ، وآخرون،**التهيئة الترابية وتنظيم المجال تونس** ، د ط ، ،تونس، د د ن،د س ن

[6] - https/ar Wikipedia.org/wiki

صعوبات الدراسة :

تتمثل الصعوبات في قلة الدراسات التي عالجت موضوع دور سياسة التهيئة الإقليمية في سياسة التنمية المحلية.

كما يمكن اعتبار جمع البيانات و المعطيات أحد الصعوبات التي تخللت هذه الدراسة، حيث تميزت هذه البيانات بقلتها.

كما أننا اصطدمنا في العديد من المرات بعدم منحنا المعلومات من بعض الإدارات المعنية، وذلك بحكم البيروقراطية التي تحكم الإدارات الجزائرية.

الفصل الأول:
المنطلقات النظرية
للتهيئة الإقليمية
والتنمية المحلية

الفصل الأول : المنطلقات النظرية للتهيئة الإقليمية والتنمية المحلية

تمهيـــــــــد

لقد تطور العالم اليوم وتغير نتيجة للأحداث المتسارعة الحاصلة فيه ،وهذا ما دفع بالدول إلى لعب ادوار جديدة تتماشى والتطورات الحاصلة فيه، وهذا بغية تحقيق تنميتها في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات ،إلا أن هذا لا يتحقق إلا بتطبيق أساليب تهيئة وفق الحاجة بحيث يستخدم أحيانا أكثر من أسلوب في نفس الوقت، وهي تشترك كلها في نفس الهدف،وهذه الأساليب منها ما هو تقليدي ، ومنها ما هو حديث ، وكل نوع من أنواع التهيئة الإقليمية ،يناسبه أساليب محددة ، فالنهوض بالدولة وتطورها يتطلب تحقيق تنمية لجميع أقاليمها ومناطقها ،ما دفعها إلى تبني عملية التهيئة الإقليمية التي تعتبر خير تطبيق لما يسمى بساسة الانسجام والتوازن لأقالي م الدولة و خير تطبيق لبلوغ التنمية المحلية .

ولهذا سنحاول في هذا الفصل الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالتهيئة الإقليمية حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين سنتناول في المبحث الأول ماهية التهيئة الإقليمية ومفهومها ونشأتها ودوافعها وأهدافها وأساليبها مع إبراز مكانة التهيئة الإقليمية في التنمية .

أما المبحث الثاني سنتطرق إلى التنمية بصفة عامة من خلال عرض لمفهومها بشيء من التفصيل إلى أن نصل إلى التنمية المحلية وذلك بتحديد مفهومها وأهدافها وأبعادها ومقاييسها

المبحث الأول: ماهيــة التهيئـــة الإقليميــة

إن موضوع التهيئة الإقليمية موضوع شائع الاستخدام حيث تطرق له العديد من الكتاب كل حسب تخصصه لذلك تعددت وتنوعت المفاهي م فيه،ما يجعلنا نحاول التمعن فيها بغية الوصول إلى أفضل التعريفات ،ومن ثم معرفة نشأتها ودوافعها وأهداف تطبيقها وأساليبها ومكانتها في التنمية .

المطلب الأول : مفهوم التهيئة الإقليمية

إن مفهوم"التهيئة الإقليمية" يعد من المفاهيم الشائعة الاستخدام في كثير من حقول المعرفة كالجغرافيا والاقتصاد والتخطيط الإقليمي وغيرها معنى ذلك أن ثمة اختلافا بين المختصين من جغرافيين واقتصاديين وسياسيين واجتماعيين في تحديد معنى"تهيئة الإقليم"،وهذا الاختلاف جاء تبعا لتباين وجهات نظرهم التي تعكس تصورهم مما ستنعكس على منهجية حقل الاختصاص وأهدافه،وبالإمكان أن نقر أن هذا الاختلاف قد انحصر في مسألتين هما ـ الاختلاف في النظرة إلى "التهيئة الإقليمية " أولاـ وفي طبيعة الأسس أو المعايير المعتمدة في تحديدها ثانيا تلعب الخصوصية المكانية أو الخصائص الجغرافية دورا مهما في تحديد مفهوم واضح "للتهيئة الإقليمية " فمثلا الخصوصيات المحلية والوطنية والعالمية تقدم لنا مفاهيم متعددة للإقليم ؛ويعود السبب لعدم وجود تشابه مطلق في المشاكل والإمكانيات بين الأقاليم وان كان هناك نوع من التشابه النسبي،فهناك تباين نسبي في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والمكانية وفي الإمكانيات المادية والبشرية بين الأقاليم داخل الدولة الواحدة.([1]) إن التهيئة تعد التغيير في علاقات القوى ..،وبالتالي في التصور ومحاولة تكيف الهيئات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع الأوضاع الجديدة.([2])

تعريف التهيئة الإقليمية :

التهيئة لغة : مشتقة من هيئ وهي تعني حضر وجهز، دبر،وضع رمم ، وهي توحي بالأعداد ، التخطيط، تستخدم عدة مصطلحات مماثلة لمصطلح التهيئة الإقليمية،منها التهيئة المجالية managements de l espace تنظيم المجال،وتستخدم معظم المراجع باللغة العربية «التخطيط الإقليم ي وهو المصطلح المستعمل باللغة الإنجليزية regionale plannin

[1] ـ ثائر مطلق محمد عياصرة ، **التخطيط الإقليمي دراسة نظرية وتطبيقية** ، ط1 ، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ،2009 م ، ص 59.

[2] ـ رياض تومي ،**أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضرية ،مدينة الحروش نموذجا** ،مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري ،قسنطينة ،2005م / 2006م ، د ص .

amenagement territ . ([1])

إن مصطلح التهيئة يعني هيئ الشيء بعني أعده وتعني كذلك تدخل الإنسان على المجال من أجل تهيئته، والتهيئة كما جاء في معجم المصطلحات الجغرافية للدكتور يوسف التوني "بأن التهيئة هو تنظيم خاص تسترشد به الدولة في تنظيم العلاقة بين أقاليمها المتباينة لتحقيق تكافئ الفرص لكل إقليم وإبراز إمكانياته الجغرافية الكامنة ودعم شخصيته المحلية أو إعادة التوازن بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة . ([2])وفي الجزائر يستخدم مصطلح التهيئة الإقليمية نقلا عن المصطلح الفرنسي([3]) .

وتعرف التهيئة أيضا أنها عملية تراكمية تقوم على تجارب وخبرات مستمرة وعلى ممارسة عملية ميدانية([4]).

تعريف الإقليم: هو عبارة عن رقعة من الأرض يسودها عناصر طبيعية محددة تميزه عما يجاوره من أقاليم أخرى ،كما تسكنه جماعات من السكان لها خصائصها المميزة سواء من حيث عددهم أو كثافتهم أو تركيبهم أو توزيعهم الجغرافي أو عاداتهم وتقاليدهم وتاريخهم أو نشاطهم الاقتصادي ومستواهم الحضاري إلى غير ذلك من الخصائص البشرية والاقتصادية.([5])

وقد يشغل الإقليم رقعة واسعة من الأرض بحيث يكون قارة أو جزءا من قارة أو دولة ،وفي هذه الحالة تتعدد فيه الملامح الطبيعية وتتباين المظاهر البشرية ،وقد يكون على العكس من ذلك صغير المساحة حيث يتألف من دولة صغيرة المساحة جدا أو جزء من دولة ،وفي هذه الحالة غالبا ما تتجانس فيه المظاهر الطبيعية والبشرية على السواء ، لذلك تختلف الأقاليم وتتباين فيما بينها حتى في داخل الدولة الواحدة بل وفي داخل الوحدة الإدارية (قد تكون ولاية ..التي تنقسم

[1] ـ محمد بن نعمان ،**مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة محلية متوازنة جغرافيا ، دراسة حالة ولاية بومرداس (الجزائر)2009م /2011م** ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ، الموسم الجامعي 2011 م / 2012 م ،ص75

[2] - http://www.algeriatody.com/forum/showthread.php?p=95502 .
2017/05/20 10:36 2011/11/ 10 05:15

[3] ـ محمد بن نعمان ،المرجع السابق الذكر ،ص 75

[4] ـ سميرة ديب ،"سياسة التخطيط عبر فكرة شبكة المدن الجديدة في الجزائر"**مجلة دراسات وأبحاث**، العدد8 ،سنة2012، ص172

[5] ـ محمد خميس الزوكة ، المرجع السابق الذكر ،ص 26.

بدورها إلى مراكز ونواحي).([1])

وقد اختلف تعريف التهيئة الإقليمية باختلاف وجهات نظر الباحثين وتخصصاتهم ،كونه على علاقة وطيدة بعدة علوم خاصة الجغرافيا ومن بين التعاريف المقدمة مايلي:

تعريف (ڤيلر) GILLER :هي قيادة وتوجيه كافة الفعاليات ومجهودات النمو والتغير في إقليم ما والتحسن المستمر في مستوى حياة الأفراد المادية وغير المادية ونحو تقليص التفاوت الاجتماعي وإشراك الناس في ذلك.([2])

تعريف (لوڤن) LOGAN : هي أسلوب تخطيط تنموي ينصب الاهتمام به على إقليم معين بهدف تحقيق التوزيع العادل لمكاسب التنمية الاقتصادية وإشباع الحاجات الأساسية للسكان ،وتفعيل دورهم في عملية التنمية ، وتعزيز اعتمادهم على الذات ورفع مستوى معيشتهم وصيانة البيئة.([3])

أما الدكتور (بير ڤورج) Pierre George يعرف التهيئة الإقليمية في قاموسه الجغرافي "بأنها عبارة عن عمل مخطط لتنظيم الإقليم .([4])

فالتهيئة الإقليمية : هي عملية تنظيم للمظاهر الجغرافية والبشرية والاقتصادية على المستوى الإقليمي أي بوضع خطة ومعايير تأخذ بعين الاعتبار الظروف الطبيعية والموارد البشرية والاقتصادية .([5])

ويمكن تعريف التهيئة الإقليمية بأنها تصور مصغر للتهيئة القطرية على المستوى الإقليمي بدلا من المستوى الوطني، أي وضع خطط إقليمية على المدى البعيد للتهيئة المجالية لمختلف أقاليم التراب الوطني ، أو لبعضها حسب اختلاف ظروفها الطبيعية ومواردها البشرية والاقتصادية وحسب اختلاف مشاكلها الاجتماعية التي ينبغي أن تكون المحور الأساسي للخطط الإقليمية ، كما ينبغي أن يراعى الانسجام والتكامل فيما بين مختلف خطط التهيئة الإقليمية عبر التراب الوطني"الانسجام والتكامل بين مختلف القطاعات المنتجة وبين مختلف مكونات الوسط الإقليمي ومراعاة التطابق بين الوحدات الجغرافية والطبيعية

---

[1] ـ نفس المرجع ونفس الصفحة .

[2] ـ محمد بن نعمان ،المرجع السابق الذكر ، ص76 .

[3] ـ نفس المرجع ونفس الصفحة .

[4] ـ http://www.algeriatody.com/forum/showthread.php?p=95502 . 2017/05/20 10:36

[5] ـ https://ar.wikipedia .org 20/05/2017 10:45 05:15 2011/11/ 10

والوحدات الاقتصادية) ،وتنفذ التوجهات والأهداف المرسومة في خطط التهيئة الإقليمية بواسطة وسائل التهيئة الإقليمية المتمثلة في المخططات الاقتصادية الإقليمية والمحلية التي تبرهن مشاريعها وأهدافها في إطار الخطة الإقليمية لتهيئة التراب الوطني على المديين القريب والمتوسط "ما بين سنة وخمس سنوات" ([1])

ونعرفها بعدم إهمال الدول لأي إقليم وتركه عرضة للمصادفة، لأن كل فضاء هو جزء من التراب الوطني يعترف له بالحق في التطور والرفاه ،فهو مثل الإنسان لا يمكن أن يكون بدون جذور ،وعلى الصعيد المحلي ،يتعين خلق الشروط التي تمكن الإنسان من العيش في المنطقة التي يرغب فيها مع إعادة خلق الروابط مع الإقليم ...فالتهيئة الإقليمية لا تحل مشاكل القطاعات ،بل تسهر على تفعيلها وانسجام أعمالها ...من خلال تحويل الوحدات العمومية الكبرى تطوير جهاز تشريعي مدعم وأدوات للتدخل ،تقنية وعقارية تابعة للدولة،فسياسة التهيئة تعد الرابط بين سياسة التضامن الفضائي،وسياسة التنمية الاقتصادية ،لذا تعتمد منطقا شراكيا تتولى الدولة بصفتها الضامن للتضامن الفضائي ،ووضع سياسة حيوية للتوازن الإقليمي ،ويتولى القطاع الخاص من جهة تطوير أهم قواعد الإنتاجية،وتقوم الدولة بتنفيذ سياسات عمومية قوية وتبقى فاعلا اقتصاديا في بعض القطاعات الإستراتيجية ،وإن التهيئة الإقليمية ليست فقط إستراتيجية كما أنها ليست برامج عمل إقليمية ، بل هي أيضا مشاريع عمومية وخاصة ميدانية،مطبقة،تتطلب المهارة والموارد البشرية المكونة من أجل تركيب وترقية المشاريع ،هذا هو دور الهندسة الإقليمية.([2])

وبشكل عام يمكن تعريف التهيئة الإقليمية بأنها «دراسة الموارد البشرية والطبيعية المستغلة وغير المستغلة في منطقة محدودة من الأرض وتتميز بميزات خاصة، تواجه مشاكل متميزة بهدف معرفة إمكانيات هذا الإقليم لاستثمارها في النهوض بالإقليم والارتقاء به وبسكانه لتحقيق أهداف خاصة ومحددة([3])

[1] ـ بشير محمد التجاني ، **تهيئة التراب الوطني في إبعاده القطرية مع التركيز على التجربة الجزائرية** ،د ط ، وهران :دار الغرب ،2004 ،ص53.

[2] ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**قانون رقم 10- 02** المؤرخ في رجب 1431هـ الموافق لـ 29 يونيو 2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،الجريدة الرسمية ، العدد 61 الصادر بتاريخ 21 أكتوبر 2010 م ،ص 24- 106.

[3] ـ محمد بن نعمان ،المرجع السابق الذكر ، ص76 .

التعريف الإجرائي : هي تخطيط تنموي ذو أبعاد إستراتيجية وفق برامج عمل إقليمية فيما بين مختلف القطاعات عبر التراب الوطني بمراعاة الانسجام والتكامل فيما بينها ،قصد النهوض بالإقليم والارتقاء به وفق معايير وأسس لتحقيق أهداف محددة.

المطلب الثاني : نشأة التهيئة الإقليمية .

" ظهرت التهيئة الإقليمية سنة 1930 م في ظل الظروف الاقتصادية العالمية المترتبة خاصة بعد الأزمة العالمية سنة 1929 م حيث شهدت تلك الفترة وجود مشكل التباين التنموي خاصة في المناطق الريفية والحضرية بعد ثورة صناعية حولت دولا كثيرة من اقتصاد ذو طابع زراعي إلى اقتصاد ذو طابع صناعي ، وقد انعكس هذا التباين أساسا في معدلات البطالة في كل منطقة والتي كانت مرتفعة جدا في الأرياف وهو ما كون مشكلا حقيقيا أمام حكومات الدول ،وفي ظل النظرية الكينزية التي عادت في تلك الفترة والتي نادت بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ،فقد ظهرت التهيئة كتدخل من طرف الدولة لحد من التباين بين مختلف المناطق وتحقيق الاستقرار المطلوب.

وقد اتخذت معظم الدول الصناعية خطوات في سبيل ذلك معظمها لهم تبني على أسس علمية،ولعل أول خطوة علمية مدروسة كانت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933 م حيث أنشأت سلطته وادي ننسي من أجل بدء عملية تنموية كبيرة في منطقة ننسي تقوم على أساس استغلال مياه نهر ننسي ([1]).

فقد تولدت عن التطورات السياسية في غرب أوربا بعد الحرب العالمية الثانية عدة تشكيلات جغرافية اقتصادية وسياسية كالنظام الفيدرالي والإقليمية للحد من الهيمنة المركزية في اتخاذ القرار وتجسيد اللامركزية والديمقراطية وإشراك القاعدة في مهمة التنمية والتكفل بمشاكل السكان على المستوى الإقليمي والمحلي...ومن هذا المنطلق ظهرت فكرة تقسيم التراب الوطني في فرنسا إل ى أقاليم جغرافية اقتصادية لإيجاد وسيط بين قمة الهرم الإداري في الدولة المتمثل في المستوى الوطني والعمالة والبلدية كوحدات إدارية تقليدية على المستوى المحلي إلى نظام الأقاليم الذي يحل محل الدولة على المستوى الإقليمي في مجال التهيئة القطرية ...وبذلك وجهت أبعادها الإقليمية ...

[1] ـ المرجع نفسه ونفس الصفحة .

أما الإقليم الجغرافي/الاقتصادي المحتوى لعدة ولايات فقد أصبح وسيلة أساسية في مجال تهيئة التراب الوطني حيث أصبح يعتمد على مجلس استشاري منتخب يتكون من المنتخبين المحليين وأعضاء من البرلمان يرأس من طرف رئيس مجلس منتخب،يقوم هذا المجلس بوضع مخطط التهيئة على المستوى الإقليمي ويراقب تنفيذ مشاريعه إلى جانب مجلس تنفيذي يرأسه والي الإقليم المعين من طرف الدولة ويتكون من التقنوقراطيين ورؤساء المصالح الحكومية الذين يراعون في هذه المخططات الإقليمية المقدمة الانسجام والتطابق مع الخطة الوطنية لتهيئة التراب الوطني ([1])

المطلب الثالث : دوافع التهيئة الإقليمية

إن دوافع اللجوء إلى إتباع أسلوب التهيئة الإقليمية عديدة نوجزها فيما يلي:

ـ ظهور مشكلة على درجة كبيرة من الخطورة والمتمثلة بمشكلة الفوارق الإقليمية حيث نجد بعض الأقاليم أكثر تقدما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية من سائر الإقليم حيث لم يحظ الاهتمام بالبعد المكاني في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السابقة بنفس الاهتمام الذي حظي به البعد الزمني والبعد القطاعي للخطة ،وقد ترتب على وجود هذه الفوارق .

ـ تحول الأقاليم المتقدمة إلى مناطق جذب تتجه إليها رؤوس الأموال والأيدي العاملة والسكان ،نظرا لتوفر الخدمات الرئيسية المختلفة وارتفاع مستوى الأجور وتوافر فرص العمل والأسواق وغيرها من العوامل التي تساعد على جذب الأنشطة الاقتصادية ، في الوقت الذي تحولت فيه الأقاليم الأقل تطورا إلى مناطق طرد ، تنزح منها رؤوس الأموال والأيدي العاملة إلى الأقاليم الأكثر تقدما .

ـ كما ترتب على استمرار تركز الأنشطة في المدن الرئيسية ..تزايد حدة المشاكل والفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين "المدن من جهة " وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية من جهة أخرى وكان من نتيجة ذلك إن اتجه سكان المناطق الريفية والمدن الصغيرة إلى الهجرة بحثا عن مستوى معيشي أفضل .ومما زاد من تفاقم هذه المشكلة أن حركة الهجرة اتجهت إلى عدد قليل من المدن مثل العاصمة والموانئ و بعض المدن الرئيسية ، محدثة بذلك مشاكل جمة لتلك المدن ، من مشاكل الازدحام وزيادة الكثافة السكانية ، إلى تلوث البيئة

[1] ـ بشير محمد التيجاني ،المرجع السابق الذكر ، ص ص53 ،54 .

وتكدس وسائل النقل والمواصلات ،ومشكلة الإسكان والعشوائيات ،والتعدي على الأراضي الزراعية وتأكل المساحات الخضراء وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى الخدمات التعليمية والصحية المقدمة وتدهور البنية الأساسية ، لذلك اتجه التفكير إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار البعد المكاني لتوطين الأنشطة مع البعد القطاعي لخطط التنمية لتكوين بعد أكثر شمولية وهو البعد الإقليمي ([1])

ـ كما يعد التوسع العمراني السريع من بين دوافع "التهيئة الإقليمية " ..في الدول ، فظهور المجمعات العمرانية به ، والتحام عدة مدن مع بعضها البعض أدى إلى ظهور عدة مشاكل عمرانية في مجال السكن والهياكل الأساسية ،والتجهيزات الاجتماعية والصحية والثقافية وغيرها ، مما جعل التفكير في وضع خطط إقليمية لتوجيه التوسع العمراني والتحكم فيه ضرورة ملحة لحصر مشاكل التوسع العمراني والتجمعات العمرانية في إطارها الإقليمي ،لأنه لا يمكن دراسة مركز عمراني معين بمعزل عن ظهيره ، كما أن الخطط العمرانية المحلية أصبحت غير كافية لتوجيه النمو الحضري السريع الذي تعرضت له بعض الأقاليم العمرانية .

ـ كما أن العمل بـللفكرة الأساسية للاقتصاد الليبرالي المعروفةبـ (دعه يعمل دعه يمر) والحرية المطلقة في مجال النشاط الاقتصادي بالبلدان الرأسمالية الموجه أساسا لتحقيق اكبر ربح ممكن بأقل التكاليف أدى إلى تراكم رؤوس الأموال بشكل مركز في جهات معينة دون غيرها ،مما أدى التواجد عدة أقاليم مختلفة في درجة الصحة الاقتصادية ،وانقسام البلد الواحد إلى أقاليم متطورة وغنية وأقاليم اقل تطورا تواجه عدة مشاكل اجتماعية واقتصادية ،وقد حدثت هذه الحالات في العديد من البلدان الأوربية مثل :وسط و جنوب فرنسا الأكثر تطورا من شمالها ،و شمال ايطاليا الأكثر تطورا من جنوبها، وتطور وسط وجنوب انجلترا عن شمالها وعن اسكتلندا ،وويلز وايرلندا الشمالية ...الخ . ([2]) الثورة الصناعية في أوربا وازدياد حركة توطين الصناعات وجذب السكان من المجتمعات الريفية إلى المراكز الصناعية ،كان لها تأثير واضحا في ظهور حركة إنشاء التجمعات الجديدة لتكون متكيفة ذاتيا من حيث فرص العمالة والإسكان والخدمات اللازمة للعاملين ...([3])

[1]ـ احمد الدرش، **التخطيط بالمشاركة(التخطيط الديمقراطي)التجربة المصرية**، ص ص7،8.
[2] ـ بشير محمد التيجاني ، المرجع السابق الذكر،ص ص77،78.
[3] ـ سميرة ديب ، المرجع السابق الذكر ،ص167.

ـ كما أن البلدان السائرة في طريق النمو تعاني من نفس مشكل سوء التوازن الجهوي الموروث عن النظام الاقتصادي الذي كان سائدا خلال فترة الاستعمار الذي أدى إلى تراكم رؤوس الأموال في المناطق والجهات الغنية والمعتدلة مناخيا في حين تركت الجهات الأخرى مهمشة ([1]) ،وتعاني الفقر والحرمان والجهل وكل عوامل التخلف الموروثة عن الاستعمار ([2])

وإذا أخذنا الجزائر كمثال نجد الأقاليم الموجودة في القسم الشمالي في حد ذاته نجد الوسط والغرب أكثر تطورا من الشرق ،الأمر الذي أدى إلى فوارق جهورية وظهور مناطق متضررة وأخرى ذات صحة اقتصادية جيدة([3]) ،التمركز السكاني في المدن الكبرى التي تعاني من مشاكل التزاحم بالإضافة إلى إيجاد الظروف المعيشية ذات المستويات المتميزة للسكان ... ،إنشاء أنوية حضرية للأقاليم ، وجود مناطق محرومة ...ومخلفات المستعمر من هياكل وبني أساسية والمتوفرة خاصة بالمناطق الشمالية للوطن وغياب الإستراتيجية العمرانية آنذاك التي كان لابد وان تترافق مع التنمية الاقتصادية في أولى مراحلها فقد تم إهمال المناطق الداخلية من البلاد وتهميشها ..ووجود مشاكل في مختلف المجالات (السكن ،النقل ،البيئة ...)وهذا شكل سببا في عدم التوازن بين أقاليم التراب الوطني ..

فحسب الإحصاء السكاني لعام 2008م تبين ان 64%من الجزائريين متمركزين في شمال البلاد على مجال نسبته 4%فقط من مساحة القطر الجزائري ،في حين تضم مناطق الهضاب العليا 27%من سكان الوطن موزعين على 9%من المساحة الإجمالية ، أما الجنوب الذي يشكل 87%من القطر الجزائري فلا يضم إلا 9%من مجموع سكان الوطن ...وأيضا نلاحظ صعوبة الوصول إلى المواقع الساحلية وضرورة الحفاظ على المناطق السياحية الفلاحية وكذلك الرهان الايكولوجي وعليه نقول أن كل التغيرات والتحولات التي عرفتها الجزائر ،وكل المؤشرات تنبئ وتحذر ([4])من هذا الوضع وتدفع الدولة الجزائرية لتضع خططا إقليمية (البرامج الخاصة)لمعالجة المشاكل الإقليمية من اجل تطوير الأقاليم المتضررة والنهوض بها تنمويا .

وبسبب التفاوت في المستوى الاقتصادي والعمراني والهياكل الأساسية بصفة عامة بين الأقاليم داخل الوطن من جهة وبين أجزاء الاقليم الواحد من جهة

[1] ـ بشير محمد التيجاني، المرجع السابق الذكر،ص 78 .
[2] ـ رياض تومي ، المرجع السابق الذكر ، د ص
[3] ـ بشير محمد التيجاني، المرجع السابق الذكر ،ص78.
[4] ـ سميرة ديب ، المرجع السابق الذكر ، ص167-169

ثانية ([1])

....ولتصليح الأخطاء والهفوات والرواسب التي حدثت أثناء مخططات التهيئة السابقة ...التي أثرت على تنظيم المجال فـي الجزائر، ولتوجيه عمليات التنمية المجالية نحو الاستدامة ([2]) ظهرت أنواع أخرى من التخطيط على المستوى المحلي (مستوى البلدية)أو مستوى منطقة ضمن الإقليم ،والتخطيط مابين الأقاليم ([3]) بالاعتماد على الإمكانيات المحلية ...وضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأخطار الطبيعية والتكنولوجية في مخططات التهيئة والتعمير خاصة بعد فيضانات 2001م ، وزلزال بومرداس 2003 م وما تبعهما من دمار وخسائر([4])

المطلب الرابع :أهداف التهيئة الإقليمية

إن من بين أهداف التهيئة الإقليمية نذكر :

- توسيع المدن وتوجيهها ، لتحقيق لامركزية الأنشطة والسكن ،وتساعد على فك الاختناق المضروب على المدن الكبرى ([5])

- تحقيق التنظيم المجالي .

- تحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة ووضع سياسة التعليم والتشغيل والتكفل بكل الاحتياجات الاجتماعية للمجتمع ،ورفع التحدي في ميدان تحسين ظروف المعيشة والخدمات الصحية والتعليمية لكل فئات المجتمع([6])

- معالجة الإختلالات والفوارق المجالية...والتصدي لمختلف التحديات التي كانت بطبيعة الحال أكثر بكثير من إمكانيات الدول...

- مواكبة قاطرة التنمية وعدم تفويتها وإحداث تحولات بنيوية في العمران هيكلا ومجالا ،وإعادة التوازن بين المناطق التي ت شكلت مناطق للاستغلال المكثف وتمركز للسكان ،وبين باقي المناطق .

- تهيئة المجال ككل وضمان الانسجام بين الأنسجة القائمة والنمو الجديد والحد من النمو العشوائي وتجنب ظاهرة الأحياء المراقد من خلال تجهيز هذه المدن

[1] ـ بشير محمد التيجاني، المرجع السابق الذكر ،ص78.
[2] ـ سميرة ديب ، المرجع السابق الذكر ، ص 171.
[3] ـ بشير محمد التيجاني، المرجع السابق الذكر،ص78
[4] ـ سميرة ديب ، المرجع السابق الذكر ، ص 171.
[5] ـ المرجع نفسه ، ص 167.
[6] ـ رياض تومي ، المرجع السابق الذكر ، د ص .

بجميع المرافق والأنشطة الحضرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،لتساهم في فك الاختناق الممارس على المدن الكبرى وتحقيق التوازن في الشبكة الحضرية ...ووضع حلول تتناسب ووضعها الجديد ...وتحقيق التوافق المنشود في التطور بين المناطق المختلفة ،وإيجاد الحلول ([1])

ـ تحقيق النمو المتوازن بين" المناطق " المختلفة داخل "الدول " ...،والنهوض بالأقاليم المختلفة وتخصيص مزيد من الاستثمارات لها ،والسيطرة في عملية نمو المدن،ووقف الهجرة من الريف إلى الحضر،عن طريق زيادة العناية بهذه المناطق وتقليل الفوارق بينها وبين الحضر([2]) .

المطلب الخامس : أساليب التهيئة الإقليمية :

تتعدد أساليب التهيئة الإقليمية وتختلف باختلاف الدول والمناطق،ضمن هذه الدول وكذا الفترات الزمنية وهي لا تتعارض ،وإنما تستخدم وفق الحاجة ويستخدم أحيانا أكثر من أسلوب في نفس الوقت ، وهي تشترك كلها في نفس الهدف ،وهذه الأساليب منها ما هو تقليدي ، ومنها ما هو حديث ، وكل نوع من أنواع التهيئة الإقليمية ،يناسبه أساليب محددة ،من ضمنها هذه الأساليب نجد:

1- التخطيط الإقليمي لاستخدام الأرض : يقوم على أساس اعتماد خطة وطنية لاستخدامات الأرض في المدن والقرى حيث يتم تقسيم الأرض إلى مناطق تعطي كل منطقة وظيفة معينة،وذلك لتنظيم استغلالها استغلالا يخدم العملية التنموية ،ويسمى هذا التخطيط أحيانا بالتخطيط الحضري إذا كان يهدف إلى تنظيم المناطق الحضرية،ويشير لويس كيب (louwis keebe) إلى أن التخطيط الحضري على أنه علم وفن يتجلى في أسلوب استخدام الأرض([3]) ويذهب بوسكوف إلى أن التخطيط الحضري عبارة عن عملية للتغير الاجتماعي ضمن إستراتيجية شاملة لحل المشكلات الحضرية .([4])

2- تخطيط الموارد الطبيعية: ويهتم بتخطيط الموارد الطبيعية كالمياه والتربة والغابات ودراسة أساليب الاستغلال الأمثل لها في التنمية ،واشتهر هذا الأسلوب باستخدامه في الولايات المتحدة في تخطيط استخدام نهر تنسي في منطقة تنسي

3- التخطيط الاقتصادي الإقليمي :وهو أحد أقدم الأساليب يهدف أساسا إلى

[1] ـ سميرة ديب ، المرجع السابق الذكر ، ص 168- 171.
[2] ـ احمد الدرش ،المرجع السابق الذكر ،ص 8
[3] ـ محمد بن نعمان ،المرجع السابق الذكر ، ص 82 .
[4] ـ باية بوزغاية ، المرجع السابق الذكر ، د ص .

تنمية جوانب اقتصادية كتقليل مستويات الفجوة في معدلات الدخل بين الأقاليم المختلفة ومواجهة بعض المشكلات الاقتصادية ،كالفقر والبطالة ، فالتركيز يكون على جوانب اقتصادية.

4-التخطيط الإقليمي المجزأ :وهو يقوم على أساس تجزئة الخطة الوطنية الشاملة إلى خطط إقليمية لتسهيل التنفيذ وضبط الأنفاق ويسمى هذا التخطيط (التخطيط من الأعلى إلى الأسفل) وهو يناسب حالات وجود مركزية في السلطة خاصة بالنسبة للدول الاشتراكية.([1])

5-التنمية الريفية المتكاملة : وهي من بين الأساليب الحديثة والتي يعتمد عليها لتنمية المناطق الريفية وصولا بها إلى مستويات تنموية تتجانس مع غيرها من المناطق.([2])

المطلب السادس : مكانة التهيئة الإقليمية في التنمية

إن التهيئة الإقليمية هي نوع من التخطيط الاقتصادي إلا أن مصطلح التخطيط الاقتصادي يختلف جزئيا عن مصطلح التهيئة الإقليمية في كون الأول يهتم أكثر بالجوانب الاقتصادية المجردة ، كمعدلات النمو والخطط الاقتصادية و الاعتمادات المالية المخصصة ومواقع وتكاليف المشاريع ومقوماتها في الإقليم،فإن التهيئة الإقليمية بالإضافة إلى الاهتمامات السابقة الذكر تأخذ الإطار الإقليمي بعناصره المختلفة الطبيعية والبشرية ، كقاعدة أساسية لمنطق المشاريع المبرمجة للنهوض بالإقليم في مختلف المجالات الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الطبيعية والبشرية المتنوعة التي يمتاز بها الإقليم وبعبارة أوضح فإن التهيئة الإقليمية تراعي الانسجام والتنسيق بين مقومات الوسط الإقليمي المتنوعة ونماذج التنمية المقترحة للنهوض بالإقليم اقتصاديا وعمرانيا وحماية عناصره الطبيعية ومكتسباته الحضارية والثقافية.

كما أن خطط التهيئة الإقليمية تختلف عن خطط التخطيط الإقليمي في كون الخطط الأولى ترسم الخطوط العريضة للتنمية واستخدام الأرض على المديين المتوسط والبعيد في مختلف المجالات،فإن الخطط الثانية تكون متوسطة أو قصيرة المدى ومشاريعها منسجمة ومتطابقة مع خطط التهيئة الإقليمية ،وبالتالي فإن التخطيط الإقليمي يعتبر وسيلة من بين وسائل التخطيط الاقتصادي في حين

[1] ـ محمد بن نعمان ،المرجع السابق الذكر ، ص83.
[2] ـ المرجع نفسه ونفس الصفحة .

التهيئة الإقليمية تعتبر وسيلة من وسائل تهيئة التراب الوطني في أبعادها الإقليمية.([1])

ويعتمد في إعداد الخطة الإقليمية للتنمية على قواعد علمية تتمثل في عدة دراسات متعمقة شاملة تسهم في إلقاء الضوء على مشاكل الإقليم المختلفة مهما كان نوعها أو طبيعتها،مع وضع إطار أو تصور لخطة التنمية ، ويمكن تصنيف هذه الدراسات اللازمة لخطة التنمية إلى:ـ

أـ مرحلة إعداد الدراسات اللازمة لخطة التنمية : تتشعب الدراسات التي تمثل قواعد أو أسس لإعداد الخطة ، وتتعدد جوانبها فبعضها ذو طابع جغرافي وبعضها الأخر اقتصادي وبعضها الثالث ثقافي واجتماعي ،لذلك تتطلب مثل هذه الدراسات تعاون العديد من المؤسسات والهيئات العلمية ذات التخصصات المختلفة ،ومن هنا كانت أهمية الجغرافيا بتخصصاتها المتعددة ،بالإضافة إلى علوم المياه والري والتربة والنبات والعمران والديموجرافيا والاجتماع والنقل والصناعة والهندسة المعمارية والإحصاء والاقتصاد ومصادر الطاقة في مجال التخطيط.

وتشمل مرحلة إعداد الدراسات اللازمة لخطة التنمية حصر ودراسة مشاكل الإقليم سواء كانت مرتبطة بالسكان أو الإنتاج ،لذلك كان لا بد مثلا من إجراء دراسات عن سكان الإقليم من حيث عددهم وتوزيعهم وكثافتهم وتركيبهم النوعي والعمري والاقتصادي ، إلى جانب دراسة مقدرة الأقاليم السكانية أي تحديد العدد الأمثل للسكان الذي يمكن للإقليم قيد البحث أن يستوعبه، مع دراسة مراكز العمران من حيث توزيعهم المكاني و أحجامها ومدى تباعدها والعلاقات المتبادلة بينها.

أما إذا كانت الخطة الإقليمية خاصة بتطوير استخدام الأراضي الزراعية ، فلا بد في هذه الحالة من دراسة خصائص العناصر المناخية ، ومصادر المياه وشبكات الري والصرف وخصائص التربة ،والاقتصاد الزراعي للإقليم بما فيه التركيب المحصولي للإنتاج.([2])

وإذا كانت الخطة خاصة بالمجال الصناعي ،فلابد من دراسة مصادر المواد الخام سواء كانت زراعية أو حيوانية أو معدنية ،وتحديد مصادر القوى المحركة المتاحة وحصر خصائص كل منها واقتصادياتها ،والقوى العاملة ومرافق

[1] ـ بشير محمد التيجاني، المرجع السابق الذكر ،ص 71 .
[2] ـ محمد خميس الزوكة ،المرجع السابق الذكر ، ص39.

الخدمات العامة وخاصة وسائل النقل والمواصلات ،مثل هذه الدراسات تمثل قواعد أساسية عند إعداد خطة التنمية الإقليمية ، أي أن التخطيط الإقليمي يحتاج إلى معرفة شاملة لجميع أوجه المعرفة بالإقليم بهدف تحليلها وتحديد مشاكل الإقليم وحصر أبعادها المختلفة وتأتي بعد ذلك المرحلة الثانية وهي مرحلة وضع خطة التنمية الإقليمية

ب- مرحلة وضع خطة التنمية : وهذه المرحلة متضمنة المقترحات الخاصة بخطة توزيع السكان كما وكيفا (على أساس مقدرة الإقليم السكانية المعتمدة أساسا على الموارد الطبيعية والبشرية في الإقليم) ،وفي هذه الحالة تشمل الخطة مقترحات خاصة بتحديد المواقع الملائمة لمراكز العمران (حضرية وريفية) ،كما تشمل خطة التنمية الزراعية المقترحات الخاصة بالاستغلال الأنسب للزمام الزراعي ،وتحديد نمط استخدام الأرض (الزراعة ،الغابات ، المنافع العامة ،الأراضي البور ،في حين تضم خطة التوطن الصناعي المواقع المختارة للمنشآت الصناعية ومراكز الخدمات والترفيه المختلفة. ([1])

إذن فاختيار الخطة التنموية الأنسب يستوجب أن تكون في إطار وحبكة هذا الإطار تحدد أبعاد المكان أو أبعاد الساحة المعنية التي يشهد ربوعها الانجاز التنموي وتنفيذ الخطة التنموية يستوجب أن يتم في المدى الزمني الذي تتحدد بدايته وينتهي التنفيذ بنهايته وفق برامج وجدولة مراحل الانجاز .

ويكون الفريق مسؤلا عن وضع الخطة وتصميم المشاريع التنموية المناسبة ويكون التمويل لمباشرة التنفيذ التنموي ،ومسؤولية الشركاء ومنهم القطاع الخاص، وهناك بعد ذلك كله فريق المتابعة الذي يتولى الإشراف والتنفيذ حسب الجداول الزمنية المرفقة بكل مشروع من المشاريع التنموية.([2])

[1] ـالمرجع نفسه ونفس الصفحة .

[2] - محمد كمال الدين حسن ،" الجغرافية والتنمية " ،**مجلة جامعة أم درمان الإسلامية ، معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية** ـ السودان ع 7 يوليو 2004 م ، ص 253 .

المبحث الثاني : ماهية التنمية

كان ولازال موضوع التنمية محط اهتمام كل من الباحثين والساسة وصناع القرار،خاصة وأنها عملية متعددة الفروع والأبعاد ،وتهدف إلى التغيير الايجابي في حياة أفراد المجتمع وتطوير هذا الأخير ،في جميع المستويات ،وفي جميع المجالات.

المطلب الأول :مفهوم التنمية والتنمية المحلية

رغم أن التنمية ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر واتخذ مفهومها صورا محددة في سياق الحضارة المعاصرة ،إلا أن دراسات التنمية لم تأخذ أهمية كبيرة في الأبحاث والتدريس إلا بعد الحرب العالمية الثانية وتنامي الاهتمام بها أكثر في ثمانيات القرن الماضي ، بسبب عوامل كثيرة كالتغيرات الاقتصادية في العالم بعد زوال الاستعمار الأوربي لدول إفريقيا وأسيا،وظهور نظريات تعلق أسباب التخلف بالظروف الاستعمارية السابقة وبالاستعمار الجديد ممثلا بهيمنة الدول الغنية على ثروات الكرة الأرضية ،إضافة إلى النمو السكاني السريع وما ترتب عليه من مشكلات الغذاء وخدمات الصحة والتعليم والبنية الأساسية ، العولمة وسرعة انتقال وتأثير الأزمات الاقتصاديةفي أقاليم العالم وكذلك انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة السياسية والعسكرية في العالم واستخدامها المعونات سلاحا للضغط السياسي ،كذلك الفشل المتكرر لبرامج التنمية ومحاولاتها لتحسين أحوال الفقراء في كثير من البلدان الفقيرة ،بالإضافة إلى ظهور مشكلات خاصة واجهت دولا معينة كإرتفاع أسعار البترول وتأثيراتها على الدول الفقيرة غير المنتجة له ،ونقص الموارد وتدهورها في الدول الأشد فقرا،وادوار الشركات المتعددة الجنسيات .

أ/ مفهوم التنمية : يعد من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بـ «عملية التنمية»ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال -في ستينيات من القرن الماضي-في أسيا وإفريقيا بصورة جلية([1]).

وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته ،وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى،وقد أصبح تعبير التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته،وأصبحت هي المعيار الذي تقاس على أساسه مواقع الدول في الحضارة المعاصرة وفي

[1] ـ جمال حلاوة ، علي صالح ، **مدخل الى علم التنمية** ،د ط،د ب ن: الشروق ، 2010 م ، ص 19-24 .

المجتمع الدولي،وتصنف بها المجتمعات([1])

فمفهوم التنمية: بالمنظور التقليدي الذي جاء خلال عقدي الستينيات والسبعينيات فإن التنمية انحصرت في مدى قدرة الاقتصاد الوطني الذي يعاني من الركود لفترة ما ،على تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني تتراوح مابين 5و6% أو أكثر ،فكان التركيز على الإنماء السريع لقطاع الصناعة في الحضر انعكاسا لهذه الفكرة لقد حققت معظم دول العالم الثالث هدف الأمم المتحدة للتنمية في تلك الفترة ،ولكن رافق ذلك زيادة مخيفة في عدد الفقراء ،أدى ذلك إلى التعالي الأصوات المنادية بعدم التركيز فقط على زيادة الناتج الداخلي الخام ،بالتالي ثم إعادة تعريف التنمية في فترة السبعينيات لتصبح عملية خفض أو القضاء على الفقر وسوء توزيع الدخل والبطالة ،وبذلك تناولها العديد من الكتاب والباحثين بالتعريف ،يمكن تقديم تعريف «ماير »كمثال لذلك حيث عرفها كما يلي «التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة ،مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وعدم المساواة .

ويفرق الباحثين بين مفهومي النمو والتنمية إذ أن النمو تلقائي يحصل بوجود تشكيلة اجتماعية معينة فنمو السكان يؤدي غلى نمو احتياجاتهم من السلع والخدمات المختلفة بالتالي يحاولون زيادة إنتاجهم منها ،بذلك ارتبط النمو بمعدل الناتج الداخلي الخام ،أما التنمية فهي فعل يستوجب تدخل الدولة وتوجيهها ،بالتالي فإنها لا تترك المجتمع ينمو عشوائيا بل توجهه نحو المجالات الملائمة وتعمل على إحداث التغيرات المؤسسية والتنظيمية والتقنية اللازمة لذلك ،كما أن التنمية تهدف غلى فك الارتباط بالخارج أما النمو فيمكن حصوله مع استمرار ارتباط البلد وتبعيته إلى الخارج ،بل يمكن حدوثه مع زيادة هذه التبعية ،إضافة إلى أن لنمو يسبق التنمية الاقتصادية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير في حين أن التنمية لا تحلل إلا في المدى الطويل،ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة .([2])

فتعرف التنمية : لغة:هي النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى أخر ، وفي جانب المال تعني زاد وكثر ،وفي اللغة الإنجليزية يأتي المصطلح (development) من الفعل (to develop) بمعنى: يوسع،يوضح ،ينمي،ينشئ...الخ.

كما أنا مصطلح (development) يرمز في اللغة الإنجليزية إلى التغير

[1] ـ المرجع نفسه ، ص 24 .

[2] ـ محمد بن نعمان ، المرجع السابق الذكر ،ص 46 .

الجذري في النظام القائم واستبداله بنظام أخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وفق رؤية المخطط الاقتصادي.

هناك العديد من التعريفات للتنمية والتي تختلف باختلاف سياقها التاريخي وكذلك التوجه الإيديولوجي للباحثين والمفكرين ،ويمكننا طرح بعض المفاهيم للتنمية في هذا السياق كالأتي:

عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع.

وأقرت عام1986 تعريفا أخر ضمن إعلان «الحق في التنمية» حيث عرفت التنمية بأنها:«عملية متكاملة ،غن أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد،والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية».

كما يعرف الدكتور سعد الدين إبراهيم التنمية بأنها:«انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع».

والتنمية من وجهة نظر بعض المفكرين هي عبارة عن:«هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية والعامة كالتعليم والصحة والإسكان والمشاركة في النشاط لاجتماعي والاقتصادي المبذول ، وذلك لتحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة». ([1])

والتنمية بمفهومها الواسع تعبر عن : «عملية إحداث مجموعة من التغيرات المخططة المستهدفة إكساب المجتمع القدرة على الاكتساب الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده،بمعنى زيادة قدرات المجتمع الذاتية على الاستجابة للحاجات الأساسية للأفراد عن طريق الاستثمار الأفضل لموارد المجتمع المتاحة، ومشاركة الجهود الشعبية بجانب الحكومة لتحقيق هدف تلك الاستثمارات وحسن توزيع عوائدها».

[1]- عبد الحق حملاوي ،**الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد ،تجربة الجزائر 1999م-2007م** ، مذكرة ماستر تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية غير منشورة ،جامعة محمد خضر ،بسكرة ، ،الموسم الجامعي 2012م-2013م ص 11- 13

من خلال هذا التعريف وما سبقه يمكن القول أن: التنمية تتطلب وجود توازن بين الدولة والمجتمع من ناحية ،وتحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد من ناحية أخرى في ظل تحويل الحاجات الأساسية للمجتمع إلى مطالب تتكفل الدولة بتلبيتها([1])

تطور مفهوم التنمية وبرز بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في العصر الاقتصادي البريطاني «أدم سميث» في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع هما:التقدم المادي «material progress، والتقدم الاقتصادي economic Progress ، وغداة الحرب العالمية الثانية وتحديدا سنة 1939 ، قدم المفكر «يوجين ستيلي»مصطلح التنمية ذي الدلالة المعاصرة حين اقترح خطة لتنمية العالم ،ثم انتقل مفهوم التنمية "إلى الحقل السياسي في الستينات،حيث ظهرت التنمية كحقل يهتم بتطوير تلك البلدان المستهدفة وتوجيهها نحو النهج الديمقراطي،هذه الدول التي تحولت تسميتها من دول العالم الثالث إلى الدول النامية مع بدء تنظيمها كقوة سياسية في العالم إثر مؤتمر باندونغ سنة1955،ودخوله المعترك السياسي الدولي الواسع بتأسيس حركة عدم الانحياز سنة 1961 وانخراطها في هيئة الأمم المتحدة.

وعليه يمكن القول أن الأسباب الوجيهة التي زادت الاهتمام بالتنمية هي رغبة الشعوب في تحقيق التنمية وتغيير نمط الحياة السائد،والذي فرضته الحرب العالمية الثانية إضافة إلى موقف الأمم المتحدة من التخلف و التي أعطت صوتا جديدا وأهمية للدول المتخلفة .([2])

ب / مفهوم التنمية الشاملة: فالتنمية الشاملة تعني معالجة الفقر، وتوفير فرص العمل ومحو الأمية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة القومية وضمان الحرية في التعبير عن الرأي والمشاركة في صنع القرار، فهي عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى إطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايدا منتظما في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين الجهد والمكافأة ويعمق متطلبات المشاركة ويضمن توفير الاحتياجات الأساسية ويوفر ضمان الأمن والاستقرار الفردي والاجتماعي والقومي.

[1] ـ المرجع نفسه ، ص 13 .

[2] ـ المرجع نفسه ، ص ص 13،14 .

كما تنطوي بمفهومها الشامل على توسيع حاسم في كل المجالات الروحية والفكرية والتكنولوجية والاقتصادية والمادية و الاجتماعية ،بعبارة أخرى تنشيط أعداد متزايدة من البشر للمشاركة في مجالات العلاقات الإنسانية لتحقيق أهداف متجددة وأداء وظائف مستحدثة باستمرار فيجب أن لا يقتصر دور أبناء الجماعة التي تشهد عمليات التنمية على مجرد تنفيذ الأوامر بل يتعداها إلى المشاركة الفعالة الإيجابية في المشاورات التي تتعلق بلقخاذ القرار وتحديد أهداف التنمية، وكذلك المشاركة في الانتفاع بثمرات الإجراءات التنموية الشاملة إذا هي توظيف جهود الكل لصالح الكل.([1])

و يعرفها علي خليفة الكواري على أنها عملية مجتمعية ذاتية موجهة وفقا لإرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية ،اجتماعية ،اقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد داعم لقدرة المجتمع المعنى وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه ([2]) .

يمكننا تحديد مفهوم التنمية الشاملة على أنها :«عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد ،يمس الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ،كما يتناول الثقافة الوطنية، وهو مدفوع بقوى داخلية ، وليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية، وهو يجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية،ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية إحياءا وتجديدا وتواصلا مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية([3]) .

ج/ مفهوم التنمية المحلية :قدمت عدة تعاريف للتنمية المحلية نذكر من بينها:

ـ عرفتها الأمم المتحدة في عام 1956 م على أنها مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية كوحدات للعمل ،والتي تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية المحلية المنظمة ، بشكل يوجه محليا لمحاولة استثارة المبادأة والقيادة في المجتمع المحلي باعتبارها الأداة الرئيسية لإحداث التغيير .([4])

ـ وعرفها محي الدين صابر الذي يعتبرها "مفهوم حديث لأسلوب العمل

---

[1] ـ محمد منير حجاب ،الاعلام والتنمية الشاملة ،ط 2،القاهرة :دار الفجر ،2000م ،ص ص 54 ،55

[2] ـ المرجع نفسه ص55.

[3] ـ عبد النور ناجي ، **نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة** ،جامعة عنابة ،الجزائر ،قسم العلوم السياسية ـجامعة عنابة ـ الجزائر ،ص 3 .

[4] ـ محمد بن نعمان ، المرجع السابق الذكر ، ص 46.

الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية،وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وان يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا " .

وهناك من يعرفها بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناءا على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك ،فان لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبحثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة ([1])

ـ هي مجموعة من العمليات الديناميكية المتكاملة تحدث في المجتمع المحلي ،وذلك من خلال الجهود الحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية وخطة واقعية مرسومة ،وتتجسد أثارها في سلسلة من التغيرات البنائية الوظيفية التي تمس كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع ،وفي تزويد أبناء المجتمع بقدر من المشاريع الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية ،وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والبشرية المتاحة للوصول لأقصى استغلال محكم ،وذلك بقصد الرفاهية لإفراد المجتمع وإدماج المجتمع المحلي في الحياة الوطنية .

ـ هي العمليات التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا،من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة ،ويمكن ملاحظة مصطلحات مشتركة بين التعاريف الثلاثة وهي : المجتمع المحلي ، الجهود الذاتية أو الجهود الشعبية وهو ما يميز التنمية المحلية كون منطلقها هو المجتمع المحلي ، و بالتالي يمكن القول أن التنمية المحلية هي تنمية تقوم أساسا على المشاركة الشعبية والجهود والموارد الذاتية للمجتمعات المحلية بالدرجة الأولى ، فالمجتمع المحلي يحدد حاجاته وموارده وأولوياته التنموية ويقود العملية التنموية وهو المستفيد منها .([2])

[1] ـ عبد النور ناجي، المرجع السابق الذكر ، ص5 .

[2] ـ بن نعمان محمد ، المرجع السابق الذكر ، ص 46،47.

المطلب الثاني : أهداف وأبعاد التنمية

إن للتنمية أهداف وأبعاد متعددة كون أن التنمية يسعى منها لتحقيق أهداف ونتائج في مختلف جوانب الحياة وأهمها :

أولا: الأهداف الاقتصادية :

1- زيادة إنتاجية العمل

2 ـ تنمية القدرة المحلية على توليد التكنولوجيا وتوطينها ،واستخدامها بالرغم من التوجه الحالي نحو عولمة الاقتصاد .

3- محاربة الفقر وتراجع حدوده وحدته ،وهذا يتم عن طريق التفاوت في توزيع الدخل والثروة في المجتمع .

ثانيا : الأهداف الاجتماعية :

1- تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية عموما لكافة المواطنين

2- زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة ،والطبقة العاملة

3- زيادة نسبة المثقفين في القوى العاملة

4- زيادة مشاركة المرأة في مجالات الحياة العامة

5- تعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل

6- تنمية الثقافة الوطنية ([1])

ثالثا :الأهداف السياسية :

توصف التنمية الناجحة بأنها تلك التي تؤدي إلى ظهور دولة قوية ومجتمع قوي ،فيتمتع جهاز الدولة من ناحية بالاستقلال النسبي في صنع وتنفيذ سياساته في كافة المجالات ،وذلك في مواجهة القوى الاجتماعية الداخلية والقوى الخارجية ،وان يحظى في نفس الوقت بالقبول من جانب أغلبية المواطنين فلا يعتمد على القهر أساسا لإنقاذ سياساته ،والمجتمع القوي هو الذي يتمتع أفراده وجماعاته بقدر واسع من الحرية في القيام بأنشطتهم الخاصة من جانب هذه الدولة .

[1] ـ مصطفى عبد الله الكفري ، التنمية الشاملة والتنمية البشرية ،**مجلة الحوار المتمدن**،العدد 816 ،26 /2004/04 م ،ص 1 ،2

وهكذا فمن الناحية السياسية ، يمكن القول بان التنمية تعني تواجد الدولة التي تتمتع بالفعالية إلى جانب المجتمع المدني .([1])

ثانيا : ان هذه الأهداف السابقة الذكر تشكل في ذاتها الأبعاد الثلاثة الرئيسة للتنمية :البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد السياسي ، وعموما الهدف من التنمية :هو تعميق أسس المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات على جميع المستويات ،وتهيئة البيئة الثقافية التي تسمح بأقصى إمكانيات العطاء والإبداع وتحقيق الذات ،وتوفير ضمانات الأمن الشامل على مستوى الفرد والمجتمع والوطن وكذلك تصفية بناء التبعية وإبطال مفعول آلياتها ، وتكوين قاعدة وإطلاق طاقات إنتاجية ذاتية دائمة يتحقق بموجبها تزايد مستمر في متوسط إنتاجية الفرد ونوعية قدرات المجتمع ،وتأكيد ضرورة الترابط بين الجهد والمكافأة وتوفير الاحتياجات الأساسية ومتطلبات الوجود الحيوي وتهيئة المجتمع لأداء رسالته الحضارية من خلال تأكيد هويته وتنمية شخصيته القومية ومواصلة عطائه الحضاري في ظل انتمائه الإنساني ([2])

إن التنمية لا بد وأن تكون عملية متعددة الأبعاد تتضمن إحداث تغيرات أساسية في الأبنية والمؤسسات الاجتماعية، وكذلك إحداث النمو الاقتصادي، والحد من التفاوت الاجتماعي وتخفيف حدة الفقر، ومعنى ذلك أن جوهر التنمية لابد وأن يركز على تحقيق الحاجات الأساسية للأفراد والجماعات الاجتماعية المتباينة في إطار النظام الاجتماعي الموجود بشكل يحقق الإشباع والرضا لكل البشر سواء بالمعنى الاقتصادي أو المعنوي.

إذن التنمية تعبر عن تفاعل بين مجموعة من الأبعاد المختلفة سياسية ، اجتماعية،اقتصادية ...الخ،وذلك في ظل عملية ديناميكية يصعب تجزئتها([3]) فمفهوم التنمية الاقتصادية الشاملة لابد أن يستند إلى إحداث تغييرات أساسية وجذرية في الهيكل الاقتصادي المتخلف ،وأن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إستراتيجية عامة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي .

قدم اقتصاديو العالم العديد من التعريفات التي تشعبت واختلفت باختلاف المذاهب والمواقف والمشارب الفكرية و الروئ و الإيديولوجيات ،وهذه بعض التعريفات .

وقد عُرِفتْ التنمية الاقتصادية: بأنها عملية تحتاج إلى حد أدنى من الموارد

[1] ـ محمد منير حجاب ، المرجع السابق الذكر ، ص 54 .
[2] ـ المرجع نفسه ونفس الصفحة .
[3] ـ عبد الحق حملاوي ،المرجع السابق الذكر ،ص 14 .

ليدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق أو مرحلة النمو السريع ،ويتمثل ذلك الحد عند "روستو"بارتفاع معدل الاستثمار ارتفاعاً كافياً لتوليد معدلٍ لنمو الدخل يفوق معدل نمو السكان .

وقد اعتبر ماركس أن الخطوة الأولى للتنمية هي القضاء على النظام الرأسمالي "نظاما رجعيا باليا " ثم التحول بعد ذلك إلى الاشتراكية باعتبارها النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الأمثل والكفيل بجعل صرح التنمية الاقتصادية متينا وعاليا...تمهيدا لعملية التنمية الشاملة".([1])

وقد عرفها الدكتور صلاح الدين نامق في كتابه التنمية الاقتصادية ،طبيعتها ـ معوقاتها ،فيقول :"إن التنمية الاقتصادية عملية تطورية تاريخية طويلة الأمد يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد بدائي ساكن لا يزيد فيه الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط إلى اقتصاد متحرك تبدأ فيه هذه الزيادة ،إنها عملية التغيير بكل ما تتضمنه هذه الكلمة من أبعاد تغيير اقتصادي واجتماعي وسياسي يؤدي في النهاية إلى تغيرات جذرية كلية في المجتمع كله " فهي عملية اجتماعية يترتب عليها تغيير الوضع الاجتماعي برمته فإذا كان التخلف له أبعاده المتعددة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وعملية وسياسية ،فان التنمية هي تغيير هذه الأبعاد كلها وليس بعداً وحداً فقط ،فزيادة متوسط دخل الفرد نتيجة اكتشاف ثروة طبيعية جديدة دون أن يصاحب ذلك تغيير في البنيان الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لا تعتبر تنمية على الإطلاق وطالما بقيت خصائص التخلف ([2])

والتنمية الاقتصادية : هي تنمية اقتصادية قوى الإنتاج التي تكون عمل الإنسان وقواه الإنتاجية وهذه التنمية تتطلب إعادة إنتاج متنامي لعناصر الإنتاج والحاجيات الاستهلاكية وتتطلب كذالك تراكما في رأس المال .([3])

وهي تعني التغيير الجذري في طريقة الإنتاج السائدة بما يتطلبه ذلك من تغيير في الأبعاد المختلفة للبنيان الاجتماعي ،...ويجب أن تكون عناصر عملية التنمية الاقتصادية مصاحبة ومتلازمة،أي يتم تحقيقها جميعاً وفي نفس الوقت، بحيث يتم التغيير والعمل في كافة الجوانب (اجتماعية وعملية واقتصادية وسياسية وثقافية ..) ويرجع ذلك إلى خاصية هامة تميز الظواهر الاجتماعية والاقتصادية هي ارتباطها ببعضها البعض والاعتماد المتبادل بينها،ذلك أن

[1]ـ جمال حلاوة ،علي صالح ، المرجع السابق الذكر ، ص 163- 165.
[2] ـ المرجع نفسه ،ص167 - 174.
[3] ـ سليمان بوزيدي ، **معوقات التنمية الحضرية في الجزائر** ،جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف).

التغييرات السياسية والاجتماعية والعلمية على سبيل المثال سوف تدفع وتدعم التصنيع ،كما أن عملية التصنيع سوف تؤثر بدورها في البنيان الاجتماعي والسياسي وتدعم البحث العلمي والقدرة على اكتساب وخلق التكنولوجيا.([1])

وعليه فعناصر التنمية الاقتصادية ومقوماتها هي :

ـ خلق الإطار الملائم لعملية التنمية .

ـ توافر الاستثمارات الكافية وارتفاع مستوى التراكم.

ـ القضاء على أو تصحيح الإختلالات الهيكلية عن طريق التصنيع .

ـ اختيار الأسلوب الملائم لتحقيق التنمية(جهاز السوق أم أسلوب التخطيط) ([2])، حيث أن التنمية من المنظور الاقتصادي و كما يقول عنها دينس قاولت DENIS GOULET تتعلق بتنشيط الاقتصاد القومي وتحويله من حالة الركود والثبات إلى مرحلة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية في إجمالي الناتج القومي بمعدل يتراوح بين 3% الى7% أو أكثر مع تغيير هياكل الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة يصاحب ذلك تناقض في الاعتماد على القطاع الزراعي وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والخدمي...وزيادة السيولة النقدية .

إن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم أو بمعنى أدق هي عملية الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم ،فهي تشمل زيادة الناتج والدخل القومي والمحلي ودخل الفرد ومعدل النمو،ودرجة التصنيع ومعدل الاستثمار وتحسين ميزان المدفوعات ،ويعني ذلك تغيير البنية الاقتصادية وتشمل التحول من اقتصاد الرعي والزراعة إلى اقتصاد الصناعة ..ومن الاقتصاد الاكتفائي إلى اقتصاد السوق وتزايد نسبة العمالة خاصة في القطاعات الحديثة وتناق ص نسبة العاملين في القطاعات التقليدية .

ومن ثم يطلق على الدول التي تقل نسبة العاملين فيها في القطاع الزراعي عن 10% دول متقدمة اقتصاديا ..أما الدول التي تزيد فيها نسبة العاملين في القطاع الزراعي عن 10% فتعتبر أقل تطورا... ، واعتبرت الزيادة السنوية في إجمالي الناتج القومي مؤشرا من مؤشرات النمو الاقتصادي فاعتبرت الدول التي تتمتع

[1] ـ جمال حلاوة ، علي صالح ، المرجع السابق الذكر ، ص ص 172 ، 173

[2] ـ المرجع نفسه ،ص 173

بمعدلات نمو عالية متطورة اقتصاديا: أي التي تربو الزيادة في الناتج القومي فيها على 3% ، وأ تخذ معدل الدخل للفرد أيضا كمؤثر من مؤثرات النمو فاستنبط من ذلك أن الدول التي تتمتع بمعدلات دخل عالية هي أكثر تطورا من غيرها بيد الدول المصدرة للبترول قلبت هذه المعادلة ، فلم تعد الدول الغربية تحتل موقع الصدارة حيث أنها تراجعت للمنطقة الخلفية . واعتبر معدل الاستثمار الإنتاجي فيها على نسبة 10% دول متطورة .أما الدول التي تقل نسبة معدل الاستثمار فيها عن هذا الحد فتحسب في عداد الدول المتخلفة ([1])

والتنمية من منظور الاجتماعي: **هي** ظاهرة اجتماعية باعتبارها مرتبطة بحياة الإنسان وتطورها وتغيرها فهي عبارة عن عمليات تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه،بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد،ولما كان هذا التغير الاجتماعي ينصب على كل تغيير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الوظيفي أو في نظمه الاجتماعية،أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو القيم أو المعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها .

ولذلك تعد التنمية ذات بعد اجتماعي يمتد إلى جميع جوانب المجتمع مؤثرة ومتغيرة ، وتتلازم التنمية والتغير الاجتماعي تلازما مضطردا ، فكلما اتجه المجتمع نحو التغير والتطور كلما أدى ذلك إلى سرعة في التنمية،والعكس صحيح أيضا([2])،فكلما كانت برامج التهيئة مؤثرة في المجتمع كلما أدى ذلك إلى تطوره وتغييره ،و بالتالي بلوغ التنمية و إن التنمية الاجتماعية باعتبارها أداة التغير الاجتماعي المخطط ، قد تعددت الاتجاهات المفسرة لمضمون ها ،ويمكن لنا أن نحصرها في ثلاثة اتجاهات أساسية في الدراسات الاجتماعية المعاصرة :

أ-اتجاه يقول أصحابه بأن اصطلاح التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية ،والتي لا تمثل إلا

جانبا واحدا من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لمواطنيها وهي في مضمونها الجهود المنتظمة التي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية ،أما خدمات الرعاية الاجتماعية فيقصد بها الخدمات القائمة مثل (التعليم الصحة وغيرها) .

[1] ـ فضل الله علي فضل الله ،إدارة التنمية من منظور جديد لمفهوم التحديث ،د ط ، الإمارات : الشارقة صوت الخليج ،1981م ، ص ص 14، 15 .

[2] ـ جمال حلاوة ،علي صالح ، المرجع السابق الذكر ،ص 65.

ب-اتجاه يطلق أصحابه اصطلاح التنمية الاجتماعية على الخدمات التي تقدم في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني وتنمي ة المجتمعات المحلية ، وهي بهذا تهدف إلى توفير الخدمات التي تحقق أقصى استثمار متاح ، أو يمكن للطاقات والإمكانيات البشرية الموجودة في المجتمع ،وتغير هذا المفهوم من أكثر مفاهيم التنمية الاجتماعية شيوعا واستخداما ، وان كان لا يشير في مضمونه إلى ضرورة إدخال التغيرات اللازمة في البناء الاجتماعي للمجتمع .

ج-اتجاه يشير إلى أن التنمية الاجتماعية هي عبارة عن تغير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد و إننا نميل إلى هذا الاتجاه الأخير حيث يعتبر أقرب الاتجاهات المساوية لمفهوم التنمية الاجتماعية بالمعنى السيسولوجي التي ننظر إليها على أنها ليست مجرد تقديم الخدمات الاجتماعية وإنما تحتوي أساسا على بعدين رئيسيين:

البعد الأول:النظرة الراقية إلى الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تساير رواج العصر.

البعد الثاني:إقامة بناء اجتماعي تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة بشكل يسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات ([1])

وتكمن أهمية التنمية الاجتماعية في أنها ضرورة حيوية لكل من الأفرا د والمجتمع نفسه والتي تتمثل في الاعتبارات التالية :

-يشعر الأفراد في ظل التنمية والإنعاش الاجتماعي شعورا حقيقيا بوجود الدولة ،حيث إن الرعاية تساهم في تحقيق المجتمع أو الدولة ، وهي تؤكد في نفوس الأفراد الشعور بالوجدان الجماعي أو المشاركة الوجدانية الجماعية لأن الدولة تكتسب كيانها الحقيقي إذا ارتبط مواطنوها بوعي جماعي وحساسية جماعية واكتسبوا قسطا من التحرر . ... كما أن الدولة في طبيعتها ووظيفتها الأساسية لم تعد تتمثل في الأمن والنظام والحماية فقط بل إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتحرير المواطنين من المشاكل والآلام، والارتقاء بهم إلى مستويات معيشية كريمة،والسمو بأفكارهم ومعتقداتهم إلى نماذج إنسانية من القيم الإنسانية.

و تظهر أهمية التنمية الاجتماعية في تحقيق وتأمين المجتمع أو الدولة واستقرار ووحدة المجتمع المادية والمعنوية ،فسلامة الدولة واستقرارها يقومان

[1] ـ المرجع نفسه ، ص 146

على قوة الروابط والعلاقات التي تربط بين الأفراد وتوحد بين أفكارهم ومشاعرهم وتعمل على تكامل وظائفهم واتحاد مواقفهم ، و عامل التنمية و الإنعاش الاجتماعي من عوامل تحقيق الارتقاء بالإنسانية ومعاييرها وتقريب وجهات النظر بين أفراد الدولة الواحدة ،وتحقيق التقارب الاقتصادي و الاجتماعي بين شعوب العالم ، والتنمية والإنعاش تغرس في نفوس أفراد المجتمع الفضائل الروحية التي من شأنها الرقي بوعي المجتمع وحساسية الأفراد وأذواقهم ([1])

ولا يتحقق للتنمية الاجتماعية كعملية مقومات النجاح ما لم تستجمع العناصر التي تتمثل في تغيير ينبثق عن دفعة قوية وذلك على أساس إستراتيجية ملائمة تراعي توفر ما يلي :

1-التغير البنائي: هو ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار ومنظمات اجتماعية تختلف اختلافا نوعيا عن التنظيمات القائمة في المجتمع ، إضافة إلى حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع .

2-الدفعة القوية : لابد للخروج من التخلف من حدوث دفعة قوية ،ليتسنى التغلب بمقتضاها الخروج من حالة الركود ، وهي ضرورية لإحداث تغيرات كيفية في المجتمع بدءا من المشروعات الحيوية التي تهم الناس .

3-الإستراتيجية الملائمة : التي تمثل الإطار العام لصورة الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي ومن مستلزمات السياسة الاجتماعية السليمة ،ويجب أن تكون هنالك خطط تساعد على تعيين الأهداف الكبرى والمعالم الرئيسية...وينبغي أن تقوم إستراتيجية التخطيط للتنمية الاجتماعية على أساس التكامل والتوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث يكون واضحا للمخططين أن التنمية الاجتماعية لها وظيفتين أساسيتين تختصان بالتنمية الاقتصادية إحداهما التغير الاجتماعي للتنمية والأخر تنمية الموارد البشرية.([2])

ومن بين أهداف التنمية الاجتماعية نذكر : أن كثير من الدراسات وتقارير المنظمات الدولية تشير أن الهدف النهائي للتنمية هو تحسين مستوى الإنسان بما يوسع قاعدة الانتفاع من الخدمات ،كما أنبين أهدافها أيضا محاربة المزايا التي لا مبرر لها والثروة التي يتمتع بها البعض بينما الظلم الاجتماعي يقع على

[1] ـ المرجع نفسه ،ص ص 146، 147

[2] ـ فيصل محمود الغرايبة ، **أبعاد التنمية الاجتماعية الغربية في ضوء التجربة الأردنية** ،ط 1،عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ،2010م ، ص 65

الأغلبية.. فهي تهتم برفاهية الإنسان والعدل الاجتماعي عن طريق الأهداف التالية:

1-استغلال الموارد المتاحة والتي يمكن إتاحتها ،ودفع الأفراد والجماعات والمجتمعات باستمرار لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي .

2-إجراء عملية تغير مقصود وموجه نحو إشباع الحاجات الإنسانية و توجيه هذا التغير والتحكم في متضمناته واتجاهاته في كل عناصر المجتمع. ([1])

وقد حدد وزراء الشؤون الاجتماعية لدول إفريقيا في مؤتمرهم المنعقد في القاهرة في الفترة من 10-12 أبريل عام 1967م أهداف التنمية الاجتماعية وفقا لمجالاتها على النحو التالي :

أ ـ التعليم : محو الأمية وتطوير وتحسين التعليم ، ورفع مستوى التعليم المهني والعام على جميع المستويات ، وتوفير الإمكانيات والتسهيلات التعليمية والثقافية لكافة قطاعات المجتمع .

ب ـ العمالة: ضمان حق كل مواطن في إيجاد عمل والقضاء على البطالة ، ورفع مستوى العمالة في كل من الريف والحضر ، وتوفير الظروف والإمكانيات الملائمة للعمل .

ج ـ الصحة: النهوض بالمستوى الصحي وتوفير الإمكانيات الصحية اللازمة لسد احتياجات السكان في الجانب الصحي .

د ـ الإسكان : بالنهوض بالظروف السكنية والعمل على إنشاء المساكن الاقتصادية للفئات ذات الدخل المحدود .

ه ـ الخدمات الاجتماعية : القضاء على العوامل التي تؤدي إلى الجريمة والانحراف والقضاء على الفقر ورفع مستوى التقدم ، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية والبرامج الشاملة للضمان الاجتماعي حتى يمكن المحافظة على مستوى معيشة السكان ثم النهوض بها ، وتشجيع التوسع في التصنيع و اتخاذ اللازم نحو المشاكل الناتجة عن التوسع الاقتصادي،ومساعدة الأفراد والجماعات على تلبية احتياجاتهم ومطالبهم المتغيرة للقيام بأدوارهم على الوجه الأكمل في رفع عملية التنمية الاقتصادية.([2])

[1] ـ المرجع نفسه ، ص 80 .
[2] ـ جمال حلاوة ، علي صالح ، ص 154 -156 .

..إذن فالتنمية الاجتماعية باعتبارها عمليات تغيير اجتماعي تلتحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه ،و تسعى إلى بناء اجتماعي جديد يمكن عن طريقة إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد ([1]) ،تتعلق بالبعد الاجتماعي و تشمل تحليل القوى الاجتماعية السائدة في المجتمع وطبيعة السلطة ،ومدى مشاركة الجماهير في صنع القرار ،حيث أن الجانب السياسي يصبح جزءا من الجانب الاجتماعي للتنمية،وباعتبارها تمثل الرعاية الاجتماعية ،و الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات الصحة والتعليم والإسكان وتنمية المجتمعات المحلية ([2])، بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية الأخرى كونها عملية نمو العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وبين الجماعات في المجتمع على أساس أن المجتمع هو مجموعة من الأفراد والجماعات تسود فيما بينهم علاقات اجتماعية،فوجود الإنسان في المجتمع يفرض عليه الدخول في علاقات اجتماعية مع غيره من أفراد المجتمع ([3])

أما التنمية من منظور سياسي : فـهي التنمية التي تسعى لتطوير النظام السياسي القائم،أو استحداث نظام سياسي عصري بديل يسمح بالمشاركة ويكون قادرا على التعبير عن أراء الشرائح العريضة من أفراد المجتمع ،بحيث يعتمد على الديمقراطية والمشاركة لحل المشكلات ،وفي الوقت نفسه يعمل على ترشيد أسلوب اتخاذ القرار ، وأسلوب متابعة تنفيذه بدقة وفعالية ،والتنمية السياسية عبارة عن عملية تهدف لتطبيق مداخل ومتطورات التنمية الاجتماعية والثقافية على الجانب السياسي ،باعتبار أنه يمثل أحد جوانبها الرئيسية .كما أنها تسعى لتحسين صورة النظام السياسي داخلي وخارجيا والارتقاء به إلى مستوى أداء أفضل .

في حين أن التنمية من منظور ثقافي: نجد أن هذا المفهوم جديد نسبيا ظهر في ستينيات القرن الماضي مواكبا لحركات التحرر التي شهدها العالم آنذاك، وتشير التنمية الثقافية إلى «عملية تدعيم للثقافة الوطنية في إطار التكيف مع الثقافات والحضارات الأخرى،ومن ثم تبدو أهمية الانفتاح على العالم دون انغلاق وتبرز أهمية التجديد والتطوير واستخراج شروط النهضة من تراثنا وقيمنا »([4])

المطلب الثالث : مقاييس التنمية

[1] ـ فيصل محمود الغرايبية ، المرجع السابق الذكر ،ص 80 .
[2] ـ عبد الحق حملاوي ، المرجع السابق الذكر ،ص 15 .
[3] ـ محمد منير حجاب ،المرجع السابق الذكر ، ص76
[4] ـ عبد الحق حملاوي ،المرجع السابق الذكر ، ص ص 15 ، 16 .

إن للتنمية مقاييس متعددة كون أن التنمية تتعلق بمختلف القطاعات و يسعى من خلالها لتحقيق أهداف ونتائج في مختلف جوانب الحياة وعن مقاييس التنمية ، فإن معظم الكتاب يميلون إلى اتخاذ المعايير الكمية مقياسا للتنمية وهو نوع من التعريف بالوصف ،مع أن التنمية بالأصل عملية تغيير بالاتجاهات والمهارات ونمط الحياة ،فقد م عدد من بعض الكتاب ثلاثة وسبعين مقياسا في مختلف القطاعات للدلالة على درجة التقدم واستكمال حالة التنمية.

ففي المجال الديمغرافي والصحي مثلا :يتم القياس على معدل وفيات الأطفال وتوقعات الحياة وطول العمر ونسبة الوفيات الناتجة عن الأمراض المعدية والطفيلية وعدد الأطباء لكل ألف من السكان، وعدد الأسرة في المستشفيات ومعدل المواليد ، ومعدل الخصوبة ونسبة القوى العاملة للسكان مابين 15-64 سنة ،ونسبة القوى العاملة للسكان في مدينة سكانها عشرون ألفا فأكثر ونسبة أولئك الذين يعيشون في مدينة عدد سكانها نصف مليون فأكثر.

وفي مجال التغذية: يقاس الاستهلاك اليومي للفرد من السعر الحراري والبروتين الحيواني ونسبة السعر الحراري الناتج من الحبوب أو الدرنات

وفي مجال التعليم :تقاس نسبة الأميين من سن 15 سنة فأكثر إلى عدد السكان ،ونسبة المنخرطين في التعليم الابتدائي و الثانوي إلى عدد السكان بين 15-19 سنة ،ونسبة المنخرطين في التعليم الابتدائي إلى عدد السكان بين 5-14 سنة ،ونسبة المنخرطين في التعليم المهني إلى عدد السكان بين 15-29 سنة ،وعدد السكان الذين يبلغون 15 سنة وأتموا سنة دراسية واحدة في التعليم أو الثانوي أو العالي .([1])

وفي مجال الإسكان : يكون المقياس هو متوسط عدد السكان في السكنة الواحدة ونسبة المساكن التي تحتوي على مرافق المياه والكهرباء إلى العدد الكلي المتاح للمساكن .

وفي مجال الإعلام :تقاس التنمية بعد نسخ الصحف الصادرة يوميا أو المتخصصة بالنسبة إلى كل ألف من السكان ،ونسبة الهواتف إلى كل مائة من السكان ونسبة أجهزة التلفيزيون والراديو إلى كل ألف من السكان.

وفي المجال الاقتصادي: تقاس بأطول السكة الحديدية ،والنقل والمتاجر والمواصلات،وبنسبة العاملين من الذكور الراشدين في النشاط الزراعي

[1]- جمال حلاوة ، المرجع السابق الذكر ،ص ص 25،26 .

وبالنسبة إلى اليد العاملة من السكان الذكور،وبالإنتاج الكلي الفردي و العام([1])،وعليه فقد تعددت معايير قياس التنمية بتعدد خصائص هذه التنمية ومقوماتها ومعوقاتها من دولة إلى أخرى، كما قد تتعدد هذه المعايير في الدولة الواحدة على حسب درجة التنمية المتطلبة من ناحية وفي ضوء وضع التنمية الراهن في هذه الدولة من ناحية أخرى.

وبسبب عدم وجود اتفاق تام،حتى الآن بين مختلف الباحثين على مفهوم التنمية، فإنه لا يوجد تعريف واحد لهذا المفهوم، الذي كان مفهوما اقتصاديا صرفا،ثم تحول بعد ذالك إلى مفهوم اجتماعي،وانتهى بأن أصبح مفهوما شاملا،ولذلك تتفاوت معايير التنمية من مجال بحث علمي إلى مجال آخر،بحيث أصبحت التنمية تعرف في ضوء تعدد مفاهيمها من المقاييس الدالة عليها أكثر من تعريفها بواسطة تعريفاتها.

ولهذا تتنوع مقاييس التنمية ما بين اقتصادية واجتماعية ومادية ولا مادية وكمية ونوعية، ومن ثم فهي تتفاوت بشدة من حيث مفهومها وأهميتها ودرجة الحاجة إليها من مجتمع إلى آخر.

وفي السنوات الماضية اقترح عدد من الباحثين من مختلف النظم العلمية مجموعة متنوعة من مؤشرات قياس التنمية منهم:

معهد بحوث الأمم المتحدة 1972U. N.Research Institue وإير 1978 Eyreوموريس 1979Morris وكول 1981 Cole ورام 1982Ramم ولجنة أزمة السكان Population crisis commits 1987 م ،وقد اتفق كل هؤلاء الباحثين أن متغير الناتج القومي لكل فرد هو متغير مناسب وكاف للاستخدام ولكنه يمهل بشدة العديد من الجوانب المهمة الأخرى للتنمية، ولقد حاول كل باحث إيجاد مؤشر جديد يعكس منظور أوسع وأكثر عمقا لمشكلة التنمية ، ولكن بينما كان لكل مقياس منظوراته لتي يتفرد بها ، فإن أيا منها لم يكن مقياسا شاملا ، حيث ترك العديد من المشكلات المهمة بدون حل .([2])

وقد نشر كل من دي سوزا و بورتر (De Souza et porter) وفي عام 1974 دراسة قيمة عن التخلف والتحديث نقبت عن الأسباب الكامنة وراء ظاهرة التخلف ، وتوصلت إلى أن من بين هذه الأسباب سببان أحدهما ضمني والآخر ظاهري ،يعتبران من الأسباب الحاسمة لفهم مشكلة التنمية الأول هو أنه

[1] ـ المرجع نفسه ونفس الصفحة .

[2] ـ احمد محمد بن العال ،**التنمية الإقليمية في مصر** wwwkotobarabia.com

بسبب عدم وجود كامل في العالم فإن كل الدول يمكن أن تعتبر نامية ومن ثم فإن أي مقياس لحالة التنمية يمكن اعتباره كمكان أو كنقطة على طول متصل المتقدم . الأقل تقدما ،أما السبب الثاني فهو أن متصل التنمية يجب أن يحدد على أساس الحاجات البشرية، فالتنمية في النهاية هي هدف الرفاه البشري ووظيفته .

ولقد وضع كل من دي سوزا و بورتر قائمة بتسع من الحاجات الإنسانية الأساسية تراوحت بين الغذاء الكافي والمساواة السياسية والاجتماعية ، على اعتبار أن مقابلة الاحتياجات البشرية كهدف للتنمية والتحديث تتوازى مع المفاهيم المعبر عنها في الإعلان العالمي حقوق الإنسان .([1])

[1] ـ المرجع نفسه

خلاصـــــــة

من خلال عرضنا لماهية التهيئة الإقليمية والتنمية المحلية وتطورها تبين لنا أن التهيئة تعد دراسة للموارد البشرية والطبيعية المستغلة وغير المستغلة في منطقة معينة من الأرض ،وما تتميز به،وحل مشاكلها ولمعرفة إمكانيات هذا الإقليم لاستثمارها في النهوض بالإقليم والارتقاء به وبسكانه لتحقيق أهداف خاصة ومحددة ولها دور مهم في تطور الإقليم وتحقيق الانسجام وتوجيه عمليات التنمية وبالتالي تطوير المجتمع والدولة،فهي تقوم بتقليل الإختلالات بين المناطق وتسهيل عملية ترابط الأقاليم والاعتماد المتبادل بينهم بناءا على الإمكانيات المتاحة وذلك بناءا على السياسات المنتهجة في هذا المجال من طرف الدولة ،و راجع لحاجة الدولة لمثل هكذا عملية ،وتم التعريف بمصطلح التنمية والتنمية المحلية ، والتعرف على أهم أهداف وأبعاد ومقاييس التنمية .

الفصل الثاني :

تهيئة الإقليم بالجزائر

في ظل أبعاد التنمية

الفصل الثاني : تهيئة الإقليم بالجزائر في ظل أبعاد التنمية

تمهيـــــــــــد

أصبح موضوع التهيئة الإقليمية من أهم المواضيع التي ترتبط بالتنمية نظرا لسعي الدول والحكومات لتطوير أقاليمها وبالتالي تطوير مجتمعاتها وتحسين ظروف معيشة شعوبها في ظل تراكم الأعباء الاقتصادية والاجتماعية،ولتحقيق اكبر قدر من الأهداف المسطرة لجأت الدول إلى إعطاء أهمية وأولوية للأقاليم المشكلة لها ،ذلك أن تطور الدول وتقدمها ينطلق من تهيئة وتطوير أقاليمها المحلية عن طريق الدفع بالحركة التنموية محليا،ومن اجل الإحاطة بموضوع التنمية عموما والتنمية المحلية بشكل خاص وتهيئة الإقليم في ظل أبعاد التنمية على مستوى الدولة الجزائرية قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين ،حيث نتطرق في المبحث الأول إلى سياسة تهيئة الإقليم والتنمية المحلية بالجزائر ومراحل تطورها وأنواعها وأقسامها وأهدافها والفاعلون في عملية تهيئة الإقليم بالجزائر وأدواتها،أما في المبحث الثاني نتطرق إلى تهيئة الإقليم في ظل أبعاد التنمية من خلال عرض لأسس التنمية المحلية بالجزائر و مراحلها ولسياسة تهيئة الإقليم في ظل التنمية الاقتصادية وتهيئة الإقليم في ظل التنمية الاجتماعية وعلاقة تهيئة الإقليم بالتنمية .

المبحث الأول : سياسة تهيئة الإقليم والتنمية المحلية بالجزائر

المطلب الأول : مراحل تطور سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر

عرفت سياسة التهيئة الإقليمية عدة تحولات و تجسدت وجهة نظر الدولة ...في مسألة التهيئة الإقليمية منذ السنوات الأولى للاستقلال في المراحل التالية :

1 - المرحلة الأولى : قيام الدولة غداة الاستقلال،بتوظيف الهياكل العمرانية الموروثة عن الاستعمار ، بالمدن الكبيرة الأربع :الجزائر، وهران ، قسنطينة وعنابة في عملية التنمية الشاملة والواسعة التي تبنتها الدولة والتي تعتمد أساسا على الاستثمار المعتبر بقطاع الصناعة العمومي ،وتبقى نظرية أقطاب النمو "poles de croissances لفرانسوا بيرو وديستان دوبرنيس (f.perroux et de bernis) وتقوم على فكرة النظرية على التالي :قطب نمو وهو مدينة كبيرة ذات بعد وطني ، مركز نمو وهو مدينة ببعد إقليمي، مدينة صناعية صغيرة أو متوسطة ببعد محلي.

2 -المرحلة الثانية : قاد جهد الدولة إلى تنفيذ المشاريع الصناعية الكبرى ، والبرامج الخاصة التي استفادت منها العديد من المناطق الداخلية بين 1966-1973م ،والمخططات الولائية والبلدية (قانون البلديات) 1975و مخططات التجديد العمراني على المستوى المحلي بين 1970-1977 (المخططات الرباعية) وإذا كان لهذه الأعمال نتائجها كتخفيف الفوارق ولو نسبيا بين مناطق البلاد ، فإنها لم تحقق تماما كانت الدولة تتطلع إليه .ربما نظرا لمحدوديتها في الزمان والمكان في تقليص الفوارق الجوهرية بين شمال البلاد وبقية المناطق ، بدليل حركات النزوح الشديد نحو المدن الكبيرة ، التي استقبلت حوالي 130000 نسمة سنويا بالعشرية التي تلت الاستقلال ، ما أحدث ضغوطات على هياكل الاستقبال ،ولم تبلغ سياسة التوازن الجهوي كامل أهدافها ولم تحقق التنمية العمرانية توازنها ،وبالتالي لم يكتمل طرف المعادلة (1)

3 -المرحلة الثالثة : ظهرت التهيئة الإقليمية في الجزائر في ظل المخطط الخماسي الأول في إطار سياسة التوازن الجهوي المعلنة والهادفة لتحقيق تنمية منسجمة بين مختلف مناطق الوطن،وقد تم في سنة 1979م إنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية والتي ساهمت إلى حد كبير في وضع المخطط الخماسي الأول ،كما أنشئت الوكالة الوطنية للتهيئة القطرية (ANAT) وكلفت بإعداد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SANT) .كما أنشأ المركز الوطني

[1] ـ فوزي بودقة ، **التخطيط العمراني لمدينة الجزائر تحديات وبدائل** ،د ط، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ، 2015 م ،ص ص38،39.

للدراسات والبحوث العمرانية (CNERU) عام 1980 خلفا للصندوق الوطني للتنمية والتهيئة العمرانية (CADAT) للتكفل بالتنمية العمرانية داخل الأوساط الحضرية ([1])

كذلك تم استحداث المخطط الولائي للتهيئة والمخطط البلدي للتهيئة كأداتين للتهيئة الإقليمية ،إضافة إلى استحداث مديريات التخطيط والتهيئة العمرانية على مستوى كل ولاية من ولايات الوطن ،وفي سنة 1987 صدر القانون رقم 87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية والذي شكل الإطار العام الإستراتيجي للتهيئة الإقليمية في الجزائر ،وإشارة إلى الهدف العام لها جاء في المادة الثانية من القانون 87-03 ما يلي :"تهدف التهيئة العمرانية إلى الاستعمال الأمثل للمجال الوطني من خلال الهيكلة والتوزيع المحكم للأنشطة الاقتصادية والموارد البشرية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية ولاسيما منها الموارد النادرة ،وقد ورد في المادة الثامنة منه تفصيل أكثر حول هدف التهيئة الإقليمية حيث جاء فيها :" ترمي التهيئة العمرانية إلى إزالة الأسباب الهيكلية لعدم التوازن الجهوي من خلال تطبيق أعمال إنسانية تختلف باختلاف المناطق من حيث محتواها و وتيرتها ([2]). وهذا القانون حدد أدوات التهيئة دون تحديد الإطار القانوني .

في حقيقة الأمر المشكلة لا تكمن في حيثيات القانون ، بل في كيفية تطبيقه وفي تداخل الصلاحيات بين دوائر الوصاية التالية (التخطيط ، السكن ،البناء ،التهيئة العمرانية) والتخطيط القطاعي والمبالغة أحيانا في التوجهات ذات الطابع الاجتماعي ،على حساب المردودية والفعالية الاقتصادية لموارد نادرة كالأرض والماء.وتتعطل مشاريع استثمارية نظرا لندرة العقار والمساحات الأرضية ، وأحيانا أخرى تحويل بعض حصص الأراضي المخصصة لاستقبال المشاريع العمومية وإدراجها لاستعمالات أخرى بخلاف ما خطط،علاوة على انتعاش سوق المضاربة العقارية ([3])

ولكن التهيئة الإقليمية في ظل النظام الاشتراكي تختلف عما هي عليه في ظل النظام الرأسمالي ففي ظل النظام الاشتراكي توضع وتنفذ المخططات الإقليمية بشكل مركزي بلستيعاب كثير من خصوصيات الإقليم ويعطي الأولوية للجانب الكلي على الجانب الإقليمي حتى بوجود مساهمة من السلطات المحلية ومهما كانت درجة المركزية،وهو ما عاشته الجزائر خلال فترة الثمانينات

[1] ـ المرجع نفسه ،ص ص39،40

[2] ـ محمد بن نعمان ،المرجع السابق الذكر ،ص88 .

[3] ـ فوزي بودقة ،المرجع السابق الذكر ،ص 40 .

بالنسبة للتهيئة الإقليمية ،أدى ذلك إلى عدم تحقيق الأهداف الموضوعة المتعلقة بتحقيق التوازن التنموي خاصة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية في هذه الفترة نتيجة انخفاض أسعار البترول المورد الرئيسي للتنفيذ .

4 -المرحلة الرابعة : وبتراكم المشكلات الناتجة عن النمو السريع للمدن الكبيرة وتحت ضغط الاحتياجات وتراجع مداخيل الأفراد ومدخراتهم بسبب الأزمة الاقتصادية عام 1986 م الناتجة عن الانخفاض الحاد لأسعار النفط ثم بدأت تلوح في الآفاق مؤشرات أزمة عميقة بلغت ذروتها بأحداث 5أكتوير 1988م ([1]) كاشفة عن صعوبة إحداث النقلة النوعية ،بين نمط التسيير الأحادي ،أي الدولة منتجا وممولا وموزعا والانسحاب التدريجي من نمط المتعامل الواحد ، والميل نحو تبني اقتصاد السوق ،ضمن سياق منظومة الأفكار المتداولة في ظل التحولات الدولية المتسارعة ،كالنظام العالمي الجديد والعولمة الاقتصادية ،في ظل التحولات الجديدة،وبتكليف من السلطة العمومية،بدأ المركز الوطني للدراسات والبحوث العمرانية بالإعداد لأداة جديدة للتعمير ،بعد وقف العمل بمخطط التعمير التوجيهي (PUD) 1989م ([2]).

5 - المرحلة الخامسة : في سنة 1994م تم إنشاء وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية بموجب المرسوم التنفيذي 94-240 المؤرخ في 10 أوت 1994 م ،بذلك عاد الاهتمام بالتهيئة إلى الواجهة بعد أن كانت توكل مهمتها إلى وزارات أخرى كمهام ثانوية خلال فترة التحول الذي عاشته الجزائر

وعرفت فيما بعد الأداة الجديدة للتعمير بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(PDAU) 1995 ، الذي استمد ترتيباته من قانون التعمير رقم 25-09 الذي صدر عام 1990 .لقد أدركت السلطة العمومية صعوبات سياسة التعمير في المدن الكبيرة ، نظرا للتناقض بين النظرية والتطبيق ،واعتبر نظريا ، أن مخطط التعمير الجديد يستجيب للمشاكل ،ويتجنب الثغرات ونقائص المخططات السابقة بتضمينه آليات تفصيلية ، تحدد نمط الاستعمالات في أراضي البلدية ، من خلال مخططات شغل الأرض (POS) ومحاولة الجمع بين السياسة الموجهة السابقة والسياسة اللبرالية الجديدة ،ولكن على المستوى العملي ،كثيرا ما وقع التضارب بين التوجيهات الواردة في المخطط التوجيهي ، والتطبيق على الأرض لأسباب عديدة بعضها إجرائي ، كالزمن الفاصل بين انجاز الوثيقتين بينما العمران يسارع الخطى، وبعضها يعود إلى عدم المعرفة بأدوات التعمير واللوائح المنظمة للعمران ،وبعضها الآخر يعود إل تجاهل القوانين وعدم

[1] ـ محمد بن نعمان ،المرجع السابق الذكر ،ص ص88 ،89 .
[2] ـ فوزي بودقة ،المرجع السابق الذكر ،ص 40 .

احترامها.

ولكن مالا يمكن تجاهله ، أن أدبيات التنمية العمرانية من خلال وثائق التعمير المتمثلة في الأدوات والمخططات ،قدمت منهجا فكريا مرجعيا ،للهيئات المعنية بقطاع التعمير ،إن هي تماثلت في إدارة وتسيير حاكمة راشدة.ولكن على الأرض تلازم نموذجان ،يتمثل الأول في العمران المنظم كمحصلة للمشاريع (1)العمرانية والبناء السكني الجماعي ،والتجزئات السكنية الفردية ،ويتمثل الثاني في العمران غير المنظم كالأحياء السكنية في التوسعات الجديدة،التي بينت بصفة غير منظمة ‘وكثيرا مالا تحترم لوائح العمران ، في نسقها ووجاهتها والبيئة الحضرية ، فضلا عن السكن العشوائي القصديري ،بضواحي المدن الكبرى الكبيرة : الجزائر، وهران، قسنطينة ،عنابة وحول المناطق الصناعية أو بداخل المدن (2)، فتنامى الاهتمام بالتهيئة الإقليمية تدريجيا حتى صدور القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001م والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة إلى تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي ،فتبادر الدول بهذه السياسة وتدبرها ،وتسيير هذه السياسة بالاتصال مع الجماعات المحلية في إطار اختصاصات كل منها ،و بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للتنمية . ،ويساهم المواطنون في إعداد هذه السياسة وتنفيذها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما .

6- المرحلة السادسة : تم المصادقة على السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم في سنة2010م ،وقد صدر القانون 10-02 المؤرخ في 29 جويلية 2010م المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، تضمن تشخيصا تفصيليا لوضعية التباين بين مختلف الأقاليم في الجزائر إضافة إلى الخيارات المتاحة فيما يتعلق بمعالجة هذا المشكل ،وقد كان الخيار يتمثل في تثمين مزدوج للإقليم بإنشاء أقطاب النمو للتوازن تضمن تنمية الهضاب العليا والجنوب من جهة وإعادة هيكلة الشريط الساحلي والتلي من جهة أخرى ،ولا تقتصر هذه النظرة على إعادة التوازن بين الساحل والداخل ، بل تشمل أيضا التوازن بين الحضري والريفي والتوازن المستدام للإقليم ،وتعد مراعاة سقف طاقة الاستقبال والتحمل للشريط الساحلي أساسا لذلك ([3]).

المطلب الثاني : أنواع وأقسام سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر

[1] ـ محمد بن نعمان ،المرجع السابق الذكر ،ص 89 .
[2] ـ فوزي بودقة ،المرجع السابق الذكر ،ص 41 .
[3] ـ محمد بن نعمان ،المرجع السابق الذكر ،ص 89 .

إن عمليات التهيئة القطرية في أبعادها الإقليمية يمكن حصرها في قسمين رئيسيين:

ـ قسم السياسات الوطنية الإقليمية

ـ قسم التهيئة الإقليمية المحلية

أ- السياسات الوطنية الإقليمية :السياسة الإقليمية هي عنصر من عناصر التخطيط الوطني ووسيلة يطرح من خلالها البعد المكاني لأخذه في الاعتبار عند اتخاذ القرار الحكومي الوطني وتهتم السياسات الوطنية الإقليمية بتوزيع الموارد الوطنية فيما بين الأقاليم ،ومن الممكن أن تساعد هذه السياسات في مجال التهيئة الإقليمية في حالة استخدامه للتعرف على مناطق الإقليم ذات المشاكل التنموية وتعيين مواقع النمو التي يلزم تخصيص الموارد لها ،ومن ناحية أخرى فمن شأن هذه السياسات أن تعوق التهيئة الإقليمية إذا كانت أهداف الخطط الإقليمية تتعارض مع أهداف الخطط الوطنية بحيث ينعدم الانسجام والتنسيق فيما بينها.

ب- سياسات التهيئة المحلية: أما السياسات الوطنية في مجال التهيئة المحلية فهي تنزل إلى وحدات إدارية وعمرانية أصغر وذلك لسن قوانين وبرامج للتنمية في مختلف مجالات التهيئة والعمران تفاديا لتركز الاستثمارات في نقاط معينة على مستوى الأقاليم ، أما الجوانب العمرانية للمدينة فهي تمثل أهم المشاكل التي تنجم عن النمو الاقتصادي السريع ولذلك أصبحت هذه المشاكل تشغل اهتمام أصحاب القرار على المستوى المركزي الإقليمي والمحلي ، وتعالج هذه المشكلة ليس فقط من خلال سن سلسلة من القوانين التي توضح قواعد ونظما وسياسات وأساليب وطرق التعامل مع مثل هذا النوع من المشاكل مثل قوانين تسير المدن، وتهيئة وتخطيط المدن والأرياف وتنظيم الحدائق العمومية والمنزهات والمساحات الخضراء.([1]) وتنمية المدن والتحكم في التوسع العمراني واستعمال الأراضي والنقل والإسكان وحماية البيئة والتعليم والتوظيف...بل وبإجراء الدراسات المعمقة في مجال وتشخيص المشاكل الحقيقية الموجودة بها ثم معالجتها بواسطة الحلول العلمية في هذا المجال وليس الحلول الوقتية الارتجالية([2])

المطلب الثالث : أهداف تهيئة الإقليم في الجزائر

إن من بين أهداف تهيئة الإقليم في الجزائر :

ـ إعادة توازن توزيع النشاطات، و السكان ووسائل التنمية.

[1] ـ بشير محمد التجاني ، المرجع السابق الذكر ، ص 10-12

[2] ـ المرجع نفسه ،ص12 .

ـ مكافحة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة .

ـ المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية .

ـ وضع بنية حضرية حقيقية وتنظيم سياسة المدينة .

ـ دمج البعد المغاربي والمتوسطي .

ـ ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي .

ـ تكريس التنمية المستدامة عن طريق ثلاث محاور :

1ـ بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات،مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر.

2ـ الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه ،الأراضي الفلاحية ، و التنوع البيئي .

3ـ تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير امثل للنفايات ،عمليات التطهير لمختلف الشبكات. ([1])

ـ تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص و مؤهلات لكل فضاء جهوي وإلى تحقيق و تجسيد الآتي:

ـ خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية و التشغيل

ـ تساوي الحظوظ في الترقية و الازدهار بين جميع المواطنين

ـ الحث على التوزيع المناسب بين المناطق و الأقاليم لدعائم التنمية و وسائلها باستهداف تخفيف الضغوط على الساحل و الحواضر و المدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية و الهضاب العليا و الجنوب.

ـ دعم الأوساط الريفية و الأقاليم و المناطق و الجهات التي تعاني صعوبات و تفعيلها من أجل استقرار سكانها.

ـ إعادة توازن البنية الحضرية و ترقية الوظائف الجهوية و الوطنية و الدولية للحواضر و المدن الكبرى.

ـ حماية الفضاءات و المجموعات الهشة ايكولوجيا و اقتصاديا و تثمينها

ـ حماية الأقاليم و السكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية

ـ الحماية و التثمين و التوظيف العقلاني للموارد التراثية و الطبيعية و الثقافية و حفظها للأجيال القادمة ([2])

ـ دعم الأنشطة الاقتصادية حسب مواقعها والتحكم في نمو المدن وتنظيمها

ـ تصحيح الإختلالات الإقليمية و إيجاد بدائل للتهيئة الموروثة عن الماضي

---

[1] - http://islamfin.go-forum.net/t611-topic 20:56 2017/05/19

[2] - http://smatti-best.blogspot.com/2015/01/blog-post_58.html 13:22 20/05/2017 .

- ضمان التوازن الثلاثي المتمثل في الإنصاف الاجتماعي، والإسناد البيئي في إطار التنمية المستدامة على مستوى البلد.([1])

ـ نشر وتوزيع النشطات الاقتصادية بطريقة عقلانية

ـ تحقيق التكامل الجهوي وتكوين المحيط الاقتصادي الوطني

ـ تنمية الدخل القومي والإنتاج الداخلي

ـ حماية المحيط والبيئة .

ـ إخراج المناطق من عزلتها .

ـ القضاء على التناقضات الاجتماعية بين مختلف المناطق .

ـ توفير شروط التنمية بالقضاء على الفقر والتخلف

ـ إيقاف الهجرة الريفية نحو المدن و خلق التناسق بين مختلف جهات الوطن

ـ توفير شروط ملائمة للبحث على الاستثمار في المناطق النائية ([2])

ومحاولة إيجاد الحلول لطرفي المعادلة المتمثلة في التوزيع المتوازن للسكان على التراب الوطني والتوزيع العقلاني للاستثمارات والأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى فضلا عن الاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية و المجالية ...والوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة([3])

ـ الزيادة في مشاريع الاستثمار السياحي من أجل الرفع من قدرات الإنتاج السياحي، مع الحرص في نفس الوقت على تثمين التراث السياحي الوطني ، وذلك بحماية وتثمين الموارد التراثية والطبيعية والثقافية الوطني ة حيث انه يعد تراثا ثقافيا للأمة الجزائرية بمفهوم قانون حماية التراث الثقافي جميع الممتلكات الثقافية العقارية، والعقارات بالتخصيص،والممتلكات المنقولة الموروثة عن مختلف الحضارات،كما تُعدّ جزء من التراث الثقافي الممتلكات الثقافية غير المادية الناتجة عن تفاعلات اجتماعية للأفراد والجماعات عبر العصور المختلفة.

إذن فكل هذه الأشكال الثقافية والتراثية والطبيعية تقع تحت طائلة الحماية

---

[1] ـ الج. الج. د .ش ،**قانون رقم 10- 02** المؤرخ في رجب 1431هـ الموافق لـ 29 يونيو 2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،الجريدة الرسمية ، العدد 61 الصادر بتاريخ 21 أكتوبر 2010 م .

[2] - www.ainfekka.com/forums/showthread.php?tid=8621 14:56 20/05/2017

[3] ـ سميرة ديب ، المرجع السابق الذكر ، ص 171.

القانونية بموجب قانون العقوبات وقانون حماية التراث الثقافي وقانون حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وغرض المشرع الجزائري من وراء ذلك هو إضفاء حماية مادية ملموسة على تلك الموارد المُشكِّلة لموروث وهوية الأمة الجزائرية.

- تحقيق استدامة الموارد التراثية والطبيعية والثقافية الوطنية : ويتحقق هذا الهدف من خلال التوظيف العقلاني لهذه الموارد؛ بمعنى ضمان استفادة وتمتع الأجيال الحالية من هذه الموارد دون المساس بِفُرص الأجيال المستقبلية من الاستفادة بدورها من هذه الموارد. كما يقتضي هذا الهدف عدم استنزاف هذه الموارد بشكل قد يؤدي إلى المساس بقدرتها على التجدد والإنتاج من جديد خاصة بالنسبة للموارد الطبيعية الهشة .

إذن فللهدف العام من السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم الموضوعة من طرف الدولة الجزائرية هو تحقيق تنمية مستدامة متوازنة ومنسجمة لمجموع الإقليم الجزائري، وهي تنمية تراعي أساسا خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي. ([1])

المطلب الرابع : الفاعلون في عملية تهيئة الإقليم بالجزائر

إن من بين شركاء التهيئة الإقليمية نذكر :

1/ الدولة :

إن الدور الذي تحدده الدولة لنفسها تماشيا مع توزيع الأدوار الدولية الجديدة وخاصة الانتقال نحو اقتصاد السوق يفرض أدوارا جديدة بالنسبة لصانعي التنمية،وبالتالي يفرض قواعد جديدة من أجل التكفل بالتنمية ، ومن المؤكد أنه انطلاقا من هذه القواعد الجديدة القائمة على التشاور الدائم والشراكة ستولي سياسة التهيئة الإقليمية تطوير عملها بنفسها،فالدولة تنسحب من التسيير المباشر لدائرة الاقتصاد ،وتبقى هي الموجه للتنظيم الإقليمي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والضامنة للتماسك الوطني وانسجام تنميته ،وفعلا،فإن الدولة لم تعد المتدخل الوحيد في تسير سياسة التهيئة الإقليمية،فهي تقوم بهذه السياسة مع شركائها الطبيعيين: الجماعات المحلية،والمؤسسات،الشركاء الاجتماعيين، الجامعة،مراكز البحث،الجمعيات.

وعلى الدولة أن ترسم حدودها الذاتية وأن تعيد عملها وذلك بان تستعيد مهامها

[1] - http://sawtsetif.com/v/1529/29 , 15:46 20/05/2017.

الثلاث التي كان من الواجب ألا تنفصل عنها وهي الإعداد ،والتوقع والتصور للسياسة الوطنية ،وانجاز التجهيزات الكبرى المهيكلة والسهر على ممارسة التحرك الحر لميكانيزمات السوق عن طريق التنظيم والتصحيح ، وهذا يفترض أن «تسترجع الدولة مكانتها» وتستعيد اختصاصها الكامل و تمام شهرتها دون العودة إلى التجاوزات السابقة،وفعلا فإن الميل نحو العودة إلى المركزية المفرطة بالنسبة للدولة التي تطرح ألف ذريعة لاستعادة أجزاء من اختصاصاتها المفقودة يجب نبذه لا سيما ونحن نعرف الأمراض المتعددة التي تولدت عن المركزية الشديدة في مجتمعنا خلال السنوات المنصرمة ،فذلك انحراف عقيم يجب تجنبه بجميع الوسائل مستقبلا ويجب الاحتراس منه مطلقا. ([1])

فعلى الدولة حينئذ، أن تضع حدودها الذاتية وتحدد معالمها بتركيز عملها الذاتي،فالدولة المهيأة يجب أن تجعل نصب عينيها انجاز المشروع الوطني الذي يضمن انسجام مشاريع التهيئة والتضامن بين الجماعات والأفراد فهي في الحقيقة تتكفل في هذا الإطار بما يأتي :

1 -ضمان الانتظام والمحا فظة على التوازنات الاقتصادية والمالية والاجتماعية
2 -إنجاز أو إسناد الانجاز للتجهيزات الكبرى المهيكلة التي تتكفل بها بمقتضى الخاصية التي يخولها الدستور إياها.
3 -السهر على إقامة توازن جهوي عن طريق مساعدة أكثر الجهات حرمانا وعجزا عن التطور.
4 - ضمان سياسة متوازنة بين الريف والمدينة وداخل المدينة وبين مختلف المكونات الحضرية:الضواحي والأحياء.([2])

فمن المؤسسات والهيئات المعنية بالتهيئة الإقليمية باعتبار أن سياسة التعمير وتهيئة المجال أصبحت في الآونة الأخيرة ينظر إليها كأحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية باعتبارها من الرهانات الكبرى التي اتخذتها الدولة على عاتقها.ولتطبيق وتجسيد هذه الرهانات لابد من توفير مؤسسات وهيئات مختصة بتهيئة الإقليم ، ولهذا الغرض نجد الوزارة المختصة حاليا : لدينا الوزارة الأولى وتمثل الجهاز المركزي والمسؤول الأول على كل برامج التهيئة .

2/ الجماعات المحلية :

للجماعات المحلية مهام الإدارة والتضامن والتهيئة والتنمية،حيث إن توضيح

[1] ـ شريف رحماني ، **الجزائر غدا ،وضعية التراب الوطني ، استرجاع التراب الوطني** ،د ط ،بن عكنون : ديوان المطبوعات الجامعية ، د س ن ، ص ص313،314 .
[2] ـ المرجع نفسه ،ص 314.

الاختصاصات بين الدولة والجماعات المحلية هو مسلك قديم طرح دائما ويبقى مع ذالك شرطا أساسيا وهدفا يستمد كل قيمته في إطار سياسية التهيئة الإقليمية ،ويسمح توضيح الاختصاصات بترسيخ دور الدولة وتكريسه ووضع الإجراءات الجديدة للتشاور و القرار المشترك وإيجاد قطاع سائد لكل جماعة لها توجه فيه بغية اكتساب سياسة طبيعية .([1])

فالجماعات المحلية ممثلة في " الولايات والبلديات المسئولة على تجسيد وتطبيق والحرص على تنفيذ كل البرامج التخطيطية وتجسدها عن طريق تطبيق أدوات التهيئة والتعمير والمتمثلة في المخطط الولائي للتهيئة والتعمير PAW المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU ومخطط شغل الأراضي POS وكل من الأدوات السابقة تستمد شرعيتها من المخطط الوطني للتهيئة والتعمير SNAT والمخطط الجهوي للتهيئة والتعمير SRAT.

ومما سبق يمكن اعتبار الولايات في الجزائر كوحدات للتهيئة العمرانية والتخطيط الإقليمي للأسباب التالية:

- توفر الإحصائيات حسب التقسيمات الإدارية.

- وجود المديريات المختصة على مستوى الولاية ([2])

- إن الجماعات المحلية تلعب دورا أساسيا ومتزايدا في حياة المواطن نظرا لقربها منه ووزنها وحجمها.

- لكن يبقى أن غياب قواعد واضح ة تتعلق بحدود أعمال البلدية والولاية كان في الغالب مصدر اعتداء وغموض، وفقدان للمعالم،و العتامة بالنسبة للمواطن .

وبهذا تبدو التهيئة الإقليمية كمهمة مركزية للدولة لأنها تتكفل وتترجم تضامن الأمة والتنمية الجهوية المتوازنة والشفافية في توزيع إمكانيات الأمة و تنفيذ آليات التنظيم التي تشجع المبادرة والمنافسة .

فالجماعات المحلية باعتبارها شريكا للدولة تقوم بتنفيذ برامج السياسة الوطنية للتهيئة الإقليمية المتعلقة بإقليم كل منها في ميدان التنمية المحلية والجهوية والعلاقات بين الإدارة والمواطن. ([3])

3/ المديريات والوكالات :

---

[1] - شريف رحماني ،المرجع السابق الذكر ،ص 314.

[2] - , http://www.algeriatody.com/forum/showthread.php?t=13885 19/05/2017 16:55

[3] - شريف رحماني ،المرجع السابق الذكر ،ص314- 319.

لدينا 48 مديرية مختصة بالتهيئة العمرانية بمعني لكل ولاية مديرية ، "مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية D.P.A.T Direction de planification et del'aménagement du territoire وهي تشرف على تحديد مجال الولاية والقيام بمختلف الدراسات الطبيعية البشرية و الإقتصادية لمجالها الإقليمي و من منجزاتها المنوغرافيات الخاصة بك ل ولاية.

- أما فيما يخص الوكالات فلدينا" الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية " من مهامها تتبع الأدوار التي تضطلع بها الوكالة في مجال التعمير والتهيئة العمرانية يجعلنا نميز بين نوعين من تلك الأدوار أوالوظائف :

الأول : شامل يتمحور حول المساهمة إلى جانب فاعلين آخرين في وضع التوجهات العامة للسياسة الحكومية في تهيئة الإقليم ، ومراقبة تنفيذها داخل نفوذها الترابي كأداة لضبط ترشيد استعمال المجال الحضري والحد من الاستغلال العشوائي له، بالإضافة إلى التنسيق بين مختلف المتدخلين على المستوىالمحلي

والثاني :تقوم به كجهاز فني يتولى تقديم المساعدة و الاستشارة التقنية لصاحب القرار (الجماعات المحلية).([1])

4/ القطاع الخاص :

إن التحول إلى آليات السوق لا تعني بالضرورة غياب دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإعطاء القيادة المطلقة للقطاع الخاص ،وإنما يعني حدوث تغيير في مضمون هذا الدور وفي مناهج وأساليب التخطيط ،لذلك يتطلب الأمر تقديم طرح جديد لدور الحكومة ،يتناسب مع طبيعة ما ترغب الدولة في تحقيقه من أهداف ،وتقديم أسلوب جديد لإدارة خطط التنمية تقوم فيه الحكومة بدور الشريك المشرف ،بما يضمن كفاءة الأداء الاقتصادي والارتفاع بمعدلات النمو ،ويعمل في نفس الوقت على تحقيق البعد الاجتماعي للخطة ،والذي سوف يظل دائما دورا أصيلا للدولة . مفهوم دور الشريك المشرف :لعل أهم أسباب نجاح فكر التخطيط بالمشاركة يكمن أولا في تفهم الدولة لدورها الجديد في ظل اقتصاد أصبحت تلعب فيه الدولة دور الشريك الذي يدخل في تحالف مع مجموعة من الشركاء (قطاع خاص ، ومنضمات المجتمع المدني) لتنفيذ أهداف معين ،يستدعي تنفيذها الاعتماد على مجموعة الشركاء وتنسيق الأدوار معها .ودور المشرف وهو المنوط به توجيه جهده إلى وضع الأطر والسياسات العامة

[1] - , http://www.algeriatody.com/forum/showthread.php?t=13885
16:55 19/05/2017

، والتي من خلالها يندرج دور باقي الشركاء بما يؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف المجتمع وتحقيق التوازن بين كافة طبقاته ، إنه و بدون هذه الرؤية الجديدة لدور الدولة ،فإنه يصبح من الصعب تحقيق أهداف المشاركة ،لان هذه الرؤية هي التي توفر المناخ المطلوب،الذي من خلاله يمكن تحفيز باقي الشركاء وحثهم على القيام بأدوارهم واستثارة مشاركتهم .([1])

المطلب الخامس : أدوات عملية تهيئة الإقليم بالجزائر

إن الجزائر اليوم وأكثر من أي وقت مضى هي بحاجة لمثل هذه الأدوات كونها تعد الميكانيزمات الضرورية والأساسية لتسيير التجمعات والمدن الحضرية في إطار وضع يتسم بالتدهور والتوسع العشوائي والاستغلال العشوائي ولا عقلاني للأراضي أمام ازدياد وتفاقم ظاهرة السكن والمشاكل الحضرية الناتجة عن غياب أو ضعف في أدوات التهيئة والتعمير بشكل أو بأخر إن أدوات تهيئة الإقليم في الجزائر تتمثل في :

أ / مخططات التهيئة والتعمير :

تعتبر مخططات تنظيم عملية التهيئة والتعمير أدوات التخطيط العمراني في الجزائر ، والمتمثلة في كل من مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ، ومخطط شغل الأراضي، ([2]) حيث أصبح هذين المخططين أداتين أساسيتين في مجالي التهيئة والتعمير ،حددهما قانون 90-29 المؤرخ في أول ديسمبر 1990م كما اعتمدت الجزائر منذ 1995م على تفعيل سياسة المدن الجديدة في مواجهة ظاهرة التحضر وما حملته من أثار ومشاكل ،وعملت أيضا على صياغة قانون 01- 20المؤرخ في 12ديسمبر2001م المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم والذي يحدد بدوره اطر جديدة للتسيير الحضري تعمل في إطاره أدوات التهيئة والتعمير ،والغي بالتالي قانون 1987 م المتعلق بالتهيئة العمرانية ([3]) والتي تعتبر أدوات التخطيط على المستوى المحلي ،بالإضافة إلى هاذين المخططين استحدث المشرع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

1)المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير :

مفهومه: هو أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو مجموعة من البلديات أخذا بعين الاعتبار

[1] ـ أحمد الدرش ،المرجع السابق الذكر ، ص 7.

[2] ـ بلخير حليمي ،**دور قواعد التهيئة والتعمير في حماية البيئة** ،رسالة ماستر في الحقوق تخصص قانون إداري،غير منشورة،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،السنة الجامعية 2012 م -2013 م ،ص 17.

[3] ـ رياض تومي ، المرجع السابق الذكر، د ص

تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ([1])، ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي ، متجسدا في نظام أو تقنين يصحبه تقرير توجيهي ومستندات بيانية مرجعية ،ويبين القطاعات المعمرة والقابلة لتعمير في المستقبل وغير قابلة للتعمير ، أي التخصيص العام للأراضي على مستوى البلدية ،ويتولى مسؤولية تنظيم العقار وموقعه ، وذلك على أساس تحقيق المنفعة العامة .

محتواه: ويقسم من حيث المحتوى إلى جانب موضوعي وجانب شكلي:

ـ الجانب الموضوعي : ومنه يراعي المخطط التوجيهي التخصيص العام للأراضي على مجموع تراب بلدية أو مجموعة من البلديات حسب القطاع ويحدد توسع المباني السكنية وتمركز المصالح والنشاطات ..وموقع التجهيزات الكبرى والهياكل الأساسية ، ومناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها .

ـ الجانب الشكلي: ومنه يتجسد المخطط التوجيهي لتهيئة والتعمير في نظام يصحبه تقرير توجيهي ومستندات بيانية ونفصل فيها كما يلي :

1-النظام أو التقنين: يحدد القواعد التي تطبق على كل منطقة مشمولة في القطاعات كما هو محدد في المواد 20 .21 .22. 23 من القانون (90- 29) المعدل والمتمم المتعلق بالتهيئة والتعمير .

2-التقرير التوجيهي: والذي يشمل على تحليل الوضع القائم والاحتمالات الرئيسية للتنمية بالنظر إلى التطور الاقتصادي و الديمغرافي والاجتماعي والثقافي والتراث المعني ، ويذكر فيه نمط التهيئة المقترحة بالنظر إلى التوجهات الخاصة بمجال التهيئة العمرانية.

3- مستندات بيانية: وتشمل على المخطط الواقع القائم حاليا ومخطط التهيئة بالإضافة إلى مخطط الارتفاقات ومخطط التجهيز

أقسامه: يقسم المخطط التوجيهي إلى أربعة قطاعات وتتمثل في :

ـ القطاعات المعمرة: تشمل كل قطعة أرض يشغلها تجمع بنايات في مجالاتها الفضائية وفي تجهيزاتها وأنشطتها.

ـ القطاعات المبرمجة لتعمير : تشمل هذه القطاعات الأراضي المخصصة للتعمير على المدى القصير و المتوسط في أفاق عشر سنوات حسب الأولويات .

[1] ـ زهرة ابرباش ، **دور البلدية في ميدان التهيئة والتعمير** ،مذكرة ماجستير في الحقوق فرع الإدارة والمالية ،غير منشورة ،جامعة الجزائر يوسف بن خدة ،السنة الجامعية 2010م /2011م ،ص 23.

ـ قطاعات التعمير المستقبلية:تشمل الأراضي المخصص للتعمير في أفاق عشرين سنة ،حسب الآجال المحددة في المخطط التوجيهي .

ـ القطاعات غير القابلة لتعمير: التي تكون فيها حقوق البناء محددة كبقية وبنسب تتلاءم مع الاقتصاد العام لهذه المناطق هذا يعني أن هذه المناطق يشملها عدم الارتفاق كقاعدة،لكن إن وجدت حقوق البناء فيها تكون مقيدة ، ومبينة بدقة. ([1])

أهدافه: يهدف إلى تحديد اختيارات التهيئة التي يتطلبها تحقيق تنمية متناسقة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي للرقعة الأرضية المعنية.

ـ وتحديد المناطق العمرانية الجديدة، وتواريخ السماح بالقيام بعمليات عمرانية فيها مع الحفاظ بالتحديد على الأراضي الزراعية والمناطق الغابية التي تتولى السلطة التنظيمية تحديدها.

ـ و يحدد الأماكن الطبيعية والتاريخية والأثرية التي يجب القيام بحمايتها أو إبراز قيمتها أو بهما معا، كما يقوم بتحديد المساحات الخضراء التي يجب القيام بإحداثها وحمايتها وإبراز قيمتها أيضا.

ـ تحديد الأغراض العامة المخصصة لها الأراضي وتعيين مواقع المناطق الغابية والزراعية،المناطق السكنية وكثافتها،المناطق الصناعية والتجارية والسياحية.

ـ م د أنابيب المياه والصرف الصحي إلى غير ذلك من الأعمال التي يتطلبها التخطيط التوجيهي للتهيئة العمرانية من إيصال ماء الشرب وماء التطهير.

ـ يحدد التجهيزات الجماعية الكبرى كشبكة الطرق الرئيسية بحيث يبرز خطوط مرور الطرق وكذا تحديد منشآت ذات المنفعة العمومية كالمؤسسات الرئيسية الصحية والرياضية والتعليمية ([2])

2) مخطط شغل الأراضي :

تعريفه :يعرف مخطط شغل الأراضي على أنه المخطط الذي يحدد بالتفصيل قواعد استخدام الأراضي والبناء عليها و يشكل هذا المخطط للإدارة فرصة تساعدها على تعميق دراساتها على مختلف الجوانب التي تساعد على توسيع

[1] ـ بلخير حليمي، المرجع السابق الذكر ، ص17- 20 .
[2] ـ زهرة ابرباش ، المرجع السابق الذكر ، ص ص 20،21.

ونمو المناطق الحضرية بشكل منسجم،بمعنى آخر هو أداة تمكن الإدارة والجماعات المحلية من الحفاظ على توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية . ([1])

مضمونه: جاء لينظم المجال المعني أو المبرمج على المديين القريب و المتوسط 5-10سنوات (كمرحلة أولى مجسدة مبدئيا، التوجيه العام للمخطط التوجيهي.

كما يمكن تعريفه: بكونه أداة من أدوات التهيئة له علاقة مع مخططات سابقة في معظم الأحيان، يحمل الصبغة القانونية في التعامل مع إستخدمات الأرض المختلفة من حيث أنه المنظم للمجال على جميع المستويات والمحدد لحقوق استخدام الأرض بطريقة تفصيلية في إطار المخطط التوجيهي فهو يعمل على:
-تحديد بصفة مفصلة الشكل الحضري، التنظيم، حقوق البناء و استخدام الأرض بالنسبة لكل قطاع.
-تعيين النسبة الدنيا و القصوى من البناء المسموح به، معبرا عنها بالمتر المكعب من الأحجام و أنماط البنايات.
-يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات.
-يحدد المساحات العمومية و المساحات الخضراء و مواقع المنشآت و مميزات الطرق.
-يحدد الارتفاعات.
-يحدد الأحياء و الشوارع و النصب التذكارية و المواقع الواجب حمايتها أو تجديدها أو إصلاحها.
-يحدد الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها([2]).

تشكيله: يتشكل مخطط شغل الأراضي من :
ـ لائحة تنظيم :وهي مجموعة من الوثائق والمستندات والمتضمنة ما يلي:

ـ مذكرة تقديم :يثبت فيها تلاؤم أحكام مخطط شغل الأراضي مع أحكام المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكذلك البرنامج المعتمد للبلدية أو البلديات المعنية تبعا لآفاق تنميتها. تتضمن القواعد التي تحدد لكل منطقة متجانسة ومع مراعاة الأحكام الخاصة المطبقة على بعض أجزاء من التراب الوطني و

[1] ـ المرجع نفسه ، ص 27 .
[2] ـ زينب قماس ،**المجمعات السكنية الحضرية بمدينة قسنطينة ـواقعها ومتطلبات تخطيطها دراسة ميدانية للمنطقة السكنية الحضرية الجديدة سركينة** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري ،غير منشورة ،جامعة الإخوة منتوري قسنطينة ،السنة الجامعية 2005م/ 2006م ، ص ص 36،37

المتمثلة في:

الساحل : ويضم كافة الجزر والجزرات وكذا شريطا من الأرض عرضه الأدنى ثمانمائة متر على طول البحر والذي يشمل كافة الأراضي ومنحدرات التلال والجبال المرئية من البحر والتي لا تكون مفصولة من الشاطئ بسهل ساحلي ، السهول الساحلية التي يقل عرضها عن ثلاثة كيلومترات ، كامل الغابات التي يوجد جزء منها بالساحل ،كامل المناطق الرطبة وشواطئها على عرض ثلاثمائة متر بمجرد ما يكون جزء من هذه المناطق على الساحل ، بحيث يجب على التوسع العمراني أن يحافظ على المساحات و أن يبرز قيمة المواقع والمناظر المميزة للتراث الوطني الطبيعي والثقافي ، كل هذا يتم وفق أحكام مخطط شغل الأراضي ،كما يمنع كل بناء على قطعة أرض تقع على شريط من منطقة عرضه100 متر ابتداء من الشاطئ وتقاس هذه المسافة أفقيا من نقطة أعلى المياه .([1])

الأقاليم التي تتوفر على مميزات طبيعية ثقافية بارزة: تحدد وتصنف الأقاليم التي تتوفر إما على مجموعة من المميزات الطبيعية الخلابة والتاريخية وإما على مميزات ناجمة عن موقعها الجغرافي والمناخي والجيولوجي مثل المياه المعدنية أو الاستحمامية، تضبط مجال استخدام الأراضي وتسييرها خاصة فيما يتعلق بالبناء والموقع والتجهيز(من إقامة البنايات والهندسة وطريقة النسيج وتهيئة محيط التراث الطبيعي والثقافي وحمايته وتنميته.)، الأراضي الفلاحية ذات المردود الفلاحي العالي أو الجيّد، وتنحصر حقوق البناء في هذه الأراضي كما يحددها التشريع الجاري العمل به في البناءات الضرورية الحيوية للاستغلال الفلاحي والبناءات ذات المنفعة العمومية، ويجب عليها في جميع الأحوال أن تندرج في مخطط شغل الأراضي ويمكن في حالة غياب مخطط شغل الأراضي المصادق عليه وذلك بعد استشارة الوزارة المكلفة بالفلاحةو الترخيص ب البنايات والمنشآت اللازمة للري والاستغلال الفلاحي والبنايات والمنشآت ذات المصلحة الوطنية أو اللازمة للتجهيزات الجماعية و التعديلات في البنايات الموجودة .

التقنيين :يبين التقنين شروط الأراضي المرتبطة بـ المنافذ والطرق، وصول الشبكات إليها،خصائص القطع الأرضية، موقع المباني بالنسبة إلى الطرق العمومية وما يتصل بها،موقع المباني بالنسبة إلى الحدود الفاصلة،موقع المباني

[1] ـ زهرة ابرباش المرجع السابق الذكر ،ص ص 29،30.

بعضها من بعض على ملكية واحدة ،ارتفاع المباني ،المظهر الخارجي ،موقف السيارات ، المساحات الفارغة و المغارس نوع المنشآت والتجهيزات العمومية ومواقعها وتجدد الطرق والشبكات المختلفة التي تتحملها الدولة كما هو محدد في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والتي تتحملها الجماعات المحلية وكذلك آجال انجازها .

ـ مجموعة من الوثائق البيانية التي تتكون من : مخطط (بيان الموقع)بمقياس 1/2000 او 1/5000 ، و مخطط(طوبوغرافي) بمقياس5000 /1 او 1/1000 ، و مخطط (خارطة) بمقياس500 /1 او 1/1000 تحدد وتبين المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية والتكنولوجية مصحوبة بالتقارير التقنية المتصلة بذلك وكذا الأخطار الكبرى المبينة في المخطط العام للوقاية.([1])

هذا و إن المعاينة النقدية للوضعية القائمة انطلاقا من النماذج التنموية التي عرفتها الجزائر قد تشكل بناءا عليها أربعة سيناريوهات لبناء جزائر المستقبل ،وهذه السيناريوهات هي وثائق تقديرية و إستشرافية للإقليم الوطني قد تحتمل أو لا تحتمل الانجاز بالنظر للوضعية وللتطورات الجارية على الإقليم الوطني .وهذه السيناريوهات هي كالتالي:

" السيناريو الأول : التوازن الإداري ويهدف إلى تصور تنمية قوية للهضاب العليا والجنوب تسمح بكبح تطور الساحل من حيث الإنتاج والقواعد الإنتاجية ،ويرتكز على منطق ممركز ويصبح أولوية مطلقة للدولة :حيث تقوم هذه الأخيرة بالشروع في سياسته للأشغال الكبرى وتهيكل البنية الحضرية للأقاليم الذي يعاد فتحها ثانية لاستقبال سكان جدد وبعث الأنشطة المدعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يتعين خلق القواعد الإنتاجية في الهضاب العليا والجنوب قصد دعم تنميتها الاقتصادية والاجتماعية من خلال إعادة قشرية لمواقع الأنشطة .

فتهيئة الإقليم تشكل أحد أبز الوسائل التي تخفف من حدة التفاوت التنموي الجغرافي بقصد التدخل في التوازنات الإقليمية وتغيير الاتجاهات الملحوظة وتنمية الإقليم بللحد من آثار التهيئة على الوسط والموارد الطبيعية ،وإلى زيادة العرض من الم وارد المائية من خلال التحويلات الهامة ، فـالدولة تعتمد اللامركزية في تنفيذ جزء من المشاريع على مستوى الولايات و فضاءات

[1] ـ المرجع نفسه ، ص 30 - 32 .

البرمجة الإقليمية وتحتفظ مع ذلك،بالرقابة على السياسات المقررة على المستوى المركزي. ([1])

السيناريو الثاني :"دينامية التوازن" هذه الرؤية تندرج ضمن خيار الهضاب العليا المتمثل في تثمين مزدوج للإقليم: ـ إنشاء «أقطاب للتوازن» تضمن تنمية الهضاب العليا والجنوب،وإعادة هيكلة الشريط الساحلي والتلي، وإعادة التوازن بين الحضري والريفي والتوازن المستدام للإقليم ، فسياسة التهيئة تعد الرابط بين سياسة التضامن الفضائي وسياسة التنمية الاقتصادية،لذا تعتمد منطقا شراكيا تتولى الدولة وضع سياسة حيوية للتوازن الإقليمي بتنفيذ سياسات عمومية قوية وتبقى فاعلا اقتصاديا في بعض القطاعات الإستراتيجية ،ويتولى القطاع الخاص تطوير أهم قواعد الإنتاجية ، و لتنمية الإقليم الأخذ بطاقة التحمل البيئية للأقاليم وبتوقع وتقليص الآثار البيئية للتنمية و البحث على المستوى المحلي عن التناسب المطلوب بين تنمية الأقاليم والموارد المائية،وسيكون التموين بالماء من مصادر مختلفة وعلى أساس تجهيزات جديدة وتأهيل التجهيزات القائمة. وتتولى توجيه التنمية الاقتصادية،وتضمن الانتقال الاقتصادي نحو اقتصاد السوق، بتقوية النسيج الاقتصادي وخروجه من الطابع الموازي ،وتنويع مصادر دخلها من خلال جباية تدريجية ومعتدلة للاقتصاد ،ويضمن القطاع الخاص مجمل تنمية القواعد الإنتاجية في محيط أقطاب الجاذبية والمدن الكبرى،وتساهم الجماعات الإقليمية في عصرنة المرافق الحضرية والتنمية المحلية، كما تساهم عملية تحديث الاقتصاد والخدمات العمومية في توزيع التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية([2])وإحداث النمو الاقتصادي والحد من التفاوت الاجتماعي([3])وعلى الأصعدة المحلية،لابد من إشراك المواطن في اتخاذ القرارات ومرافقة حركة تدريجية في اللاتمركز الملائمة لفضاءات البرمجة الإقليمي واللامركزية، ويتعلق الأمر ببروز جماعات إقليمية قاد رة على التعبير عن اهتمامات المواطنين بما يسمح بتصحيح أفضل للسياسات العمومية([4]).

[1] ـ الج .الج. د.ش،قانون ،رقم 10- 02 المؤرخ في رجب 1431هـ الموافق لـ29 يونيو2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،**الجريدة الرسمية**،العدد61 الصادرة بتاريخ 21اكتوبر 2010، ص ص 20 ، 21 .

[2] ـ المرجع نفسه ،ص ص 24، 25 .

[3] ـ هناء محمد الجوهري ، المرجع السابق الذكر ،ص 75 .

[4] ـ الج .الج. د.ش،قانون ،رقم 10- 02 المؤرخ في رجب 1431هـ الموافق لـ29 يونيو2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،**الجريدة الرسمية**،العدد61 الصادرة بتاريخ 21اكتوبر 2010، ص 25 .

السيناريو الثالث:" الإقليم التنافسي " بإعادة تشكيل التراب الوطني وإعطاء كل الفرص لاقتصاد السوق، و تضمن الدولة عملية الانتقال بخلق شروط اقتصاد متنوع ومستقل قبل الانتقال إلى وظائفها في ميدان الضبط وتحتفظ بمسؤولية سياسة التهيئة ومرافقة قوى السوق في تشكيل إقليم تنافسي وجذاب،ويتعلق الأمر على الخصوص بتقليص الإختلالات الإقليمية وبضمان حد أدنى من الإنصاف الاجتماعي ، وتستهدف سياسة تهيئة الإقليم المحدودة والموجهة لتعزيز الأقطاب الأكثر حركية من أجل دعم تحولها الفعال مع ضمان التضامن الإقليمي قصد تفادي الآثار السلبية للإختلالات الإقليمية على النمو العام ،مع ترك المدن تجهر نفسها بوسائل التخطيط والتدخل كما يتم تدعيم القطاع الخاص قصد الاستجابة للاستثمارات العمومية ،وفي هذا السيناريو لا تحتفظ الدولة بالرقابة إلا على قطاع المحروقات في إطار شراكة محتملة مع شركات خاصة وطنية وأجنبية . ([1]).

السيناريو الرابع :"الإقليم المتناثر " : ويحدد -سيناريو اللامقبول-عددا من الاتجاهات السلبية ويربط بينهما، يرسم صورة عن الإقليم تكشف الجوانب الأكثر عمقا للفوضى الإقليمية فالدولة التي تعيش أساسا على المداخيل البترولية ،لا الانتقال السياسي والاقتصادي ،فالرقعة الجغرافية الوطنية تشهد حركيات عفوية،متناقضة ومتناثرة وهذا دون إستراتيجية خاصة بالتهيئة. ففي هذه الصورة لاتزال أهداف تنمية الإقليم غير مكتملة ولا تسمح بتمفصل فعال للسياسات القطاعية، فالتأطير المتساوي قائم دون أن يتلاءم مع حركيات وحاجيات الإقليم من خلال الاستقطاب وتقوية الفوارق الفضائية، فالساحل يعاني الاستقطاب في حين يعاني الداخل من نقص الخدمات والهياكل، وبالتالي فللمنطق المحلي غير المتضامن يحول دون بروز أقطاب للتوازن، فلم يبرز أي قطب لمواجهة حمل المدن الساحلية ([2]) فالمدن هي كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واجتماعية وثقافية ([3]) ،ويبقى القطاع العمومي مهيمنا بسبب انكماش القطاع الخاص على نفسه، فهناك شبكة هياكل متقطعة وغير متسلسلة ،كثيفة ولكنها متشبعة في الشمال وعاجزة في الداخل .

والسيناريو المقبول من بين السيناريوهات المطروحة هو: سيناريو التوازن

[1] ـ المرجع نفسه ، ص ص 28 ، 29 .
[2] ـ المرجع نفسه ، ص 32
[3] ـ نزهة طكوك ، ،**الهجرة الداخلية والاستقطاب الحضري ،دراسة في تهيئة المجال** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية ،تخصص:التهيئة الإقليمية ،جامعة قسنطينة ،جوان 2010،ص14

الإقليمي والتنافسية: الذي يمثل مشروع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،حيث أن الهدف على المدى البعيد يتمثل في التوفيق المنسجم بين مطلبي تهيئة الإقليم : إقامة توازن مستدام بين المكونات الكبرى للإقليم الوطني ، وتكييف الأقاليم مع متطلبات الاقتصاد المعاصر ، لأنها الحركية التي يمكن أن تقلب التوجهات على المستوى الاستراتيجي ...فحركية توازن الإقليم لا تقتصر فقط على إعادة التوازن الساحل /الداخل ،بل ترمي إلى إقامة التوازن بين الحضري والريفي والتوازن المستدام للإقليم وفي المقابل يتمثل الهدف في ...تكييف الإقليم الوطني مع متطلبات الاقتصاد المعاصر ،...فالتوازن المطلوب هو التوازن الذي يطور ويهيئ إقليما وفقا للحمولة البشرية التي يمكن للأوساط الطبيعية لهذا الإقليم أن تحملها دون أن تتعرض للتدهور أو التلف ، وتسيير ذلك عقلانيا وعلى المدى الطويل وعلى تراث طبيعي وثقافي،أي تشجيع التنمية في مناطق ملائمة،...وان إعادة هيكلة الساحل تشكل هدفا على غرار تنمية الهضاب العليا والجنوب ؛ فالغرض من ذلك هو إعادة طرح التوازن بشان كثافة تنمية الهضاب العليا والجنوب،وهيكلة المنطقة التلية بين الساحل والمرتفعات والجبل ، وعليه يتعين الحفاظ على التوازن بين الحضري والريفي في ظل تهديد الإختلالات المتزايدة (النزوح الريفي ،فتور الأنشطة الريفية ،التصحر الطبيعي والبشري)،([1]).

ولذلك تم تبني سياسة جديدة هي "سياسة التجديد الريفي " تهدف إلى تحقيق تنمية ريفية متكاملة تضمن تنمية متوازنة للإقليم ،مع الأخذ في الحسبان خصوصياتها ،ومؤهلاتها ، ومعوقاتها ،فهذه السياسة تقوم على تبني مفهوم "الأقاليم الريفية " وتكريس النظرة إلى العالم الريفي على انه فضاء خاص به ذو معطيات خاصة به والانتقال من نظرة "الفضاء اللاحق للمدينة"، وهي النظرة التي كانت سائدة والتي تعتبر الريف منطقة تمارس فيه نشاطات فلاحية تكون تابعة للمدينة ،إلى نظرة "الفضاء الخاص "التي تعتبر الريف كيانا جغرافيا خاصا .([2]) فسياسة التجديد الريفي هدفها هيكلة أفضل للفضاءات والأنشطة والمجتمع الريفي والحضري ،وتخضع لهذا التوازن ..المساواة في الفرص ،بالنسبة لمجموع السكان في التمكن من شروط الحياة الملائمة والتكوين

[1] ـ الج .الج. د.ش،قانون ،رقم 10- 02 المؤرخ في رجب 1431هـ الموافق ل29 يونيو2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،**الجريدة الرسمية**،العدد61 الصادرة بتاريخ 21اكتوبر 2010، ص 36.

[2] ـ محمد بن نعمان ، المرجع السابق الذكر ،ص 90.

والصحة والتشغيل ([1])،وتقوم هذه السياسة على أربعة برامج ولائية ..حيث أن كل المشاريع التي يبادر لها محليا تندرج في إطار هذه البرامج الرئيسية الأربعة وتسمى مشاريع جوارية متكاملة للتنمية الريفية مجمعة حسب الأهداف والبرامج (PPDRI)،وهذه البرامج هي :

البرنامج الأول :تحسين ظروف المعيشة لسكان الريف فهو يختص بتحديث الأرياف خاصة فيما يتعلق بالسكن الريفي وإزالة الأحياء القصديرية .

البرنامج الثاني : تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان دخل بديل لسكانه بإدخال أنشطة اقتصادية جديدة ،وتقنيات جديدة .

البرنامج الثالث :لحماية الموارد الطبيعية والتراث الريفي وبتثمينها ، فالموارد الطبيعية "مكافحة التصحر ،حماية أحواض المنحدرات ومكافحة انجراف التربة في المناطق الجبلية وحماية الواحات،ولحماية التراث الريفي "المباني التي تشكل الهندسة المعمارية الريفية.

البرنامج الرابع: لتدعيم القدرات البشرية والمساعدة التقنية يمكن أن يتم تنشيطه على المستوى المركزي وتدعيمه على مستوى الولايات .([2]) انظر الشكل رقم -01- الصفحة 187 .

وان تنافسية الإقليم هي أساس ونجاح النمو الاقتصادي فهو يرتبط بشرط الانفتاح الدولي القوي الذي يعتمد على تنمية المبادلات مع مجمل الاقتصاد العالمي ،... وترتكز هذه الإستراتيجية على تنظيم فضاءات البرمجة الإقليمية و بروز أقطاب الجاذبية والمناطق المندمجة للتنمية الصناعية التي سيتم انطلاقا منها تطبيق الآليات الكفيلة بتوزيع النمو حول مجمل الاقليم وحتى لا يهمش أي إقليم جزائري على مستوى تنميته ،وسيتم تطبيق سياسة اقتصادية جديدة على المستوى الجهوي تقوم على ثلاثة محاور:

1- تنظيم فضاءات البرمجة الإقليمية وتحضيرها لأفاق العشرين سنة القادمة .

2 ـ توزيع النمو من خلال ربط الأقاليم في إطار فضاءات البرمجة الإقليمية ، والمخطط الوطني .

[1] ـ الج .الج. د.ش،قانون ،رقم 10- 02 المؤرخ في رجب 1431هـ الموافق ل29 يونيو2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،**الجريدة الرسمية**،العدد61 الصادرة بتاريخ 21اكتوبر 2010، ص 36.

[2] ـ محمد بن نعمان ،المرجع السابق الذكر ،ص ص 90،91.

3- التنمية الذاتية بمعنى تنمية الإقليم انطلاقا من مورده الخاصة به.([1])

وعليه فانه وبناءا على ماجاء في السيناريو المختار تم الخروج بسياسة لتهيئة الإقليم الوطني ترجمة إستراتيجيتها في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يعد" أداة التخطيط و التهيئة على المستو ى الوطني ، كما يوجد على المستوى الجهوي والمحلي المخطط الجهوي للتهيئة .

وتعرف أدوات التخطيط المجالي أو التهيئة العمرانية عموما "على أنها وسيلة الدولة القانونية والتقنية والتي يتم على إثرها بلورة أعمال التهيئة ،وتوجهاتها الإستراتيجية ،وبيان إجراءات تنفيذها، لأجل تحقيق أهداف مجاليه معينة ضمن منطقة جغرافية محددة فمخطط التهيئة الإقليمية هو أداة للتهيئة يتم على إثرها تحديد الخريطة المستقبلية للبلاد خلال عشرون سنة القادمة، وتعين التوجهات والمعايير الأساسية من طرف السلطات العامة لتنظيم التنمية ..عبر كافة أقاليم الوطن ،أي أنه يشكل المستند المرجعي الرسمي للتهيئة العمرانية الواجب تطبيقها من طرف السلطات العمومية على المدى البعيد ، وهذا بطبيعة الحال بالنظر إلى الإستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ".([2]) أي انه مخطط مركزي يعكس التوجهات والأدوات المتعلقة بالتهيئة والإقليم.([3])

وقد تم انجاز أول مخطط وطني للتهيئة العمرانية في إطار السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (ANATA) في عام 1981 م (آفاقه حتى عام 2000م)إلا أن هذا المخطط ورغم جهود الدولة لم يجد طريقه للتطبيق ، لهذا وبعد صدور قانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته (بتحديث ما نص عليه قانون 87-03 المتعلقة بالتهيئة العمرانية).

و تم الشروع في إعداد مخطط ثاني لتهيئة الإقليم وتنميته .. حتى أفاق عام 2025 م ،والذي لا يمكن اعتباره أبدا كمواصلة أو تكملة للمخطط السابق نظرا للتحولات الجديدة السياسية والاقتصادية التي طرأت على الدولة ،واختلاف المتغيرات الدولية والتطورات العالمية عما كانت عليه مما استلزم على المخطط الجديد مسايرتها والتماشي معها ليترجم بالنسبة لكافة التراب الوطني التوجهات والترتيبات الإستراتيجية والجوهرية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة المجال الوطني وتنميته .. والتي تسعى لإيجاد التوازن والتوافق والتكامل بين التنمية

[1] - الج .الج. د.ش،قانون ،رقم 10- 02 المؤرخ في رجب 1431هـ الموافق ل29 يونيو2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،**الجريدة الرسمية**،العدد61 الصادرة بتاريخ 21اكتوبر 2010، ص 36.

[2] - سميرة ديب ، المرجع السابق الذكر ،ص 172

[3] - بلخير حلمي ،المرجع السابق الذكر ، ص 27 .

الاقتصادية وحماية البيئة ،والتسيير المجالي الأمثل ، وذلك في شكل تنظيم هيكلي عام للمجال ..بوضع مقاييس عامة لمواقع التجهيزات والنشاطات والبني التحتية الكبرى ..الوطنية وتحديد مواقع الإدارات العامة ، وهذا كله على أساس الشبكة العمرانية وتوزيع السكان والأنشطة ،وتنبثق عن هذا المخطط ..جميع مخططات التهيئة الأخرى في شكل تسلسلي المقياس ـ تكاملي الأهداف بدأ من المقياس الأكبر أو الوطني (الذي يتضمن المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية فالمقياس المتوسط أو الجهوي(الذي يندرج ضمنه تسعة 09 مخططات جهوية للتهيئة الإقليمية،حسب التقسيم الإقليمي للتراب الوطني،المخطط التوجيهي لتهيئة السواحل والمخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر)وصولا للمقياس الأصغر"المحلي " (الذي يضم المخططات التوجيهية لتهيئة مجالات الحواضر الكبرى ، المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي) ([1])

هذا وان إستراتيجية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في مختلف الأقاليم الوطنية هي كالتالي :

1/إستراتيجية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في الإقليم الساحلي:
-احترام شروط تمدن المناطق الساحلية وشغلها.
-تنمية أنشطة الصيد البحري والأنشطة الأخرى.
-حماية المناطق الساحلية والجرف القاري ومياه البحر من الأخطار(أخطار التلوث)
-حماية المناطق الرطبة.
-حماية التراث الأثري المائي.
2/إستراتيجية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في المناطق الجبلية:
-حشد الموارد المائية بواسطة التقنيات المناسبة.
-تطوير الزراعة وتربية المواشي بالمناطق الجبلية وكذلك إحداث المساحات المسقية وتحسينها.
-إعادة تشجير الغابات والحفاظ على التراث الغابي واستغلاله العقلاني .
-حماية التنوع البيولوجي .
ترقية الصناعة الصغيرة والمتوسطة الملائمة للاقتصاد الجبلي...
3/إستراتيجية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بإقليم الهضاب العليا والسهوب:موائمة نظام الاستغلال الريفي للخصوصيات السهبية ..الاستغلال العقلاني لكل الموارد المائية السطحية والباطنية المحلية وتحقيق التحويلات الضرورية لها انطلاقا من الشمال إلى الجنوب.
-مكافحة التصحر والاستغلال الفوضوي للأراضي .

[1] ـ سميرة ديب ، المرجع السابق الذكر ،ص 172-174 .

-تجنيد سكان السهوب وإشراكهم في أعمال التنمية
-حماية المساحات الرعوية وتجهيزها.
-تطوير التراث الثقافي والحفاظ عليه...
4-إستراتيجية المخطط الوطني بإقليم الجنوب:
-ترقية الموارد الطبيعية وخاصة المائية منها
-حماية المنظومات البيئية في الوحدات والصحاري
-ترقية الزراعة الصحراوية والواحات
-تثمين الزراعة واستصلاح أراضي جديدة عن طريق إعداد برنامج عقلاني لاستغلال الموارد المائية الباطنية استغلالا طويل الأمد وتطبيقه.
-حماية المناطق الرعوية وتجهيزها ([1])

وقد تم البدء في تجسيد أهداف هذا المخطط بأشكال مختلفة ،وهذا في إطار خطة لتقديم الدعم من اجل تحقيق النمو الاقتصادي للفترة مابين (2005م و2009 م)، ودعمت لاحقا في إطار برنامج الحكومة ببرامج تكميلية لولايات الجنوب والهضاب العليا ،حيث يرافق تنفيذ هذه البرامج تدابير متعددة لتقديم المساعدة والحوافز المالية الملائمة والالازمة لدمجها وهذا استعانة بالشركات الوطنية والدولية لزيادة التمويل وإنشاء الهيئات الإقليمية للتشاور وتدريب الموارد البشرية اللازمة للتخطيط الإقليمي .

هذا وتم تقسيم آليات العمل الميداني إلى مرحلتين:

مرحلة أولى: تمتد من 2007م إلى غاية 2015م،ويتم فيها تجسيد ما جاء في المخطط الوطني من خلال 19 مخططا توجيهيا لكبريات الهياكل والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية (وقد تم الانطلاق فيها) ، وهذا في إطار برنامج الاستثمار وتحديث اقتصادي وهيكلي يهدف إلى إدماج الاقتصاد الوطني في فضاءات التبادل الحر، وجني ثروات جديدة وخلق العمل والرفع من الدعم المادي واستدراج النقائص المسجلة في المجال الاجتماعي والاقتصادي

ومرحلة ثانية : تمتد من عام 2004م إلى عام 2015م وتمثل مرحلة الشراكة حيث يتم فيها تحديد الدولة لمجال الاستثمارات الهيكلية في إطار السياسة المعتمدة في تهيئة الإقليم .([2])

إذن فهذا المخطط استحدث لتغطية نقائص المخططات المحلية ([3]).

[1] - بلخير حليمي ، المرجع السابق الذكر، ص ص 29،30.
[2] - سميرة ديب ،المرجع السابق الذكر، ص ص 173، 174 .
[3] - بلخير حليمي ، المرجع السابق الذكر ، ص58 .

أما المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم:فيعد وثيقة رسمية تتضمن الإستراتجية الجهوية لتنفيذ التوجيهات والترتيبات والمبادئ العامة التي يحددها المخطط الوطني للتهيئة على المستوى الجهوي،وهذا في شكل خطة للتهيئة ترسم المعالم المستقبلية للمجال الجهوي على المدى البعيد20سنة من خلال الدراسة والتحليل والتركيب الشامل لمنظومة العوامل الجغرافية والاقتصادية والبشرية،والخصوصيات المميزة كالموارد والثروات وحصر مشاكله و إختلالاته،لتسطر على أساسها الأهداف الرئيسية لتسييره وتقويمه وهيكلته في إطار منسجم ومكمل لأبعاد التنمية والتنمية المستدامة،وبالتنسيق بين الأعمال والقرارات الخاصة بهيكلة المجال على المستوى الجهوي([1]) .

[1] ـ سميرة ديب ،المرجع السابق الذكر ، ص 174 .

المبحث الثاني : تهيئة الإقليم في ظل أبعاد التنمية

تمهيـــــــــد

باعتبار أن التنمية تشكل التحدي الأبرز،ولا تعتبر كاملة إلا إذا شملت كل أجزاء الدولة الواحدة فتنمية مناطق على حساب أخرى يجعلها غير قادرة على تحقيق أهدافها كاملة ، وتعد التنمية المحلية ذات أهمية كبرى كونها تقوم على تنمية كل أجزاء الدولة الواحدة وفق لسياسة تهيئة إقليمية التي تأخذ بإمكانيات وحاجات كل جزء،ولقد عرفت الجزائر تحولات عميقة لاسيما في ميدان الانفتاح على الاقتصاد الليبرالي وكان ذلك في مرحلة ديمغرافية جديدة ذات نمو اشد ضعفا،ورغم الانخفاض في نسبة النمو الديمغرافي فالضغوط ستبدأ على الموارد الطبيعية في المناطق ذات الكثافة السكانية حيث يتجمع 63% من الجزائريين في مناطق الشمال التي تمثل 4%من الإقليم الوطني و 28 %يعيشون في الهضاب العليا على مساحة 9%،ولا تستقطب مناطق الجنوب الممتدة على مساحة 87%من الإقليم إلا 9% من السكان وتستمر المدن الكبرى في جذب المهاجرين مع بروز "عودة "للسكان نحو الهضاب العليا، وهي لا تكفي لإحداث تغيير في التوجه نحو التسحل،وقد احدث هذا إختلالات مكلفة،وأدى إلى ضغوط قوية في استخدام الموارد الأساسية الحيوية :الماء والتربة،وتعرض الأقاليم الهشة لمخاطر كبرى طبيعية وصناعية ،وبالتالي فللشعار الأساسي لتهيئة الإقليم الوطني هو إعادة التوازن ، كون أن الإقليم هو الحلقة المفصلية بين الأنظمة الموجودة المتمثلة في (الماء التربة،والسكن ،المدن ...الخ)وفي نفس النظام نجد تفاعل وترابط للمشاكل الإقليمية ،و يشكل النمو الاجتماعي والاقتصادي للمواطن أحد الأهداف الإستراتيجية الكبرى لسياسة التنمية الوطنية ،وفي هذا الإطار ، تعد مكافحة البطالة بمثابة أولوية وطنية ،من خلال جملة من الإجراءات التحفيزية لترقية التشغيل ،وتصب جهود الدولة في اتجاه تعزيز الاستثمار في القطاعات المستحدثة لمناصب الشغل ،فضلا عن تحسين مناخ الأعمال لفائدة المؤسسات الموفرة لفرص العمل لفائدة الشباب الذين يستفيدون من آليات متعددة للمساعدة على الإدماج المهني،" ولقد شرعت الجزائر في السنوات الأخيرة في مؤسساتها العامة إلى دمقرطة المجتمع،فالسياسة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات والتجهيزات للموارد المتاحة باعتبارها تحتاج إلى إيلاء الاهتمام في ظل الشروط الممكنة " .([1])

[1] - Mohamed khiati , l'agriculture algerienne de lére précoloniale aux réformes l'ibérales actuelles editions anep 2008 roiuba .

المطلب الأول : أسس التنمية المحلية في الجزائر

هناك جملة من المفاهيم مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتنمية المحلية ،إذ لا يمكن الحديث عن التنمية المحلية دون التطرق إليها وهي:الإدارة المحلية ، المجتمع المحلي ، اللامركزية ،الإقليم ، المشاركة الشعبية .

1-الإدارة المحلية : التي هي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة ،تقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية ،وذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة ، إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد ،وأن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقها بكفاءة ،وتحقيق أغراضها المشروعة .

فهي أسلوب الإدارة بمقتضاها يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي ،تتمتع بشخصية اعتبارية ويمثلها مجالس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية.

وبشكل عام هي جزء من النظام العام للدولة منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية ،وجدت من أجل تلبية احتياجات مجتمعها المحلي ممثلة بهيئة منتخبة ،تعمل تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية. ([1])

2-المجتمع المحلي: و أول من استعمل اصطلاح المجتمع المحلي:هو العالم الاجتماعي «روبرت مكايفر» عندما نشر كتابه «المجتمع المحلي »،ويعرف على أنه تجمع من المواطنين يعيشون معا فوق منطقة من الأرض ويؤلفون جماعة اجتماعية ،ويتحقق ذلك من خلال ارتباطهم فيما بينهم عن طريق نسق من الروابط والعلاقات ، واشتراكهم في مصالح مشتركة وفي أنماط مقبولة من المعايير والقيم وفي إدراكهم الواعي بتميزهم عن غيرهم من الجماعات الأخرى التي يمكن تعريفها وفقا لهذا المبدأ ، ويشترك أفراد المجتمع المحلي في الأهداف والمصالح ، الشعور بالانتماء أو بالعضوية المشتركة ،وجود التفاعل بين الأفراد والجماعات وكذا وجود نظام عام من القواعد التي تنظم حياة الناس وتحدد الصلات بينهم ،ويتشكل المجتمع المحلي من الريف والحضر وهما مختلفان ، فالمجتمع الريفي لنمط حياة خاص وعادات وتقاليد خاصة والتي تختلف عما هي في المجتمع الحضري .ومن النادر إيجاد مجتمع من المجتمعات حضري بشكل مطلق أو ريفي بشكل مطلق ، ولكن هناك نوع من التدرج بين الاثنين تختلف قوته وشدته،ويتميز المجتمع الريفي عادة عن المجتمع الريفي

[1] ـ محمد بن نعمان ، المرجع السابق الذكر ،ص 47 .

عادة عن المجتمع الحضري بحجم المجتمع الصغير وبالزراعة التي تعد النشاط القالب.

3-اللامركزية: وتقوم على أساس توزيع السلطات والاختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة قانونيا، و قد تكون لامركزية سياسية أو لامركزية إدارية ويتم التركيز غالبا على اللامركزية الإدارية حينما يتم تناول موضوع التنمية المحلية ، التي تعني قيام الحكومة بنقل صلاحياتها في شؤون التخطيط وإدارة الموارد وتخصيصها من المركز إلى الوحدات المحلية في الميدان ،كما يجب التمييز بين اللامركزية الإدارية وعدم التركيز الإداري فعدم التركيز الإداري هو مجرد تخفيف اضطراري للمركزية نتيجة مشكلة ضيق الوقت ،عدم التخصص الفني ، إضافة إلى السعي لتبسيط الإجراءات الإدارية التي تتسم بها المركزية ،فهو مجرد تفويض للسلطة يمكن أن تقل درجته أو ترتفع أما اللامركزية تهدف إلى إشراك المجتمع المحلي في تخصيص الموارد.

4- الإقليم: قطعة متميزة من الأرض بخصائص محددة فقد يكون الإقليم مناخيا بمعنى أنه قطعة من الأرض تتشابه أجزائها في مظاهرها المناخية العامة، وقد يكون إقليما نباتيا أو تضاريسيا تتشابه أجزاءه في الغطاء النباتي أو مظاهر السطح، وتنعكس هذه الصفات المميزة للإقليم على سكان الإقليم وطبيعتهم ونشاطهم الاقتصادي كما ينعكس على حاجاتهم ورغباتهم ومطالبهم

5- المشاركة الشعبية: و تتجسد في مشاركة المجتمع المحلي بمختلف عناصره في اتخاذ القرار وفي عملية التنمية ككل.([1])

المطلب الثاني : مراحل التنمية المحلية في الجزائر

تعود الخطوط الأولى فيما يتعلق بالتنمية المحلية في الجزائر إلى فترة الاعتماد على المخططات التنموية وذلك بتطبيق اللامركزية في عدة جوانب ،" إذ توجد علاقة مباشرة بين اللامركزية والتنمية المحلية لان السياسة التي يمكن أن تعكس بصدق وواقعية أكثر مشكلات التخلف المحلية في كل بلدية أو ولاية هي السياسة اللامركزية التي تعبر عن العلاقة بين الحاجات المحلية المطلوبة من طرف السكان وقرارات السياسة المطبقة ".

وقد تم اعتماد اللامركزية تحديدا مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الأول (1970- 1973) بتحويل نظام تسيير البرامج الخاصة إلى الولايات،هذه البرامج

[1] - المرجع نفسه ، ص 48 - 51 .

هي استثمارات مخصصة لتنمية مناطق مختلفة تعاني من تخلف أكثر من غيرها،كما في إطار المخطط الرباعي الثاني(1974م -1977م) إقرار نوع من البرامج اللامركزية وهي المخططات البلدية للتنمية ،والتي تعدها البلدية والولاية تتيح تطبيق برامج تنموية تتوافق مع حاجة كل بلدية وقد أسهمت في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان .

وبشكل عام لم تحقق مشاريع التنمية في إطار المخططات التنموية كل أهدافها المرجوة ،نتيجة لما شهدته فترة الثمانينات من تراجع أسعار النفط المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع هذه المخططات التنموية في الجزائر، إضافة إلى السلبيات التي صاحبت تسيير وتنفيذ هذه المخططات في ظل التسيير الاشتراكي المنتهج أبرز هذه السلبيات :

ـ المركزية الشديدة في اتخاذ القرارات وتسيير البرامج ،نقص وغياب البيانات

والمؤشرات الكافية لتحديد الحاجات لانعدام الانفتاح على مساهمة المواطنين والخواص .

ـ غياب التنسيق والتكامل وسيطرة النظرة القطاعية بشكل مفرط في تحديد البرامج

ـ ضعف التأطير لدى الجماعات المحلية

ـ تهميش المشاركة الشعبية ومساهمة الأعوان الاقتصاديين المحليين الخواص ([1])

عاشت الجزائر نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تحولا جذريا بالانتقال إلى التعددية الحزبية وانتهاج اقتصاد السوق كبديل للنهج الاشتراكي،وهو ما أدى إلى تعزيز اللامركزية وإعطاء الجماعات الحلية متنفسا جديدا بتحريرها من القيود ومنحها حرية اكبر في اتخاذ القرارات، وشرعت الجزائر في تطبيق حزمة من الإصلاحات تماشيا مع توجهها الجديد،كانت هذه الإصلاحات عبارة عن سياسات مفروضة على الجزائر فرضا من صندوق النقد الدولي بحكم الظروف التي كانت تعيشها من حيث تدهور الاقتصاد واضطرارها للاستدانة ،وقد عرفت خلال فترة التسعينات تطبيق :

ـ برنامج الاستعداد الإنمائي الأول والثاني 3ماي 1989م و3 جوان 1991م

[1] ـ المرجع نفسه ،ص ص 57،58 .

ـ سياسة التثبيت الهيكلي (1994م -1995م)

ـ سياسة التعديل الهيكلي (1995م -1998م)

حققت الإصلاحات بعض النتائج الايجابية والتي يرجوا صندوق النقد الدولي تحقيقها مقابل المساعدات المقدمة في إطار البرنامجين،يظهر ذلك بالنظر إلى النمو الاقتصادي الكلي وبعض المؤشرات الكلية .([1])

فنجد أن التنمية المحلية في الجزائر بعد سياسة الإصلاحات قد عرفت تغيرات فقد أدى ارتفاع أسعار البترول إلى زيادة الموارد المالية وبداية التحرر من صندوق النقد الدولي،كما أن الوضع الأمني شهد تحسنا ملحوظا بدءا من سنة 2000م،بذلك تم إطلاق برنامجيين تنمويين بدءا من هذه السنة هما برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001م-2004م) وبرنامج دعم النمو (2004م-2009م) ، والثالث هو البرنامج الخماسي (2010م-2014م) ، وقد حظيت التنمية المحلية بمكانه في هذه البرامج من أجل توجيه الجهود التنموية وتركيزها وفق حاجات مختلف مناطق الوطن.

بالنسبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي فقد خصص له مقدار 7مليار دولار موزعة على كل من التنمية المحلية ولتعزيز الخدمات العمومية ولتنمية الموارد البشرية و لدعم الاصطلاحات خاصة تطوير ميزانية البنوك الوطنية لتسمح بجلب الشراكة .

وما خصص للتنمية المحلية فقد تم توزيعه على أساس المخططات البلدية للتنمية المعدة من طرف البلديات بالإضافة إلى البرامج القطاعية الغير مركزة.

أما بالنسبة لبرنامج دعم النمو للفترة (2005م-2009م) فهو داعم للبرنامج السابق،وقد خصص له غلاف مالي قدره 9000 مليار دينار جزائري ، وخصص للتنمية المحلية 1981مليار دينار جزائري في شكل برامج قطاعية ومخططات بلدية للتنمية ،بما يعادل 22% من الغلاف الإجمالي للبرنامج.

وأخيرا فإن البرنامج الخماسي للفترة (2010م-2014م) وهو بدوره مكمل للبرنامجين السابقين ، وقد استفادت التنمية المحلية في إطاره من غلاف مالي يقدر ب 4705 مليار دينار في إطار مخططات التنمية المحلية والمشاريع القطاعية،كما تستفيد البلديات بالموازاة مع إصلاح الجماعات المحلية،وفي إطار غلاف مالي قدر ب 895 مليار دينار موجه للجماعات المحلية والأمن والحماية

[1] ـ المرجع نفسه ، ص 58 .

المدنية تستفيد من عتاد خاص بالأشغال العمومية إضافة لعربات التنظيف وحافلات نقل مدرسي وغيرها من التجهيزات بهدف تعزيز فعاليتها وقدرتها أكثر على تنفيذ مخططاتها التنموية.([1])

المطلب الثالث : تهيئة الإقليم في ظل أبعاد التنمية الاقتصادية .

انه وباعتبار النمو الاقتصادي للمواطن أحد الأهداف الإستراتيجية الكبرى لسياسة التنمية بالنسبة للجزائر ولذلك تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات كجهود من طرف الدولة في اتجاه النهوض وتعزيز وتطوير الإقليم الوطني الذي يعد مجمع شاسع ومتنوع لالتقاء فضاءات كبرى جغرافية وثقافية تشكل عبر تاريخ ثري،لكنه متناثر وهكذا فان تهيئة الأنظمة الموجدة في الإقليم الوطني "الجزائر" غالبا ما كانت مرتبطة ببناء الإقليم نفسه وموجهة لتنميته نحو اتجاهات مؤكدة وأحيانا متباينة ، وعليه وبناءا على سياسة التهيئة الإقليمية والأهداف التنموية الاقتصادية في الجزائر ووفق التشخيص الإقليمي للتنمية الاقتصادية نلاحظ أن

" النظام الإنتاجي في الجزائر والذي يرتكز على قطاع المحروقات والفلاحة بالدرجة الأولى فالطاقة تعد رهان كبير للمستقبل إذ لعبت المحروقات دورا ″ كبيرا′وأساسيا″في دينامية التنمية الإقليمية ،فقد عرف قطاع المحروقات نمو محسوس في القيمة المضافة (من 45% إلى 52%) ،فالنمو الاقتصادي يعتمد بصفة متزايدة على تثمين الأسعار العالمية للنفط ،هذا التوجه قد يترجم ديمومة اقتصاد ثنائي يهيمن عليه هذا القطاع ،والذي من خلاله تضمن الدولة الدور الاستراتيجي في الاقتطاع وإعادة توزيع الريع ،غير أن النضوب المحتمل للاحتياطات سيؤدي إلى التعجيل بحدوث عجز في تغطية الاحتياجات الوطنية مع أفاق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،ولهذا فان تحديد حقول جديدة يعتبر امتدادا′لسياسة عقلنة الطلب ،واستغلال امثل لباطن الأرض ومضاعفة الموارد المالية الناجمة عن المحروقات ،حيث أن المجال المنجمي الجزائري الواسع وغير المكتشف بما فيه الكفاية ،لم يظهر قدراته . وتوقعا لاستنفادها لاحتياطات ،الذي يعد ظاهرة طبيعية وحتمية في كل الدول المنتجة للموارد الطاقوية وخصوصا الجزائر،يجب علينا حاليا تكثيف الجهود لتنويع الاقتصاد وتنمية الطاقات الجديدة والمتجددة حيث يتمثل الهدف في بلوغ 10%من الطاقة المتجددة في 2030م ،كما أن البلاد توجد في وضعية انتقالية تتميز بإصلاحات اقتصادية عميقة وهيكلة تدريجية لاقتصاد مفتوح على التنافسية وإعادة تموقع القطاعات الإنتاجية .فالسياق الانفتاحي الذي تشهده البلاد يمكن أن يشجع على

[1] ـ المرجع نفسه ، ص ص61 ، 62 .

الاستقطاب المباشر للاستثمارات ،ومن المفروض انه سيسمح بنقل المعرفة والتكنولوجيا.([1])و قد قدم عرض مجلس الوزراء تقييم للوضع أبرز المعطيات التالية :

- إنتاج المحروقات الذي بلغ سنة 2007 سقف 233 مليون طن معادل نفط شهد بعد ذلك تراجعا متواصلا ليبلغ 187 مليون طن معادل نفط سنة 2012 قبل أن يسجل ارتفاعا طفيفا خلال السنة التالية.

- الاستهلاك الوطني من المنتوجات الطاقوية تضاعف بين 2000 و 2014 ليبلغ 51 مليون طن معادل نفط،

- احتياطات المحروقات بلغت 4533 مليون طن معادل نفط (أي 44 بالمائة من الاحتياطات الأصلية القابلة للاسترجاع) منها 1387 مليون طن من النفط و 2745 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

- المجال المنجمي الوطني الذي بلغت نسبة الاستكشاف به 64 بالمائة يسجل مع ذلك تغطية في حدود 4 بالمائة فقط من خلال رخص تنقيب بالشراكة.

كما قدم العرض الأحكام المحددة لبعث إنتاج المحروقات.

1. قبل نهاية سنة 2015م سيتم تحقيق مردودية إضافية من الغاز والنفط لاسيما على مستوى حقول حاسي الرمل و حاسي مسعود و بركين و المرق لينتقل الإنتاج الإجمالي إلى 195 مليون طن من نفط مما أفضى إلى ارتفاع بنسبة 4,1 بالمائة من المحروقات خلال نفس السنة.

2. يتضمن البرنامج المسطر على المديين القصير و المتوسط إنتاج 224 مليون طن من نفط سنة 2019 بفضل :

- تحسين نسبة استرجاع الحقول لاسيما حقلي حاسي مسعود و حاسي الرمل.

- تسريع استغلال الحقول قيد الانجاز باحنت تيديكلت و تينهرت و تيميمون .

[1] - الج.ج.د.ش،القانون رقم 10-02 المؤرخ في رجب عام 1431 هـ الموافق 29 يونيو 2010م ،يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،**الجريدة الرسمية**،العدد61 الصادر في 21 أكتوبر 2010م ،ص 14.

- مواصلة الجهود في مجال عمليات التنقيب التقديرية للاكتشافات المحققة و التنقيب في المناطق التي لم تشهد عمليات استكشاف كثيرة وكذا النشاطات الزلزالية. ([1])

وفيما يتعلق بقدرة القطاع الفلاحي:فقد أدى التوسع المستمر للمساحة الفلاحية الصالحة للزراعة إلى تجنيد أغلبية الأراضي القابلة للاستغلال الفلاحي دون تغطية العجز في الاحتياجات الفلاحية والغذائية حيث تصل تكلفة الاستيراد إلى 3,5مليار دولار كل سنة ،ونجد انخفاض في حصة الفلاحة في القيمة المضافة (من 11,5% إلى 7,5%بين 2000م و2009م) ، وبالنظر إلى نظام تساقط الأمطار والموارد المائية تمثل كل منطقة كبيرة من البلاد خاصيات فلاحية (الفلاحة المسقية ،تربية الحيوانات ،البقول ..الخ) تضاف إليها اتجاهات جديدة تتمثل في تخصصات وبروز حركيات فلاحية في الضواحي الحضرية . ([2])

فإستراتيجية السياسة الفلاحية بالجزائر والمتمثلة في إعادة الاعتبار إلى العالم الريفي أو إعادة تأهيله وتنميته والتي ينبغي أن تستند إليها إستراتيجية التهيئة العمرانية تمر حتما بسياسات متكافلة متكاملة تهدف في الوقت ذاته إلى تكثيف الأنشطة الزراعية وإعادة هيكلة الفضاءات الريفية بصورة عامة ، فـالتنمية الزراعية من أجل فلاحة متكاملة تجد مكانها من جديد ضمن الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

وإن سياسة التنمية الزراعية المؤسسة على مبدأ الانسجام التام يجب أن تنهج حتما سبيل التوفيق بين مصالح الدولة أو المجموعة الوطنية ومصالح المزارعين،ينبغي أن تضمن لهؤلاء المزارعين وتطمئنهم بأن تك ثف الإنتاج الذي يحرزونه والمجهود الإضافي الذي يبذلونه سيعودان ع ليهم بفائدة مباشرة في شكل تحسين مستويات معيشتهم أو مداخلهم كما يعودان بالفائدة على الهيئة الاجتماعية كلها من حيث الانخفاض النسبي لأسعار المنتوجات الزراعية.

إن القيم المرتبطة ب«الفكرة الديمقراطية» قد تجسدت على الصعيد الاقتصادي بالاستقلالية في اتخاذ القرار المعترف بها للفاعلين الاقتصاديين وبإعادة الاعتبار إلى مفاهيم المردودية والمنافسة والمزاحمة و المسؤولية .

وقد كان هذا المفهوم الأخير المطبق على المزارعين سببا في النمو الاستثنائي لحركة تأسيس الجمعيات الفلاحية التي توجت بإنشاء غرف للفلاحة ومؤسسات

[1] - بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الثلاثاء 6 أكتوبر 2015

[2] - الج.ج.د.ش،القانون رقم 10-02 المؤرخ في رجب عام 1431 هـ الموافق 29 يونيو 2010م ،يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،**الجريدة الرسمية**،العدد61 الصادر في 21 أكتوبر 2010م ، ص ص14،16

ملائمة يع بر فيها الفلاحون عن اهتماماتهم وانشغالاتهم .وإذا كان هناك من طموح أو تطلع مشروع للمزارعين ينبغي أن لا يعترضه أي عائق فهو تطلعهم إلى الحصول على دور منتجين مسؤولين قادرين على التكفل بمشاكلهم وتحمل مسؤوليات أعمالهم .

ولكي يتحقق هذا الطموح أو التطلع على المزارعين أن يدرجوا عملهم في هذا الإطار المنظم «الجمعيات، غرف الفلاحة..» الذي سمح بقيام علاقات عمل جديدة بين الإدارة والمهنة وبروز ما اتفق على تسميته ب «الإدارة الاستشارية» أو«المبنية على التشاور» ، وحسب هذا الإطار الجديد المبني على الشراكة والمساهمة يتطلب تحديد الإستراتيجية الزراعية ـ والزراعة الغذائية بالذات الواجب تنفيذها في البلاد انطلاقا من حصيلة العوائق و التفاوتات الواهنة القيام بما يأتي:

ـ تجميع الطاقة الكامنة من المعارف المتوفرة داخل قطاعات النشاط وتحليل الأسباب التي تقف وراء التنافرات والفوارق التي يشكو منها النظام الإنتاجي بالنسبة إلى احتياجات المجتمع .

ـ إخراج البرامج القطاعية المدروسة من أجل تكييفها وإعادة تحقيق الانسجامات و التماسكات الداخلية.

ـ تصحيح التفاوتات التي جعلت المزارعين ينغلقون في أنماط تسيير مشلولة ومعرقلة ،وفي هياكل زراعية ومحيط غير قادرة على القيام بوظيفة تصحيح العمل الإنتاجي .

ـ تحديد المراجع التقنية المحلية التي تسمح بإحلال مراقبة صارمة لشروط الإنتاج وإعادة الخصوبة الطبيعية إلى التربة وحماية المنظومة المناخية الموجودة ومضاعفة إنتاجية الأراضي الزراعية باستمرار. ([1])

وتم اتخاذ إستراتيجية تتخذ الريف كمجال جديد للحياة :فللمجال الريفي فضلا عن أنشطته النوعية التي تعد الفلاحة من دعائمها بطبيعة الأمر ، مجال للحياة أيضا وقبل كل شيء ويعود جزء كبير " إن لم يكن جزءا أساسيا" من الركود الحالي إلى ما يعانيه الريف من انحطاط وإهمال من حيث ظروف المعيشة ومقومات الحياة فيه على العموم مقارنة بالأوساط الحضرية ولو في أفقر الأوساط ذلك أن القطاعات الحضرية ولو كانت مهمشة تنعم بسهولات وضروب

[1] ـ شريف رحماني ، المرجع السابق الذكر ، ص 171- 175.

من اليسر النسبي أهم بكثير من حيث التشغيل(الأنشطة غير الرسمية) والتجهيزات والخدمات العمومية... ،وهذا الوضع هو المحرك الرئيسي للنزوح الريفي من جانب الشباب والشيخوخة اليد العاملة في الزراعة والتخلي عن الأرض وإهمالها في الواقع ، وفضلا عن الجوانب التي تعرضنا لها سابقا ،فإن التنمية الزراعية تتوقف في الواقع،كغيرها من جوانب التنمية الأخرى،على مجال تدخل أوسع بكثير وعل ى سياسات متكاملة متعددة القطاعات، تأخذ في الحسبان أبعاد إعادة الاعتبار والقيمة إلى الفضاءات الريفية.

ـ إعطاء القيمة من جديد للأنشطة وتطور الشغل وتوسيعه.

ـ فك العزلة وتيسير الحصول على الخدمات العمومية .

ـ تسيير الفضاء الريفي وصيانة التراب الريفي والحفاظ عليه

تعدد النشاط في الوسط الريفي:يجب أن يتجه الهدف العام إل ى إعادة القيمة الفلاحية وجميع الأنشطة الطبيعية عن طريق تنمية الأنشطة التكميلية الرامية إلى دعم مداخيل الفلاحين «الشغل الإضافي المؤقت أو المحدود الوقت» وإشراك سكان الريف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على العموم مع إقرارهم في الإطار الريفي ، ففي مجال الأنشطة الريفية البحتة أو التي تشاطر فيها الأوساط الريفية، يمكن للصناعات الحرفية التقليدية وأشغال صيانة التربة وخدمات الري والسقي والأشغال الغابية أن توفر حسب الجهات والنواحي مجالات معتبرة للأعمال التكميلية أو الدائمة التي يمكن تعزيزها في المناطق الغابية « لا سيما المرتفعات الغابية» يضم الصناعات الخشبية إليها ، فبالنسبة إلى المناطق المهيأة لها تعد حقلا أساسيا لتعدد النشاط الريفي بسبب ما تقتضيه من رفع قيمة الصناعات الحرفية الريفية وملائمتهما الوظيفية لأشكال من التشغيل أو الحصول على المداخيل الإضافية التي يحتاج إليها الفلاحون «التشغيل جزءا من الوقت أو التشغيل الموسمي ، المداخيل المباشرة عن طريق توفير مأوى ريفية » ([1]) ينبغي أن تشارك الأعمال الصناعية والخدمات كذلك في إعادة القيمة إلى المجالات الريفية، ضمن منظور أوسع لإدماجها في الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية العامة وفي شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة اقتصادية و مؤسسات صغيرة ومتوسطة صناعية.

يجب أن تقوم الأرياف ولاسيما في المناطق قليلة العمران والتي ينبغي الحفاظ عليها كما هي ، بتطوير شبكات أنشطة عالية الأداء في التخصصات التكميلية

[1] ـ المرجع نفسه ، ص ص173- 178

للفلاحة وتربية المواشي :كالصناعات الغذائية وصنع الأدوات الصغيرة والتخفيف من حالة التهميش الراهن للأرياف عن طريق توفير الخدمات القريبة إلى السكان، فالخدمة عن بعد التي سبق ذكرها يجب أن تساهم على هذا المستوى في تيسير الهدف المتمثل في فك العزلة مع توفير إمكانيات متعددة «مجالات خدمة جديدة ،الشغل في المنزل»([1])

وفي مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري : فالتنمية الفلاحية والريفية وتنمية الصيد والموارد البحرية تحدد ،بصفة حاسمة قدراتنا لرفع تحدي الأمن الغذائي ،بما يسمح لنا بتغطية حاجياتنا الأساسية عن طريق الإنتاج الوطني وتطوير مرونة ناجعة في مواجهة الصدمات الخارجية الناجمة عن الإختلالات المتتالية للنظام المالي الدولي ،وكذا الاضطرابات التي تؤثر دوريا على السوق الفلاحية،عموما الفلاحة تبقى للدول مفتاح الازدهار الاقتصادي والأمن الغذائي الحل الوحيد الكافي لتلبية الحاجات الغذائي lagriculture

فالأهداف المرجوة وآليات التنفيذ تتمثل في :

الركيزة الأولى : الفلاحة وتربية المواشي

و الأهداف المتوقعة:تتمثل مستويات الإنتاج المتوقعة بالنسبة للمنتجات الأساسية في الأتي: -67.3 مليون قنطار من الحبوب.

-175 مليون قنطار من الخضر الطازجة.

-10.2 مليون قنطار من التمور

-6.4 مليون قنطار من اللحوم الحمراء

-5.8 قنطار من اللحوم البيضاء

-4.3 مليار لتر من الحليب الطازج

-200.000 طن منتجات الصيد وتربية المائيات

ومعدل النمو السنوي المتوقع للفترة 2015-2019 يقدر ب 5%

وآليات التنفيذ هي كالتالي :

[1] ـ المرجع نفسه ، ص 179 .

- تطوير الري الفلاحي بزيادة 1.000.000 هكتار من المساحة المسقية

- تقوية المكننة الفلاحية بزيادة عدد الحصادات،الجرارات والعتاد المرافق.

- تكثيف عمليات التخصيب للاستجابة للحاجيات المقدرة ب 500.000 طن سنويا، وزيادة إنتاج بذور الزراعات الواسعة والبقوليات والمحاصيل الخضرية والبقول العلفية وشتائل الأشجار والكروم.

- تطوير تربية المواشي خاصة بتنشيط برنامج التوليد والتكاثر

- ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين

الركيزة الثانية : الصيد وتربية المائيات

فالأهداف المتوقعة: يتمثل الهدف الأساسي في رفع الإنتاج الوطني في الصيد وتربية المائيات إلى الضعف ،أي ما يعادل 200.000 طن .([1])،و إن أهمية الواجهة البحرية والهياكل المينائية ،وتنوع النبات البحري والعدد الكبير للأعشاب المائية الاصطناعية،تشكل مجتمعة حقولا هامة للتشغيل واحتياطي إنتاج لم يستغل بعد ،وفي هذا الإطار حدد المخطط التوجيهي لأنشطة وتربية المائيات سبع 07 مناطق للتسيير الكامل للصيد وتربية المائيات (G.I.P.A) على مستوى 14 ولاية ساحلية و 53 منطقة يوجد بها نشاط لتربية المائيات (z.a.a) على مستوى الهضاب العليا والجنوب .

ـ في حين في مجال الصناعة الوطنية : نلاحظ أن القطيعة مع الاقتصاد المخطط اقترنت بالتخلي عن التصنيع ،وان القطاع الخاص لم يكن قادرا على حمل مشعل القطاع العمومي المحتضر،وإذا كان من المتوقع استئناف النمو في الصناعة على أمل إعادة تنظيم الأسواق والانفتاح في إطار المنافسة الدولية ، فان الركود الذي يميز هذا القطاع قد يشجع الفضاءات المصنعة ويزيد في الإختلالات بين الشمال المصنع والجنوب ، وبين المدن الشمالية الكبرى وباقي التراب الوطني ،فالمعاينة لهذا القطاع أفرزت عن انخفاض في حصة الصناعة في القيمة المضافة(من8%ال5%) وذلك بين (2000م و2009م). ([2])

وعليه فمن مقومات الصناعة نجد توفر اليد العاملة والموارد الأولية ورأس

[1] ـ الأمانة العامة لرئاسة الحكومة ، 2015م ، ص 2- 6

[2] ـ الج.الج.د.ش،القانون رقم 10-02 المؤرخ في رجب عام 1431 هـ الموافق 29 يونيو 2010م ،يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ،**الجريدة الرسمية**،العدد61 الصادر في 21 أكتوبر 2010م ، ص ص14 ، 16

المال ومصادر الطاقة والمياه والمواصلات والأسواق ،وأهمية هذه العوامل تختلف بحسب نوع الصناعات .([1])

ـ وفي مجال التجارة والخدمات :نجد أن قطاع الخدمات في المرتبة الثانية في الناتج الداخلي الخام ،فقد عرف هذا القطاع استقرار في حصته في القيمة المضافة (من 26%إلى 25%) بين (2000م و2009م) .

ويشكل قطاع التجارة القطاع الأول للتشغيل والأكثر تطورا ″(11,7 اليوم) متبوعا ً بالنقل والاتصالات (8,7%) ثم الخدمات(3,5)غير أن الإختلالات الفضائية جد متميزة حيث تستقبل مناطق الشمال 70% من الوظائف ، فالشغل مرتبط بتوزيع السكان([2]) ،كما أن التجارة تساهم في نمو المدن على طول الخطوط التجارية البحرية والبرية والجوية ،وخاصة عند ملتقى الخطوط التجارية .([3])

وعليه ترمي سياسة الحكومة في مجال التهيئة لبلوغ التنمية الاقتصادية ، وإلى ضمان نمو دائم خلاق للثروة و مناصب الشغل، من خلال إستراتيجية مدروسة لتنويع الاقتصاد الوطني،مستهدفة أربعة قطاعات أساسية وهي:الصناعة، الفلاحة، السياحة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال،مهيكلة حول تنظيم فعال للنشاط التجاري، و مرتكزة على قطاع بنكي نشط يخضع للعصرنة لمرافقة المستثمرين ، و يحتل المجال الطاقوي صلب هذه السياسة، بفضل إستراتيجية طموحة لتطوير الطاقات المتجددة، تهدف إلى تامين احتياجات البلد، مع المحافظة على البيئة.([4])

المطلب الرابع : تهيئة الإقليم في ظل أبعاد التنمية الاجتماعية

في إطار سياسة التهيئة الإقليمية والأهداف التنموية الاجتماعية في الجزائر ووفق التشخيص الإقليمي للتنمية الاجتماعية نجد أن :

النظام الحضري في الجزائر وفي المدن والأرياف الجزائرية قد عرفت في العقود الأخيرة تحولات عميقة بفعل النمو الديمغرافي الذي كان استثنائيا ولقد كان لذلك انعكاسات ملحوظة على التنظيم الحضري والتوزيع الفضائي

[1] ـ محمد خميس الزوكة ،المرجع السابق الذكر ،ص 17.

[2] ـ الج.الج.د.ش،القانون رقم 10-02 المؤرخ في رجب عام 1431 هـ الموافق 29 يونيو 2010م ،يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ،**الجريدة الرسمية**،العدد61 الصادر في 21 أكتوبر 2010م ، ص ص14 ، 17.

[3] ـ محمد خميس الزوكة ،المرجع السابق الذكر ،ص 16

[4] ـ بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الثلاثاء 6 أكتوبر 2015.

للتجمعات السكنية ،وقد ترتب عنه على صعيد التنظيم وحجم التجمعات إختلالات متنوعة يتعين معالجتها على غرار :

ـ التجمعات الرئيسية حول الساحل .

ـ التمركز الطبيعي للسكان في الإقليم .

والانتقال من جزائر ريفية إلى جزائر حضرية "ارتفاع المدن الصغيرة ".

وتحولات بفعل التطورات الاجتماعية والاقتصادية ،وعرف النسيج العمراني توسعا وتدهورا يعيق وظائف المدن وتطوير الخدمات والتجهيزات الضرورية وحسن تسييرها،إذ نسبة 86%من السكان تقيم في تجمعات مقرات(الولايات والبلديات)وهو اتجاه سيتزايد في العشريات المقبلة،وقد امتصت المدن فائض النمو الديمغرافي الكبير المقترن بالنزوح الريفي،فانتشر التعمير في التراب الوطني مع تكثيف الشبكة في المنطقة التلية والجنوب والهضاب العليا،فقد عرف القطاع ارتفاع ضعيف في قطاع البناء والأشغال العمومية (من 9,3%إلى 10,7%) بين(2000م و2009م) .([1])

وقد رافق هذا النمو تدهور في إطار الحياة(نسيج عمراني غير مهيكل ومجهز)،وبالتالي بروز أ حياء مهمشة وانتشار السكن العشوائي وبيوت الصفيح(بمعدل8%من حظيرة السكن في المتوسط) وسكنات لا تحترم التشريع والتنظيم المتعلق بالعمران ،ومشكلات التنقل والنقل والتلوث ،وتهديد المخاطر الكبرى،ونظام حضري بوظائف سيئة التأطير،بنية حضرية تهيمن عليها الجزائر العاصمة ثم وهران ثم قسنطينة ثم عنابة) تضاعف عدد المدن التي تضم أكثر من 100.000ساكن (كسطيف البليدة الجلفة ...)تتضاعف وتشكل المستوى الأقوى للبنية الحضرية الحالية لكن ينقصها القاعدة الاقتصادية الكافية لبث النمو أ ثر على تكيفها الوظيفي،كما نلاحظ نمو غير قانوني للضواحي الحاملة للمخاطر التي تزيد في عدم الاستقرار الاجتماعي وفي نقائص التسيير الحضري ، وتوجد المدن في الخط الأول من المعركة التنموية وهي معنية أكثر فأكثر كفاعل في المبادلات الدولية و مسئولة على تطوير أقاليمها في سياق هذه المنافسة،ولتحقيق ذلك ينبغي القيام بتحويرات راديكالي ة في مواقع التجمعات السكانية الكبرى وذلك سيؤدي إلى إعادة تشكيل عميق للأنظمة العمرانية، فالنظام الحالي لا يسمح بامتصاص تزايد سكان المدن .

ورهانات هذا المجال هي: إنشاء شبكة من المدن متكاملة و متمفصلة وإنجاح

[1] ـ الج.الج.د.ش،القانون رقم 10-02 المؤرخ في رجب عام 1431 هـ الموافق 29 يونيو 2010م ،يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،**الجريدة الرسمية**،العدد61 الصادر في 21 أكتوبر 2010م ، ص 17.

عملية إعادة تأهيلها .

كما أن مستقبل النظام الحضري يرتبط ارتباطا وثيقا بالتحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تميز عالم الريف ،ويمثل عدد سكان الريف 30%تقريبا من السكان الجزائريين و يعرف سكان الريف تراجعا ديمغرافيا ملموسا ويتجهون للتوطن في المدن الريفية،والحركيات الديمغرافية والاقتصادية فيه تختلف من منطقة لأخرى ،وتعرف ظروف الحياة فيه تحسن نسبي ،غير أن سياسة تجهيز الوسط الريفي لم تبلغ الأهداف المتوقعة،حيث أن المقاربات التنموية أدت إلى حرمان الريف بشكل كبير واعتبرته مجرد فضاء مكمل للمدينة ،أما سياسة تحديث الريف فقد سطرت طموحات عدة لهذا المجال لكوضع شروط تنمية ريفية تتكفل بطريقة أفضل بتنوع الوضعيات وتجاوز المقاربات والنظرة القطاعية.([1])

فترقية السكن الريفي : حيث يشكل العمران الريفي وبشكل خاص العمران السكني المظهر الحضاري والبصمة الظاهرة التي يتركها الإنسان في المناطق الريفية ...ولذلك اتخذت المنازل الريفية أنماطا مختلفة ([2]) ،وعلى الرغم من الجهود المعتبرة المبذولة سابقا في مجال السكن الريفي « القرى الزراعية ، البناء الذاتي » ما يزال وضع الأرياف مطبوعا بوجود مناطق هامة من السكن الواهي «الأكواخ» وينقص في ربط الريف بشبكات « إيصال الماء والكهرباء، وصرف المياه المستعملة والهاتف وبعدم توفر المعوزين الأسر حديثة النشأة بالخصوص على إمكانيات أخرى للحصول على السكن خارج البناء الذاتي المساعد أو الخاص مباشر، ولذلك ينبغي بذل مجهود خاص لتطوير السكن الإيجاري في الأرياف وإذا ما أردنا بالتوازي مع إيجاد فرص النشاط المتعدد ، أن نوفر فيها جميع الشروط اللازمة لإقرار الإسكان ولا سيما الشباب فيها ، وإعادة نشر الخدمات العمومية :إن الأرياف ما تزال محرومة على نطاق واسع ومنحطة تبعا لذلك كمواقع للحياة والعيش فيها، بسبب ما يعانيه سكانها من صعوبات الوصول غلى الخدمات المقربة منهم « المدرسة، العلاج،المصلحة الإدارية وشبه الإدارية المألوفة» مما يتطلب في منظور عملية إعادة التثمين الضرورية ،إعادة النظر من حيث الأساس في مقاييس التوطين وحتى تصور وتصميم الخدمات المتعلقة بهذا المستوى.([3])

كما أن سياسة المدن الجديدة: على اعتبار "أن المدينة خلاصة تاريخ الحياة

[1] ـ المرجع نفسه ، ص ص 17،18.
[2] ـ محمد جاسم شعبان العاني، المرجع السابق الذكر ،ص145
[3] ـ شريف رحماني المرجع السابق الذكر ص ص 179 ، 180 .

الحضرية ، فهي الكائن الحي كما عرفها (لوكوربزية) ،فهي الناس والمواصلات وهي التجارة والاقتصاد ،والفن والعمارة ،والصلات والعواطف،والحكومة والسياسة ،والثقافة والذوق،وهي أصدق تعبير لإنعاش ثقافة الشعوب وتطور الأمم ،وهي صورة لكفاح الإنسان وانتصاراته وهزائمه ،وهي صورة للقوة والفقر والحرمان والضعف "([1]) ، و إن تطور نزعة شغل التراب الوطني حاليا ينبئ بتضاعف عدد سكان المدن،وبطبيعة الحال مع تعزيز الكثافة السكانية في الشريط الساحلي والتوسع الضخم لضواحي المدن الموجودة وكثيرا ما يتم ذلك على حساب الأراضي الفلاحية ذات القيمة العالية، و عليه يتعين إنجاز ما يعادل مجمل الهياكل القاعدية الحضرية الحالية لضمان الاستقبال اللازم وبطبيعة الحال لا مجال لقبول هذا التعمير في أشكاله المعروفة حتى الآن وذلك بسبب المخاطر والقطعية والضغوط المختلفة التي تحملها في طياتها.

و إن إشكالية التعمير هي جوهر سياسة التهيئة العمرانية لأن أهداف جزائر الغد يتوقف بلوغها كلها أساسا على التحكم في حشود السكان التي تنطوي عليها،وعلى الحلول الملائمة التي يجب أن تقدمها ، وفعلا إن إعادة هيكلة الفضاء الوطني أصبح أمرا لا بد منه و خاصة أن الهدف من ذلك هو ما يلي :

ـ ضمان إعادة توزيع متوازن للسكان.

ـ تصور« إستراتيجيات متماسكة»لتسيير المنظومات البيئية المختلفة انطلاقا من إعداد برامج جهوية للتنمية المتكاملة علما بأن اختلال التوازنات الجهوية وجوانب النقص الاقتصادي والتوترات الاجتماعية المتزايدة كانت سببا في الاضطرابات التي طرأت في السنوات الأخيرة .

ـ دعم المكانة الاقتصادية والسياسية للجزائر في الاقتصاد العالمي الجديد وخاصة ضمن الأمم المجاورة و المغاربية والإفريقية وفي حوض البحر الأبيض المتوسط.

فمن المهم إذن بالنسبة للدول ة قيادة سياسة حضرية جديدة تمثل قطيعة مع الممارسات الحالية الظرفية وتستجيب للاحتياجات الهائلة التي يعبر عنها السكان الجدد في المدن ، وبهذه الصفة فإن سياسة:«المدن الجديدة» تعتبر أولا استجابة لنوع جديد بصفتها قطبا لتنظيم توسع المدن وتوجيهها وإحدى الركائز التي تساعد على فك الاختناق المضروب على المدن الكبرى وعلى تحقيق لامركزية

[1] ـ نزهة طكوك ، المرجع السابق الذكر ، ص

الأنشطة والسكن انطلاقا من الشمال ،وفي هذه الإستراتيجية الشاملة للتهيئة العمرانية يبدو إنشاء «مدن جديدة» كمحور أساسي في توازن البنية الحضرية ونمط من أنماط التنظيم الفضائي وهي وحدها القادرة على إزالة آثار انحراف التعمير الفوضوي تتجسد إختلالات تجسيده في أحيان كثير في استهلاك مفرط للفضاء الفلاحي النافع وفي تفكك الأنسجة الحضرية و التنمية غير المتساوية داخل المدن المتسمة بالإقصاء والتهميش الاجتماعيين .

فإستراتيجية الدولة هي الانتقال من التهيئة العمرانية إلى المدينة الجديدة في أفق 2025 حيث يتعين على الجزائر أن توجه عددا من السكان يقارب 50 مليون نسمة، كون الشريط الساحلي تتوفر فيه ظروف ملائمة لاحتضان الهياكل الأساسية ومواقع الأنشطة .

غير أن هذا التوجه التلقائي إلى البحث عن الحلول السهلة وما تشجعه الوسائل المتوفرة في الشمال يجب التخلي عنه ومحاربته بكل قوة .، وهذا إذا اعتبرنا أن هذه المجموعة الجذابة بصورة مفتعلة تنطوي أيضا على مناطق إقصاء من خلال الضواحي العاصمية والفضاءات الجبلية التي تعتبر فعلا أحواضا لسوء التشغيل والتهميش يهددان بكل جدية التماسك الاجتماعي ،فللجزائر بلغت اليوم نسبة من التعمير تزيد على 50% وستتوالى هذه الحركة بكل قوة بالنظر إلى فشل السياسات الرامية إلى كبح النزوح الريفي. ([1])

وإذا سلمنا اليوم أن السكان يعيشون أكثر فأكثر في الوسط الحضري مستقبلا فإن من المهم مع ذلك معرفة ما إذا كانوا سيعيشون في مناطق سكنية كبرى لا مراقبة فيها أو أن الأمر يتعلق بتنظيم آخر في شبكة متفرغة لمدن مندمجة ومتكاملة وذات حجم يتماشى مع مختلف وظائفها ولها موقع جيد في البلاد بأسرها،وبالفعل فإن الكثير يعترفون اليوم أن سوء تسيير المدن له انعكاسات سلبية جدا على الاقتصاد، إن فعالية العمل الحضري يتوقف على حد أدنى في المرافق وعلى مساكن أكثر عددا و أحسن توزيعا.

وفيما يتعلق ببلادنا ينبغي أن نضيف أن قدرات استيعاب الشريط الشمالي على الأمد المتوسط تبدو محدودة جدا لاستقبال سكان إضافيين يقدر عددهم بثمانية ملايين نسمة في المدن فقط ، فللنزوح إلى الإقصاء والتفرقة تفاقم بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة وذلك أحد الأسباب العميقة لأزمة المدينة ، وهي أزمة متعددة الأشكال ولا تخص قطاعا واحدا بل تمتد إلى الشغل والسكن

[1] ـ شريف رحماني ، المرجع السابق الذكر ، ص 256

والتجهيز والخدمات في الأحياء ولا يمكنها أن تتكيف مع تسيير قطاعي محدود مقسم ، وبهذا المعنى فإن سياسة المدن الجديدة جزء لا يتجزأ من سياسة المدينة ، ولعل ذلك دليل على أن سياسة المدن الجديدة سوف تساهم في امتصاص أزمة الأحياء غير القابلة للاستمرار داخل المدن وفي التخفيف من الشروخ والتمزقات الاجتماعية باستيعاب الفائض من السكان واستقباله وإعادة توزيع سكان المدن الكبرى العاصمية، فبفضل مناصب الشغل التي توفرها الظروف الفضلى من حيث السكن التي تنطوي عليها تقدم بديلا آخر للنمو التلقائي في المدن الموجودة ولتوسيع الضواحي بدون مراقبة، ولعل من غير المفيد الاعتقاد أن السياسة تقوم بها سلطة ما أو قطاع ما على صعيد واحد يمكن أن يحل مشكل المدينة لذلك فإن سياسة المدينة يجب تصورها بشكل شامل ومنظم وبصفة تعاقدية وتنفيذها على الصعيد المحلي، وفي هذا الاتجاه من الضروري تحديد سياسة للمدينة وفي هذا الاتجاه أيضا لابد من تحديد سياسة للمدن الجديدة بصفتها إستراتيجية مكملة لسياسة المدينة. إن سياسة المدن الجديدة وسياسة المدينة هما في نهاية الأمر وجهان لعمل واحد يتمثل أهم هدفه في :

إصلاح النسيج الحضري ورد الاعتبار لانسجام المنظومة الحضرية الوطنية ، وإنه لا وجود لسياسة التهيئة العمرانية دون وجود سياسة للمدينة والمدن تساعد على مكافحة الإقصاء الحضري بصورة مباشرة ومتماسكة ومتوافقة مع آراء سياسة تشغيل وتعمير وسكن وتربية وسياسة الخدمات العمومية في الوقت ذاته. ([1])

فالتخطيط للمدينة هو عمل شامل غايته المحافظة على الإنسان بحماية المحيط الذي يعيش فيه ([2]).

وفي مجال التشغيل ،نلاحظ حركة مزدوجة ،سكان نشطون في تزايد (11,2 مليون في سنة 2009)مع نسبة نشاط تقدر بـ 43,9% وبطالة في انخفاض تقدر بـ1,3 مليون في نفس السنة أي 11,82% .

وهكذا عرفت الجزائر تحولات عميقة لجهازها الإنتاجي،وفي توزيع وانتشار سكانها ،مع ما يترتب عن ذلك من أثار على التوزيع الإقليمي لبلادنا ،وقد برز نتيجة لذلك ،إختلالان يتمثلان في:تجميع أهم القدرات الاقتصادية في الشمال تلاؤما مع الكثافة السكانية ،حيث نجد 37%من الوظائف بشرق البلاد مقابل 38%في الوسط و 25%في الغرب ،إضافة لضغط ديموغرافي متباين حسب

[1] ـ المرجع نفسه ، ص 256 - 259 .
[2] ـ محمد خميس الزوكة،المرجع السابق الذكر ،ص 10.

الأقاليم ،لم يتم التحكم في أثاره كما ينبغي . و خارج التجمعات السكانية الكبرى تبقى المدن غير قادرة على القيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية خارج التأطير الإداري،وعليه فللهدف هو الأخذ بعين الاعتبار طبيعة كل تجمع وتطوير القدرات والشروع في مسارات استدراكية بالنسبة للمدن المتأزمة أو المتراجعة اقتصاديا . ([1])

ويشكل النمو الاجتماعي و الاقتصادي للمواطن أحد الأهداف الإستراتيجية الكبرى لسياسة التنمية الوطنية. وتعد مكافحة البطالة بمثابة أولوية وطنية، من خلال جملة من الإجراءات التحفيزية لترقية التشغيل.

وتصب جهود الدولة في تعزيز الاستثمار في القطاعات المستحدثة لمناصب الشغل،و تحسين مناخ الأعمال لفائدة المؤسسات الموفرة لفرص العمل لفائدة الشباب، الذين يستفيدون من آليات متعددة للمساعدة على الإدماج المهن ي،ففي مجال التشغيل يرتكز مخطط عمل الحكومة على ستة محاور وهي كالتالي:

1 -في مجال ترقية التشغيل ومحاربة البطالة:تتجه الجهود أساسا نحو تعزيز الاستثمار في القطاعات المحدثة للشغل وتحسين محيط المؤسسة من أجل تقليص نسبة البطالة لا سيما عند الشباب .

2 -في مجال العمل المأجور :تتضمن الأنشطة المبرمجة بعنوان سنة 2015 مايلي: ـ تبسيط وتكييف جهاز المساعدة على الإدماج المهني في إطار مقاربة اقتصادية بحتة بتفضيل التوظيف الدائم للشباب طالبي العمل لأول مرة، وبخصوص سنة 2015 فمن المنتظر تنصيب 280.000 شباب منهم 200.000 شباب مدمج في مختلف الصيغ (عقود إدماج أصحاب الشهادات، عقود الإدماج المهني، عقود تكوين- إدماج)، و 80.000 تنصيب في إطار عقود العمل المدعم.

ـ مواصلة برنامج عصرنة وتعزيز المرفق العمومي للتشغيل من خلال تفضيل التقريب بين عرض وطلب الشغل ،وفي هذا الإطار من المتوقع تنصيب 350.000 طالب عمل في القطاع الاقتصادي .

ـ عصرنة المصالح اللامركزية للتشغيل وتحسين التفاعل المتبادل بين مختلف المتدخلين قصد تحسين تسيير سوق العمل.

- في مجال دعم إحداث النشاطات : يهدف عمل القطاع إلى تثبيت وتعزيز جهاز

[1] - الج.الج.د.ش،القانون رقم 10-02 المؤرخ في رجب عام 1431 هـ الموافق 29 يونيو 2010م ،يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،**الجريدة الرسمية**،العدد61 الصادر في 21 أكتوبر 2010م ، ص ص ، 14،15

إحداث النشاطات من خلال :

- تبسيط الإجراءات .
- تخفيض أجال إنشاء المؤسسات المصغرة من خلال :لامركزية جميع أعمال التسيير ، والتشاور مع جميع البنوك قصد تقليص أجال معالجة ملفات المقاولين ال15 يوما، بدل 30 يوما .
- تحسين وتعزيز مرافقة المقاولين من خلال مساعدة المؤسسات المصغرة من أجل تطوير وتشجيع علاقات مناولة بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الكبيرة والجماعات المحلية ، ومتابعة تنفيذ أحكام المادة 55 مكرر من قانون الصفقات العمومية التي خصصت 20% من الطلب العمومي المحلي لفائدة المؤسسات المصغرة، ومتابعة المؤسسات المصغرة المستحدثة التي تعاني من صعوبات اقتصادية من أجل تقليص نسبة اختفاء المؤسسات.

ويولي القطاع أهمية خاصة لإحداث المؤسسات الصغيرة الناشئة (Start up) والمؤسسات المبتكرة في القطاعات ذات التكنولوجيا العالية لفائدة حاملي الشهادات ، وفي مجال إحداث النشاطات،تتمثل أهداف سنة2015 في تمويل 90.000 مؤسسة مصغرة منها 60.000 مشروع بعنوان جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و30.000 في إطار جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة .([1])

3- في مجال الضمان الاجتماعي:تندرج النشاطات المقررة بالنسبة لسنة 2015 في إطار مواصلة تطبيق السياسة القطاعية لعصرنة المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي وتدعيمها بغرض تحسين نتائج و نوعية خدماتها تجاه المؤمن لهم اجتماعيا .ص4وتتضمن أساسا مايأتي :

1) توسيع مجال تغطية الضمان الاجتماعي وإنشاء جهاز جديد للانتساب الإرادي إلى الضمان الاجتماعي بالنسبة لبعض الفئات من الأشخاص غير المكلفين بالنظر للتشريع المعمول به .

2) مواصلة تحسين نوعية الأداءات وعصرنة سير هيئات الضمان الاجتماعي .

4- في مجال علاقات العمل والحوار الاجتماعي تتمحور النشاطات المسجلة

[1] - الأمانة العامة لرئاسة الحكومة ،2015م ، ص 2 - 4 .

بعنوان سنة 2015 حول : ـ تشديد الجزاءات المتعلقة بمخالفات تشريع العمل بهدف مكافحة عدم احترام السن القانونية للعمل وكذا أجور العمال التي يتقاضونها دون احترام الأجر الوطني الأدنى المضمون .

ـ إتمام مشروع قانون العمل .

- ترقية الحوار والتشاور الاجتماعيين.

5-في مجال محاربة البيروقراطية وتبسيط الإجراءات : يتكون المخطط السنوي الخاص بهذا المجال،من سلسلة الإجراءات الرامية لتحسين التكفل بانشغالات المواطنين ،وهي ترمي لاسيما إلى: عصرنة تسيير مصالح الخدمة العمومية بإدخال استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في علاقة الإدارة بالمواطنين،و تقليص أجال دراسة الملفات ،ولامركزية إصدار شهادة الاستفادة من الأداءات،وتحسين إجراءات مرافقة الشباب حاملي المشاريع،والاستفادة المشتركة من مرافق هيئات الضمان الاجتماعي بهدف تقريب الإدارة من المواطن

وفي مجال الاستثمار :وبعنوان البرامج الخماسية(2005-2009 و 2010-2014):تم استلام 10 منشات لفائدة المصالح اللامركزية للتشغيل والعمل،وهناك عمليات إنجاز وتهيئة مقرات تباشرها مؤسسات القطاع تمول من ميزانيتها للتسيير،وفي هذا الإطار يتوقع استلام 72 مشروع يوزعوا كالأتي: 16 مشروع إنجاز هياكل و56 مشروع تهيئة المقارات ([1])

نظام النقل والهياكل القاعدية للجزائر هياكل للنقل والاتصال وخدمات مشتركة إلا أن تنظيمها يجب أن يكون منسجما مع حاجيات الاقتصاد والعولمة ويجب توسيع وإدراج الهياكل ضمن الشبكة الوطنية وأحداث تجديد عميق للخدمات ومساعي التخطيط ونجد أن النقل عبر الطرق يتولى نقل 90% من النقل الداخلي ([2]) فالجزائر تحظى بشبكة معتبرة نسبيا في البنية التحتية التي عرفت تطورا"([3])

أما النقل بالسكة الحديدية فينقل من 7الى 8 % من السلع والأفراد وبالتالي

[1] ـ المرجع نفسه ،ص ص 5 - 9 .

[2] ـ الج.الج.د.ش،القانون رقم 10-02 المؤرخ في رجب عام 1431 هـ الموافق 29 يونيو 2010م ،يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،**الجريدة الرسمية**،العدد61 الصادر في 21 أكتوبر 2010م ،ص ص 12 ، 13 .

[3] ـ فوزي بودقة ،المرجع السابق الذكر ،ص194.

عدم فاعلية الأخير وتنافسيته مقارنة بالنقل عبر الطرق الذي تضاعفت حظيرة السيارات به وتطورت الحمولة المفيدة وبذلك فهو يواجه سوء تنظيم معاملي النقل ومشاكل عجز التخطيط .

ومن بين الموانئ الساحلية الـ 34 ترتبط التسعة الرئيسية منها بشبكات طرق وسكة حديدية ،ويضمن النقل البحري مجمل نشاطات التجارة الخارجية .غير انه يعاني من تنظيم غير كاف للموانئ فنجد خدمات اقل نجاعة وفترات انتظار طويلة.

وتتمركز حوالي 90% من حركة النقل الجوي حول سبعة 07مطارات من مجموع 63 مطار في البلاد ، وقد عرف النشاط زيادة ملموسة فيها وفي المطارات الدولية ،أما خارجها فقد عرفت تراجعا ″قويا ،ولذلك تسعى التهيئة لمعالجة ذلك بالربط الكامل والمتدرج للإقليم مع مراعاة عدد السكان وكثافة التنمية ([1]) ،ولمواجهة مشكلة النقل الحضري أدركت الدولة حاجة "المدن"إلى خطط عمرانية ، بتبني مشاريع بنية تحتية إستراتيجية ،تتناسب وتطور المدن وتلبية الطلب على النقل والتنقلات واستيعاب حركة المرور ،..كانجاز خط المترو الأول والترامواي كوسائل نقل جماعي لها طاقة استيعاب معتبرة .([2])

القطاع الصحي :

تعمل الدولة دوما على تحسين التغطية الصحية الوطنية من خلال إبلاء أهمية كبيرة لتكوين الموارد البشرية الطبية والتسييرية، وكذا إنجاز مؤسسات عصرية مجهزة تتراوح بين مجمعات إستشفائية متعددة التخصصات وهياكل جوارية. يحظى أيضا جانب الوقاية بعناية من خلال منظومة كشف و مكافحة الأوبئة و الأمراض. إن هذه الجهود ترمي كلها إلى توفير ظروف استقبال وتكفل وعلاج نوعية للمواطن.([3])، وتعمل الدولة وباستمرار على تحسين وحفظ صحة المواطن ،فإن تدعيم التكفل الصحي بالمواطن نوعيا وكميا من أولوياتها وهو مدرج في برنامج عمل الحكومة، يتمحور هذا الجانب الهام للنشاط الاجتماعي للحكومة في الاستمرار في الوقاية وتحسين تنظيم الخدمات الصحية ووفرة المنتجات الصيدلانية، فقد تعزز القطاع منذ 2014 ببرنامجين وطنيين مهمين للصحة وهما يجسدان ميدانيا:

[1]- الج.الج.د.ش،القانون رقم 10-02 المؤرخ في رجب عام 1431 هـ الموافق 29 يونيو 2010م ،يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،**الجريدة الرسمية**،العدد61 الصادر في 21 أكتوبر 2010م ، ص13 .

[2] - فوزي بودقة ، المرجع السابق الذكر ،ص 200.

[3] - بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الثلاثاء 6 أكتوبر 2015

ـ المخطط الوطني 2014-2018 لمكافحة عوامل الخطر للأمراض الغير متنقلة.

ـ المخطط الوطني للسرطان 2015 -2019

وتشهد إستراتجية القطاع في مجال إصلاح المنظومة الصحية إجراءات قانونية وتنظيمية لعصرنته وتكييفه مع الاحتياجات الجديدة وفي مجال الصحة وهي كالتالي:

ـ إجراءات في مجال الوقاية : ويبذل القطاع جهود لتعزيز مكافحة الأمراض المتنقلة والشروع بجد في عملية المكافحة والوقاية من الأمراض الغير المتنقلة ويتعلق الأمر بـ :- تدعيم وتعزيز البرامج الوطنية للوقاية التي تهدف للقضاء على الأمراض المتنقلة السائدة ،وإعداد برامج وخطط جديدة للوقاية ووضع آليات ملائمة لليقظة الوبائية.

- وضع إطار تنسيقي وطني متعدد القطاعات لمكافحة الأمراض غير المتنقلة التي سيحددها مرسوم تنفيذي ومباشرة تطبيق المخطط الوطني للحد من عوامل الخطر المشتركة (التدخين ،عدم ممارسة أنشطة بدنية ،التغذية السيئة) للأمراض الغير متنقلة السائدة ، وكذا تطوير نظام مراقبة لعوامل الخطر.

ـ تفعيل و/أو وضع برامج الوقاية وتشخيص السرطان والأمراض المزمنة الأخرى .

ـ تطوير وتعزيز برامج وقائية خاصة بولايات الجنوب. ([1])

ـ إجراءات في مجال حماية الأمومة والطفولة:يعمل القطاع في مجال تحسين صحة الأم والطفل على تخفيف معدل وفيات عند الأم والطفل من خلال:

ـ إطلاق المخطط الوطني 2015 - 2019 للتقليص السريع لمعدل وفيات الأمومة الذي يرتكز بالأخص على تقديم الخدمات الصحية لحديثي الولادة .

ـ تعزيز الحماية بالتلقيح .

ـتوفير تكفل صحي متكامل بالطفل بتقديم علاج شامل لاسيما الوقائي منه.

ـ تبني وتفعيل آليات التحكم في أسباب الوفيات.

وإجراءات متعلقة بتقديم الخدمات العلاجية ،وتنظيم المنظومة الصحية

[1] ـ الأمانة العامة لرئاسة الحكومة تقرير حول القطاع الصحي لسنة 2015م ، ص 2.

وسيرها ، يشكل تطوير العلاج المتخصص عبر الوطن وتحسين التكفل بالأمراض المستعصية والاستعجالات الأمراض القلبية والاستعجالات الطبية الجراحية محاور أساسية لقطاع الصحة لهذا الغرض يعمل القطاع على:

ـ تنفيذ المخطط الوطني للسرطان 2015 - 2019 في محاوره المتعلقة بتحسين التشخيص والعلاج وبالأخص باستعمال الأشعة وتقليص حلقة تنقل المريض .
ـ تطوير زرع الأعضاء.
ـ تحسين التكفل بالاستعجالات الأمراض القلبية والاستعجالات الطبية الجراحية عن طريق إعادة تأهيل الإمكانيات البشرية والمادية .
ـ تعزيز القدرات فيم يخص المنشات الإستشفائية
ـ تنظيم تطوير العلاج المنزلي
ـ تحديث النظام الإعلام الصحي وتدعيم التداوي عن بعد.

وفي المجال الصيدلاني يعمل القطاع على:

- مواصلة الجهود لضمان وفرة المنتجات الصيدلانية وبصفة مستمرة .

- تشجيع تطوير الاستثمار من خلال معالجة جادة للملفات .

- استكمال إجراءات إنشاء الوكالة الوطنية للمنتجات الصيدلانية .([1])

وبالإضافة إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية هناك نظام لا يقل أهمية عنهم بل ويعد المحرك لكل العمليات التنموية ويتمثل في :

" نظام الماء والتربة : فللجزائر تمتد على طول 1622كلم من الشواطئ المتوسطية وتتوغل بأكثر من 2000كلم في القارة الإفريقية في أعماق الصحراء ،وتميزها ثلاثة تجمعات فيزيائية كبرى وهي : التل 4%من الإقليم ،والهضاب العليا 9%، والصحراء 87% من الإقليم ، فهذا التباين الفيزيوغرافي والتنوع الكبير للمناظر والأنظمة البيئية يفسر جزئيا ثراء وهشاشة الموارد الطبيعية ،حيث نجد هشاشة الماء في الجزائر فهو يشكل عنصرا أساسيا واستراتيجيا لتهيئة الإقليم ؛تؤثر وفرته في توزيع وتمركز السكان والتعمير والأنشطة الاقتصادية ،فجعلت حصة 600م^3 للفرد في السنة ،والجزائر ضمن البلدان الواقعة تحت سقف الندرة فهي تسجل عجز وندرة المورد ،وما يزيد في ذلك الفوارق الفضائية الموجودة في ميدان توزيع المورد ،ونقص في تسيير الماء ،ويرمي مخطط العمل الوارد في المخطط التوجيهي للموارد المائية للعشرين

[1] ـ المرجع نفسه ، ص 3 .

(20) سنة القادمة إلى :تغطية الاحتياجات من الماء الشرب والصناعي ،وكذا66%من احتياجات الري في حالة جفاف وفي حالة فصل رطب سيكون تحسن في الحصة اليومية للفرد الواحد ستبلغ 180لتر في اليوم ،وحتى وإذا كانت تغطية الطلب على الماء مرضية على المدى المتوسط فان وضع سياسة صارمة بات ضروريا ...من اجل تكريس ديمومة الأنشطة الفلاحية وتثمين الهضاب العليا.([1])، وإن سياسة دعم قطاع الموارد المائية والبيئة مكنت الحكومة من رسم معالم وأهداف إستراتيجية محكمة تصبو أساسا إلى توفير بنى تحتية تسمح بالتقليل من الإختلالات الإقليمية المسجلة ،ولبلوغ ذلك تم وضع برنامج طموح شمل مشاريع عدة ،وقصد ضمان التحسين المستمر للخدمة العمومية للماء والصرف الصحي قررت السلطات العمومية منذ عام **2003** أن تعهد إدارة الخدمة العمومية للمياه والصرف الصحي إلى شركات دولية معروفة.([2])

أما فيما يخص التربة :فثلاثة أرباع تربة الفضاء الشمالي هي تربة شبه جافة وغير قادرة على إعادة خصوبتها ،وبالتالي تشبع وافتقار المناطق المخصصة للفلاحة في الشمال وتنقل نشاط الفلاحة نحو مناطق الهضاب العليا والجنوب الأقل ملائمة للفلاحة ، إذن و تعرف الموارد من التربة والغطاء النباتي حالة من الهشاشة والتدهور الدائم ...ويشكل الحفاظ على التراث الغابي إحدى الأولويات الرئيسية لحماية البيئة .

و النظام الايكولوجي في الجزائر : يعرف هشاشة كبيرة أمام الاحتباس الحراري والمخاطر الكبرى الطبيعية والصناعية القاهرة "أوساط حساسة "وكما أن التعمير المتزايد الذي لا يأخذ في الحسبان هذه المخاطر يزيد كثيرا من الانعكاسات المدمرة في حالة حدوث الكوارث ،فيجعل منها "ارض مخاطر "ومن بين المخاطر التي تواجه الجزائر نجد الزلازل ،المخاطر الجيولوجية ،والمناخية والإشعاعية والنووية و الصناعية و الطاقوية والصحية البشرية والصحية الحيوانية والنباتية والتلوث بكل أنواعه والفيضانات والكوارث الناجمة عن التجمعات البشرية الكبرى.

النظام البيئي : وتتميز الجزائر بتنوع كبير في المناظر :الساحل،الشاطئ ،الجبال والسهول التشكيلات الرملية الكبرى ،الهضاب الكبرى الصحراوية والسلاسل الجبلية في قلب الصحراء الوسطى . فكل هذه العناصر تشكل

[1] ـ الج.الج.د.ش،القانون رقم 10-02 المؤرخ في رجب عام 1431 هـ الموافق 29 يونيو 2010م ،يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،**الجريدة الرسمية**،العدد61 الصادر في 21 أكتوبر 2010م ، ،ص7-9

[2] ـ الأمانة العامة لرئاسة الحكومة ،2015م .

احتياجات حيوية هامة وذات جودة إلا أنها في ذات الوقت مهددة بالتحولات السريعة الديمغرافي والاقتصادية والتعمير وكلها تولد ضغط بشري كبير غالبا ما يكون ملازما لإهمال الممارسات العريقة لصيانة هذه الفضاءات ...فقد اختفى ثلاثون 30 صنفا من الكائنات سواء حيوانية أو نباتية بصفة كلية ،ويوجد أصناف عرضة للانقراض.

وتُظهر نقائص التسيير البيئي الوعي الضعيف بمشاكل حماية وتثمين هذا التراث ،كما أن حماية وتثمين أوساط الفضاء الوطني تستجيب لاعتبارات اقتصادية أكثر منها إلى ضرورة ضمان حياة نوعية للسكان الحاليين والمستقبليين ولتراث طبيعي لا يعوض ..وتمثل تكلفة الأضرار البيئية قرابة 5,2%من الناتج الداخلي الخام أي ما يعادل 2,6مليار دولار أمريكي وذلك بانخفاض حوالي 1مليار دولار بالنسبة لسنة 2002م (- 1,8%) من الناتج الداخلي الخام . ([1])

وعليه فما دور ا لمخططات المحلية "المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي والمخطط الوطني لتهيئة الإقليم في حماية البيئة :
إن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يساهم في المحافظة على البيئة و على الجانب الجمالي العمراني البيئي فمن بين الأهداف هذا المخطط هو حماية البيئة والموارد الطبيعية،وهذا بالوقاية من كل أشكال التلوث والمضار ومكافحتها لان التنمية الوطنية تقتضي التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة ،وإطار العيش، و يسعى إلى تحديد المناطق الواجب حمايتها بترشيد استعمال المساحات الخضراء ووقاية الأراضي والنشاطات الفلاحية وحماية الأراضي ذات الطابع ألغابي ،باعتباره ثروة وطنية لابد من المحافظة عليها، ويهدف أيضا إلى حماية المناطق ذات الطابع الثقافي والتاريخي باعتبارها جزء لا يتجزأ من الثروة الوطنية ،وعليه فهو يحدد المناطق الحساسة كالساحل والأراضي الفلاحية الخصبة و ذات الصبغة الطبيعية والثقافية البارزة، و يتولى مسؤولية تنظيم العقار الصناعي وحماية البيئة،ولكن رغم أهمي ته في وضع احتياطات لحماية البيئة إلا أنه تعتريه نقائص،نتيجة لتضخم الأهداف المراد تحقيقها منه والذي أصبح ملحا للسياسات العامة كالتنمية ،والسياحة ،والسكن ،والتعليم ،والصحة ،والنقل ،والطرقات .مما أدى إلى تضائل فعاليته في مجال حماية البيئة، كما أن نص على حماية الأراضي الفلاحية وحماية المساحات

[1] - الج.الج.د.ش،القانون رقم 10-02 المؤرخ في رجب عام 1431 هـ الموافق 29 يونيو 2010م ،يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،**الجريدة الرسمية**،العدد61 الصادر في 21 أكتوبر 2010م ، ،ص9 - 11.

الخضراء والأشجار حفاظا على البيئة إلا انه للأسف تتعرض لتقلص كبير نتيجة لإعمال تنموية، خاصة أعمال التعمير والبناء ،وبالتالي فان هذا المخطط ..اثبت قصوره نتيجة للسياسات العامة وعدم تحقيق الأهداف المرجوة منه في مجال حماية البيئة ولم يحقق الأهداف المنصوص عليها في قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة . ([1])

ـ أما مخطط شغل الأراضي ودوره في حماية البيئة نجد أن له دور في ذلك وفي المحافظة على الجانب المجالي العمراني البيئي ،ويظهر ذلك من خلال تحديده للمساحات العمومية والمساحات الخضراء في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ،وبالتالي فهذا المخطط يسعى إلى حماية المساحات الخضراء ،المساحات الحساسة ،والمناظر والمواقع ،ويعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها ضمانا للمحافظة على البيئة وحمايتها .

إضافة إلى ذلك فانه أثناء إعداد مخطط شغل الأراضي فإن المشرع الجزائري ألزم رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أن "يستشير"..مصلحة البيئة على مستوى الولاية وذلك بهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،ويعمل هذا المخطط على تنظيم العقار الصناعي ويأخذ في الحسبان الإجراءات الضرورية والطرق الصحيحة لحماية البيئة والتخلص من النفايات أثناء تنظيم هذا النوع من العقار .

بالرغم من أهمية هذا المخطط في هذا المجال إلا انه تعتريه نقائص نتيجة لتضخم الأهداف المرجوة منه ..في جميع المجالات مما أدى إلى تقلص فعاليته في مجال حماية البيئة ..والمساحات الخضراء والمحافظة على الأشجار إلا انه في الآونة الأخيرة فانه نلاحظ اختفاء المساحات الخضراء في العديد من المدن الجزائرية ،وقلع العديد من الأشجار لإقامة مشاريع تنموية وهذا قلص من دور هذا المخطط في مجال حماية البيئة ، وبالتالي فهو لم يحقق ما سعى إليه قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة .([2])

ـ كما أن للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم دور فعال في حماية البيئة ،فيحدد الأعمال التكميلية الضرورية لحماية الفضاءات الحساسة كالساحل والمرتفعات الجبلية والسهوب والجنوب والمناطق الحدودية وتثمينها،بحيث انه يضمن المحافظة على البيئة في الساحل بحماية المناطق الساحلية والجرف القاري ومياه البحر من أخطار التلوث ،أما في المناطق الجبلية فيعمل المخطط على تطوير

[1] ـ بلخير حليمي ،المرجع السابق الذكر ،ص ص21 ، 22 .
[2] ـ المرجع نفسه ، ص 22 - 25 .

الزراعة وتربية المواشي وإحداث المساحات المسقية الملائمة وتحسينها وإعادة تشجير الغابات ،والحفاظ على التراث الغابي في المناطق الجبلية واستغلاله العقلاني ،وحماية الممتلكات الثقافية والتاريخية والأثرية ،كما نصت المادة 39 والمواد من 40الى 43 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية على نقطة مهمة وهي حماية التنوع البيولوجي والذي يعتبر من مقتضيات حماية البيئة .

و يضمن المخطط فيما يخص إقليم الهضاب العليا والسهوب في مجال حماية البيئة على مكافحة التصحر والاستغلال الفوضوي للأراضي في مناطق الهضاب العليا وتهيئة السهوب وحماية المساحات الرعوية وتجهيزها وتجنيد سكان السهوب وإشراكهم في أعمال التنمية وحماية البيئة ..وحماية التراث الثقافي والحفاظ عليه ومتابعة تطور المجال السهبي باستمرار ومدى مواكبته لحماية البيئة

أما فيما يخص إقليم الجنوب فان هذا المخطط يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الطبيعية والاقتصادية لمناطق الجنوب من اجل الحفاظ على البيئة وحمايتها ،ويظهر ذلك من خلال ترقية الموارد الطبيعية وخاصة الموارد المائية الباطنية الحفرية والسطحية وحماية المنظومة البيئية في الواحات والصحاري ،وتثمين الطاقة الزراعية واستصلاح أراضي جديدة .. بإعداد برنامج عقلاني لاستغلال الموارد المائية الباطنية استقلالا طويل المدى،وحماية المناطق الرعوية ومكافحة التصحر،وصعود الماء والحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي والتاريخي،و السياحي الصحراوي.

كما أن المشرع قام بإحداث مخططات توجيهية للبنى الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية لتدعيم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في مجال حماية البيئة ،وترجمة التوجيهات المركزية لهذا المخطط تداركا للنقص أو التفاوت الناجم عن ممارسة السلطة التقديرية الواسعة للحاجات المحلية في تصور التوجهات الملائمة لحماية البيئة ،وان السياسات المتعلقة بشغل المجال و تهيئته المترجمة في التوجيهات العامة إلى المخططات القطاعية والمخططات الجهوية تؤدي إلى القضاء على التفاوتات و الإختلالات بين الجماعات المحلية بالالتزام بالسياسة الوطنية لحماية البيئة ،ويبقى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم مشروع مستقبلي لم يكتمل بعد . ([1])

النظام التراثي الثقافي : لقد ساعد الموقع الإستراتيجي للجزائر على ثراء وتنوع تراثها الثقافي نتيجة للحضارات التي قامت على أرضها وكذا نتيجة

[1] ـ المرجع نفسه ،ص ص 26 - 31 .

احتكاكها بمختلف الحضارات التي نشأت على ضفاف البحر الأبيض المتوسط أو جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى ودول الساحل ،وقد تم وضع إستراتيجية للحفاظ على التراث الثقافي وتثمينه مبنية على جوهر هوية الإقليم وليس فقط على شكله الفضائي...وباتخاذ هذين العنصرين كمحددين للمخطط التوجيهي للمناطق الأثرية والتاريخية..،وقد وضع قطاع الثقافة خارطة أولويات لذلك هي:
ـ خاصية تدهور وهشاشة بعض أصناف التراث الثقافي (هندسة الأرض) والأصناف التي لم يتم حمايتها وتثمينها بصفة مقبولة (مواقع ما قبل التاريخ ، القصبات ...)،مناطق صحراوية لم تخضع لأي نظام حماية وتثمين كبريات مواقع المقاومة الشعبية ،تراث مشترك (قرطاجي روماني ...)ومن خلال هذه الخارطة الممتدة إلى سنة 2030م يتم ربط أعمال الحماية والمحافظة ومراعاة توازن أصناف التراث الثقافي الوطني (مواقع ،نصب ،محميات ،حظائر)وتثمين الخصوصيات الثقافية .وهذه الإستراتيجية تقوم بتنفيذ مسار إجمالي ومترابط (الجرد ،التصنيف ،الاسترجاع ، التثمين) للوصول "لترقية ثقافية "([1])، وقد أصدرت الدولة قانون التراث العمراني رقم 98/04 .([2]) وسطرت برنامج لإعادة الاعتبار والقيمة إلى التراث الريفي الشامل :

إن من بين القيود المتراكمة في الأرياف والتي حالت دون تطورها هي : الأضرار الايكولوجية المتعددة والعميقة التي تسبب فيها الفراغ من السكان (إهمال الزراعة وما ترتبط به من أنشطة في تهيئة الوسط وإصلاحه) وأنماط الاستغلال المعمول بها حتى الآن ، فإلى تعرية الغابات من أشجارها وما ترتب عليها من الانجراف في بعض المناطق تضاف أضرار أخرى في عدة مناطق أكثر جفافا وتتمثل في تدمير الأراضي وإتلافها وتصحرها نتيجة لذلك (السهوب)،وإن بعث الحياة من جديد في الأنشطة الزراعية الذي توقف عليه إمكانية القيام بجميع الأعمال الأخرى وتبريرها يقتضي القيام كشرط مسبق وأساسي لكل سياسة إعادة الاعتبار والقيمة إلى الأرياف ،بالإصلاحات والحمايات اللازمة لمختلف العناصر التي يتكون منها الوسط والموارد تبعا لذلك،وللتوازنات الإيكولوجية التي تحكم سلوك هذه العناصر وتسهل عملية تحديدها ([3]).

[1] ـ الج.الج.د.ش،القانون رقم 10-02 المؤرخ في رجب عام 1431 هـ الموافق 29 يونيو 2010م ،يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،**الجريدة الرسمية**،العدد61 الصادر في 21 أكتوبر 2010م ، ص 12.
[2] ـ فوزي بودقة ،المرجع السابق الذكر ،ص194.
[3] ـ شريف رحماني ،المرجع السابق الذكر ،ص ص 179،180 .

ومن جهته سجل قطاع السياحة الذي عرف تقدما "إلى غاية 1991م (723.000) شخص وافد شهد انخفاضا عنيفا في حركة الأجانب على الحدود (95000 وافد) وسجل في سنوات 2000م عودة إلى المستويات السابقة التي تعكس أساسا عودة السياحة العائلية وتثمين..السياحة الصحراوية ،السياحة المرتبطة بإحداث معينة ،السياحة الثقافية وسياحة الأعمال ،ويترجم هذا عدد السياح الوافدين المقدر ب 1.772.000سنة 2008م عبر الحدود و 1.911.506في سنة 2009،وهذا الرقم في حد ذاته يعد رقما "قياسيا". ([1])

وعليه ومن خلال السياحة نشأت مدن جديدة وفي أماكن امتازت بطيب المناخ أو هدوء الشواطئ ،ومدن للاستجمام والاستشفاء (تفرز المياه المعدنية لمعالجة الأمراض)،ومدن للاصطياف .([2])

و يصنف اقتصاد السياحة اليوم كأحد أهم القطاعات المنتجة للثروة في العديد من الدول ، ويعتبر هذا الاقتصاد في نفس الوقت من أهم أدوات الترويج للموروث المادي واللامادي للشعوب والأمم ،كما يحتل البعد الحضاري وكل أشكال التراث الثقافي مكانة هامة ضمن مكونات المنظومة السياحية لأشهر البلدان السياحية في العالم، لذلك حاولت المنظومة السياحية الجزائرية الاستفادة من هذا التراث الطبيعي والثقافي الغني،من خلال العمل على تحويله إلى قطاع منتج للثروة ،لكن في الواقع لم ترتق بعد هذه المنظومة إلى مستوى خلق الثروة ولا إلى مستوى الإمكانيات السياحية المادية واللامادية التي يحوزها إقليم الجزائر من شماله غلى جنوبه ومن شرقه غلى غربه(.[3])

إذن تنتهج الدولة، في إطار مختلف المخططات الخماسية،سياسة طموحة لتنمية المنشات القاعدية الاجتماعية والاقتصادية الكبرى. و باعتبارها أداة ضرورية لهيكلة التراب الوطني بصفة دائمة ومحفزا للنشاط الاقتصادي، إلى جانب أثرها المباشر على الحياة اليومية للمواطنين، تخص هذه المشاريع الكبيرة لاسيما القطاعات الأساسية كالسكن والري والطرقات والنقل .

وعليه نقول إن تهيئة كل من المجالات الاقتصادية و الاجتماعية يقودان إلى الوصول للتنمية التي تؤدي بدورها إلى الخروج من التخلف ،وتحقيق الاستقلال والتقدم والتطوير الاقتصادي من خلال إستراتيجية للتطوير الاقتصادي

---

[1] - الج.الج.د.ش،القانون رقم 10-02 المؤرخ في رجب عام 1431 هـ الموافق 29 يونيو 2010م ،يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،**الجريدة الرسمية**،العدد61 الصادر في 21 أكتوبر 2010م ،ص 17،18 .

[2] - محمد خميس الزوكة ،المرجع السابق الذكر ،ص17

[3] - http:llsawtsetif.comlvl1529l29 ,15:46 20l05l2017

والاجتماعي ، فالتنمية هي في حقيقة الأمر ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية وعلمية ،وعمل مشترك يشارك فيه الجميع ، ويقتضي إعادة تنظيم المجتمع وتغيير هيكله ([1]).

وقد أشار الرئيس بوتفليقة إلى أنه بالرغم من تراجع إيرادات المحروقات بنسبة حوالي 50% ستستمر الجزائر في تخصيص حوالي 40% من نفقاتها للاستثمار العمومي وأكثر من 20% من ميزانيتها للتنمية البشرية ورفاه العائلات . ([2])

المطلب الخامس : العلاقة بين تهيئة الإقليم والتنمية بأبعادها

وتكمن العلاقة بين تهيئة الإقليم والتنمية بأبعادها في تقيم الخطة الإقليمية للتنمية الذي يقصد به هنا قياس مدى نجاح أو فشل مشاريع التنمية الإقليمية وتلمسا للعوامل التي أسهمت في وصول خطة التنمية إلى ما وصلت إليه نجاح أو فشل،مما ينتج عنه من إلمام بالتجارب التي مر بها مسار التنمية والتخطيط ، واستخلاص العبر التي يمكن أن تضاف غلى رصيد الخبرات والت جارب التي تسهم بدورها مستقبلا في وضع خطط للتنمية أفضل من سابقتها من حيث المفردات والهيكل العام والأخذ بالظروف والإمكانيات المتاحة،وأكثرها تحقيقا للأهداف المنشودة، ومعنى ذلك أن هذه العملية هي عبارة عن قياس لمتغيرات متعددة حدثت خلال تنفيذ مشاريع التنمية وأبعادها،ولهذه العملية مستويات متعددة نوجزها فيما يلي :

- تقييم على مستوى برنامج التنمية،ويمثل البرنامج هنا إطار التقييم،إذ تقيم مفردات البرنامج من حيث إسهامها في استثمار الموارد المتاحة وحل مشاكل الإقليم،إلى جانب تقييم مدى الترابط والتفاعل بين مشاريع ومستويات التشغيل وجدواها.

-تقييم على مستوى المشروع الإنتاجي الواحد،وتتركز الدراسة هنا على تحليل مستوى تشغيل المشروع ومراحله المختلفة،وحجم الإنتاج ومستواه ومدى ارتباطه بالأهداف المنشودة.

-تقييم على مستوى القطاع، وهنا يتم التقييم والقياس على مستوى القطاعات التي تكون إنتاجية (الزراعة، الصناعة ،التعدين ...الخ) أو خاصة بالخدمات (التعليم ،الصحة،الإسكان ...إلخ)

[1] ـ جمال حلاوة ،علي صالح ،المرجع السابق الذكر ،ص161 .
[2] ـ ـ بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الثلاثاء 6 أكتوبر 2015

-تقييم عام ،وهنا يتم التقييم على مستوى الإقليم ككل حيث يقاس مدى التطور الذي حققه الإقليم بعد تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وتقييم مدى التكامل والتنسيق بين مشاريع هذه الخطط ،وتتبع مستوى تشغيلها وسرعة تنفيذها ومدى تحقيقها الأهداف المرجوة ([1]).

وتحتاج عملية تقييم خطة التنمية الإقليمية على أي مستوى من المستويات الأربعة السابق الإشارة إليها إلى الإحصائيات والمعلومات والبيانات المتنوعة والدقيقة والتي تعكس الوضع قبل تنفيذ خطط التنمية وبعدها ،ويعرف النوع الأول منها-البيانات الخاصة بالوضع قبل تنفيذ خطة التنمية –ببيانات الأساس التي ترتكز عليها عملية المقارنة والتقييم ،وفيما يلي عرض لتوقيت ومستويات عمليات المسح التي تهدف إلى جمع البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التقييم :

المسح الأولي: و يهدف إلى جمع المعلومات والبيانات الشاملة عن الإقليم بموارده المختلفة وظروفه العامة ، ويشكل هذا المسح الأساس أو القاعدة التي ترتكز عليها خطط التنمية بمحاورها المختلفة،كما يمكن من قياس مدى التغير الذي يحدث في الإقليم كنتيجة لتنفيذ خطة التنمية.

المسح الدوري:ويسعى هذا المسح إلى متابعة مراحل تنفيذ المشاريع المدرجة في خطة التنمية ورصد مستويات التشغيل وخطواتها وإلى التقسيم في العادة إلى مراحل محددة من حيث التوقيت والتكلفة يتم متابعة كل مرحلة منها بدقة لقياس مدى قدرة الأجهزة والهيئات المنفذة على تنفيذ مفردات الخطة في الأوقات المحددة لها ، وتلمس المعوقات التي تعترض مسار التنفيذ والتي يرجع بعضها حالات كثيرة إلى عدم توافر الدراسات العلمية الدقيقة لمشاريع التنمية .

المسح النهائي: وهو عبارة عن جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالأقاليم ومشاريعه بعد تنفيذ خطة التنمية لتحديد نوع المتغيرات المختلفة ومداها وتعيين نسبة تنفيذ ونجاح الخطة ،ويمثل هذا المسح تقييم شامل للإقليم بثقله الاقتصادي بعد تنفيذ برامج التنمية([2]) ، ولا يمكن إغفال (دور التهيئة) في التنمية الاجتماعية وفي رفد مجالات التنمية الأخرى مثل التنمية الاقتصادية و الإدارية و غيرها ' ففي (تهيئة) مجالات التعليم و علاقته بالتنمية الاجتماعية على سبيل المثال لا الحصر . فإن الفرد إذا كان لديه مستوى تعليم جيد فحتما سيتبع ذلك تطوير في المستوى الاجتماعي و السلوك الذي يساعد في تحسين التصرفات و التعامل مع أفراد المجتمع و من خلال (التهيئة) للتنمية الاجتماعية يزيد وعي

[1] ـ محمد خميس الزوكة ، المرجع السابق الذكر، ص 45 .
[2] ـ المرجع نفسه ، ص ص 45،46

الإنسان و يختار في إطار (التهيئة) مشاريع استثمارية تعمل على تشغيل الأيدي العاملة التي تصب في مصلحة البلد ،كما تحسن من نوعية الحياة و الإبداع ،و تساهم في تفعيل التنمية الاقتصادية من خلال تحسين نوعية الموارد البشرية ،نظرا لأهميتها (أي التهيئة) المتزايدة كأحد عوامل الإنتاج ،و من ثم فان القدرة على مقابلة الحاجات الأساسية و تجنب التفاوت الكبير يوفر شروط الاستقرار الاجتماعي و السياسي و التهيئة "هي مطلب مسبق للاستثمار المحلي و الأجنبي و تحقيق التنمية ".([1])

وتمثل التهيئة قاعدة " لـلتنمية الاجتماعية التي هي عنصرا هاما في عملية التنمية الشاملة و ليست عاملا ثانويا مكملا لها ،وهي ليست مجرد إحداث تغيرات في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية ،بل تعديلا جوهريا للمجتمع(.[2])

و تمثل سياسة التهيئة نقلة جديدة في توجيهات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في" الجزائر" و أصبح هذا النوع من التخطيط يمثل بعدا أساسيا ورديفا رئيسيا في خطط التنمية المستقبلية كونه يسعى إلى إحداث تفسير كيفي في توزيع منجزات التنمية بين جميع المناطق و الأقاليم و الفئات الاجتماعية ' و يهدف هذا التوزيع إلى تحقيق توازن جغرافي في توزيع الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و المشروعات الإنتاجية و الخدمية' و إلى استثمارا لموارد و الإمكانات المتاحة في المناطق الهامشية و الأقل خطا و ذلك من أجل تطويرها و تحسين مستويات المعيشة فيها' ... و قد تم تبني التخطيط الإقليمي كمدخل لتحقيق التنمية الشاملة و المتكاملة في جميع أقاليم و مناطق " الدولة ".

"و مع ذلك فإن هناك استكمالات ضرورية لابد من تحقيقها لتكاملية عملية التهيئة ،و تتركز هذه الاستكمالات في التخطيط الطبيعي و تخطيط استخدامات الأرض و التخطيط لإقامة مستقرات بشرية جديدة وتحليل الآثار و المردودات البيئية المصاحبة للمشروعات الاقتصادية و الاجتماعية في جميع المناطق و الأقاليم".([3])

هذا وتعد تهيئة العمران مؤسس للتنمية ذلك انه يبدو أن عدم تبني إستراتيجية

[1] ـ جمال حلاوة ، علي صالح ، المرجع السابق الذكر ، ص 147 -156 .
[2] ـ فيصل محمود الغرايبة، المرجع السابق الذكر ، ص 80
[3] ـ عبد الإله أبو عياش ، توجهات التخطيط الإقليمي في الأردن ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ،2006 ،ص168.

تهيئة عمرانية وطنية شاملة،مباشرة بعد الاستقلال كان له انعكاساته على عملية التنمية الوطنية ، فالشمال حظي على تنمية شاملة في حين لم تحظى المدن الداخلية بنفس الاهتمام الذي حظيت به مدن شمال البلاد ،وبالتالي نمت وتطورت مدن وجهات وتخلفت أخرى ،والمناطق التي نمت وحظيت بالتنمية الشاملة والواسعة ،هي التي استقبلت موجات الهجرة من الأرياف والمدن الداخلية،والتي تضخم عمرانها ونمت بسرعة كبيرة ، لم تتمكن مخططات التعمير المتعاقبة من التحكم والسيطرة على هذه الديناميكية العمرانية و لمواجهة هذا التحدي ، كان لا مفر من (التهيئة) أي من التوفيق بين طرفي معادلة صعبة وحساسة في أن معا ، أي التوفيق بين النمو السكاني و التوطن المتزايد للسكان من جهة ،والتوزيع العقلاني للأنشطة الاقتصادية ،والاستعمال الأفضل للموارد الطبيعية من جهة أخرى وعلى الرغم من الانخفاض النسبي ،لمعدل الزيادة الطبيعية في العقدين الأخريين،لا يزال الطلب مرتفع في ميادين عديدة ،كالسكن والنقل والصحة والتعليم([1]) ،ويعد تفعيل سياسة تهيئة الإقليم عنصر مهم للنهوض بالتنمية المحلية حيث يفترض في الإمكانيات الهامة التي تملكه ا الأقاليم الجزائرية ومجموعة التشريعات الضابطة للعمل المحلي أن تجعل من هذه الأقاليم منتجة للثروة .([2]) هذا وانه من خلال العلاقة التي تربط بين التهيئة الإقليمية والتنمية أي انه من خلال تشخيص حالة التنمية نتعرف إذا تحققت الاستراتجيات القطاعية المتكاملة وما تشتمل عل يه من أهداف محددة، ومخططات العمل و الإجراءات العملية لتنفيذها ،وبالتالي أهداف وإستراتيجية التهيئة على ارض الواقع والتحديات " فالتحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر تكمن في التغيرات المستمرة التي تحدث على المستوى العالمي ، و بروز فاعلين اقتصاديين جدد ،و السباق الطاقوي الجديد والدور المتزايد للتكنولوجيات الجديدة ، وحالة ألا أمن التي تسود العالم ، والهجرات الجديدة جنوب صحرائنا الكبرى" . ([3])

[1] ـ فوزي بودقة ،المرجع السابق الذكر ،ص 38

[2] - http:llsawtsetif.comlvl1529l29 ,15:46 20l05l2017

[3] ـ الج.الج.د.ش،القانون رقم 10-02 المؤرخ في رجب عام 1431 هـ الموافق 29 يونيو 2010م ،يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،**الجريدة الرسمية**،العدد61 الصادر في 21 أكتوبر 2010م

خلاصـــــــــة

من خلال هذا الفصل تم كما تم التطرق إلى التهيئة الإقليمية في الجزائر في ظل أبعاد التنمية ومراحلها وأقسامها وأهدافها والفاعلون فيها وأدواتها ، وما سعي الدولة الجزائرية في هذا المجال "تهيئة الإقليم الوطني " عبر المراحل التي مرت بها لدليل على اهتمامها بتطوير أقاليمها من خلال وضع قوانين تتماشى مع الأوضاع واختلاف المتغيرات الدولية والتطورات العالمية ،فهذه القوانين تعد الميكانيزمات الضرورية والأساسية لتسيير الأوضاع في إطا ر وضع يتسم بالتدهور والتوسع العشوائي والاستغلال العشوائي ولا عقلاني للأراضي أمام ازدياد وتفاقم ظاهرة السكن والمشاكل الحضرية وبالتالي تفاقم الإختلالات بين مناطق الوطن ،وترجم اهتمام الدولة من خلال طرح السيناريو المختار الذي تم من خلاله الخروج بسياسة لتهيئة الإقليم الوطني ترجمة إستراتيجيتها في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم القائم على قانون التهيئة الإقليمية 10- 02 الذي تسعى من خلاله الجزائر لتحقيق التنمية المحلية ،فالدولة تقوم بتحديد وتجسيد السياسة الوطنية وإعطاء الإطار العام والمرافقة والتوجيه والتضامن والتحفيز والتشارك والسعي لتحقيق و إحلال الـتوازن و الانسجام لمجموع الإقليم الجزائري، وهي تنمية تراعي أساسا خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي وإعادة توازن توزيع النشاطات، السكان ووسائل التنمية،ومكافحة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة ،وترقية التنمية المحلية، بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات، مناصب الشغل ومكافحة الفقر، والزيادة في مشاريع الاستثمار ، والحرص على تثمين الثروات.

وفي المبحث الثاني تم التطرق لتهيئة الإقليم في ظل أبعاد التنمية بتناول أسس التنمية المحلية ومراحلها بالجزائر والتنمية المحلية بعد السياسات الإصلاحية و التطرق لجميع القطاعات المتعلقة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والموارد المائية والنظام البيئي والسياحي والعلاقة بين التهيئة والتنمية من خلال العلاقة التي تربط بينهما أي انه من خلال تشخيص حالة التنمية نتعرف إذا تحققت الاستراتجيات القطاعية المتكاملة وما تشتمل عل يه من أهداف محددة، ومخططات العمل و الإجراءات العملية لتنفيذها ،وبالتالي أهداف وإستراتيجية التهيئة على ارض الواقع والتحديات ، فالتهيئة الإقليمية لها أهمية كبيرة في رسم مسار العملية التنموية ، فلا تنمية محلية بدون سياسة تهيئة إقليمية فهذه الأخيرة تعد اللبنة الأساسية لأي عملية تنموية ولا تهيئة بدون تشخيص عن التنمية .

الفصل الثالث :
واقع التهيئة الإقليمية
بولاية المدية

الفصل الثالث : واقع التهيئة الإقليمية بولاية المدية

تمهيـــــــــد

بعد أن حاولنا الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لهذا البحث من خلال تقديم المفاهيم الأساسية للتهيئة الإقليمية والتنمية المحلية وإبراز أهم عناصرهما ، والتهيئة الإقليمية على مستوى الإقليم الوطني عموما و سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله في الجزء السابق على الجزء المتعلق بدراسة الحالة من خلال دراسة الدور الذي تلعبه سياسة تهيئة الإقليم لتحقيق التنمية المحلية في ولاية المدية محل الدراسة التي تزخر "بمميزات معتبرة ،وتشكل أرضية خصبة للتنمية الاقتصادية والسياحية والثقافية ".

وسنسلط الضوء على الجوانب المتعلقة بالتنظيم العام للقطاعات بال ولاية كالموارد والمياه والجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والسياحة والتطرق أيضا إلى الانشغال الأهم بالنسبة للإنسان وتطلعه لحياة ملائمة وصحية ألا وهو البيئة في الولاية وما تشتمل عليه عملية التهيئة لهذه القطاعات ، بهدف تقييم الجهود المبذولة في هذا المجال وذلك بإبراز الجوانب الايجابية والتعقيب على الجوانب السلبية التي ترتبت عليها .

ومن اجل ذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى تقديم عام لولاية المدية في المبحث الأول وواقع تهيئة إقليم ولاية المدية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و قطاع والمجال السياحي الموارد المائية والبيئي لبلوغ التنمية المحلية مابين 2000م - 2015م وتقديم أفاق واقتراحات .

المبحث الأول :تقديم عام لولاية المدية

عرفت ولاية المدية منذ سنة 2000م حركية في مجال التنمية من خلال الجهود المبذولة من طرف الجهات المعنية "الولاية والبلدية "وذلك بهدف الارتقاء بالمجتمع المحلي ولبلوغ الأهداف المنشودة ،وذلك بحكم ما تمتلكه ولاية المدية من إمكانيات ومؤهلات تميزها على المستوى الوطني ،وت ؤهلها للرقي إلى مستوى أفضل يعود على سكانها بالرفاه،ولتبلغ أرقى التنظيم على جميع الأصعدة ،وذلك بأقل قدر من الخسائر والنمو غير المنظم ،ومواجهة التحديات،في ظل الإمكانيات الطبيعية كالأراضي الخصبة التي يحافظ عليها للإنتاج الفلاحي ،والأراضي التي تخصص للعمران كالسكن والبنية التحتية والمرافق والتجهيزات الحضرية ومختلف الأنشطة الاقتصادية وقضايا النقل الحضري .. الخ ،وذلك بإتباع أدوات للتهيئة من بينها مخطط تهيئة إقليم ولاية المدية في إطار سياسة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بما يحقق التنمية بوتيرة منسجمة ومنظمة ، في مختلف بلديات الولاية " التنمية المحلية " ،و بالتاي يحقق دورها على المستوى الوطني في علاقتها مع الولايات المجاورة لتحقيق التكامل ،وسنسلط الضوء على الجوانب المتعلقة بالتنظيم العام للولاية كالموارد والمياه والجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والسياحة والتطرق أيضا إلى الانشغال الأهم بالنسبة للإنسان وتطلعه لحياة ملائمة وصحية ألا وهو البيئة في الولاية وما تشتمل عليه عملية التهيئة لهذه الجوانب .

المطلب الأول : تقديم ولاية المدية

يعود ظهور الإنسان بالمنطقة إلى فترة ما قبل التاريخ حسب ما أثبتته مختلف البحوث ،لوجود عدة دلائل كالحجر المنحوت والرسومات المنقوشة منذ العصر الحجري القديم ،القبور القديمة كمقبرة المفاتحة ،والعظام والأدوات الحجرية التي تعود إلى الفترة القفصية .كما أسفرت بعض الحفريات عن اكتشاف أدوات تعود إلى العهد الأشولي ،عثر عليها في واد البسباس جنوب دائرة العمارية .([1])

وفي الفترة الرومانية شكلت المدية جزءا هاما من مملكة نوميديا ،التي كان على رأسها البربر الرافضون للوجود الروماني ،حيث قاد تاكفاريناس ثورات عارمة ضد الرومان خاصة بمنطقة البرواقية التي جعل منها نقطة إستراتيجية في خططه الحربية .وفي أواخر القرن الأول الميلادي وقعت المدية تحت وطأة الحكم الروماني ،وسميت ادمدياس ،التي كانت مركزا عسكريا رومانيا ومكانا

[1] - مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية ، ص 9

لإقامة الجالية الرومانية ، كما عرفت انتشار المخيمات العسكرية .

وفي القرنين الأول أو الثاني الميلادي ظهرت مدينة " لمبيديا" ولكنها لم تكن كبيرة ،ويشار إلى أنها كانت مدينة استعمارية تقيم فيها جالية رومانية مع خليط من الأهالي ،ثم أصبحت مدينة رومانية كباقي مدن روما القيصرية مثل أوزيا (سور الغزلان)و رابيديوم و تناراموزا.تعرض الحكم الروماني إلى هجوم الوندالبين بحكم جينسريق سنة 409م ،فاستقلت المنطقة نوعا ما ،وأصبحت خاضعة للسلطة الوندالية بصفة رمزية فقط ،وثار عليها البربر ،ليعاود الرومان البيزنطيون بسط نفوذهم إلى غاية العام 650م ،حيث بدأت أولى طلائع الفتح الإسلامي تصل إلى المنطقة ،حيث عرفت أولى جيوش الفتح الإسلامي طريقها إلى المدية الميلادي بقيادة عقبة بن نافع الفهري ،وأبي المهاجر دينار وموسى بن نصير .جعل الموقع الاستراتيجي المنطقة قطبا هاما في الحياة السياسية والاقتصادية للعديد من الدويلات الإسلامية التي تعاقبت عليها ،إذ أصبحت مدينة رستمية بين عامي 787م/902م .

تولى الفاطميون مقاليد الحكم بعد أن طرد الرستميون الخوارج منها اثر تحالف الفاطميين مع قبيلة صنهاجة.دخلت المدينة في القرن العاشر الميلادي تحت الحكم الصنهاجي بقيادة زيري بن مناد ، الذي جعل المدية سنة 960م تحت وصاية ابنه بولوغين الذي أعاد تهيئتها بعد أن استقر نهائيا في مدينة "أشير"التي وصلت خلال الحكم الزيري درجة الذروة في الازدهار العلمي والاجتماعي ،وجذبت العلماء من كل جهة ،وقصدها الشعراء والرحالة من مختلف الأمصار ،كما شهدت الحياة الدينية والروحية إشعاعا فائقا. بعد وفاة بولوغين سنة 984م وتقلد ابنه المنصور زمام الحكم عززت منطقة "أشير " تطورها لتصبح مركز إشعاع في المغرب .وبعد زوال الحكم الزيري في القرن الحادي عشر الميلادي حلت محلها شعوب أخرى كالهلاليين والمرابين بقيادة يوسف بن تاشفين ، ثم الحفصيين في القرن الثاني بقيادة أبو زكريا الحفصي ،وفي القرن الثالث عشر الميلادي وقعت تحت سلطة قبيلة مغراوة بقيادة عصمان بن إيغمراسن ملك تلمسان الزيانية ،وبعد أن ضعفت شوكتها مع مطلع القرن الخامس عشر الميلادي انضم السكان إلى أمير تنس.([1])

وفي الفترة العثمانية أين امتد النفوذ العثماني بعد الانتصار الذي حققه الأخوان خير الدين وبابا عروج على حامد بن عبيد أمير التنس في منطقة المتيجة سنة 1517م .وانطلاقا من سنة 1548م أصبحت المدية عاصمة بايلك التيطري تحت

[1]- المرجع نفسه ،ص ص9،10 .

إمرة حسن باشا عروج ،وقسمت إلى أربعة أقاليم سميت قيادات وهي :قيادة التل الصحراوي ،قيادة القبلي ،قيادة جبل ديرة وقيادة الجنوب ،تداول على حكمها ما يقارب 17بايا منهم أحسن ،رجب ،شعبان ،فرحات ،عصمان ،سفطة ...،وآخرهم الباي مصطفى بومزراق الذي دام حكمه مدة 11سنة بين سنتي 1819م و 1830م،وخلال تواجدهم بالتيطري ،عمل الأتراك على ازدهار الحياة الثقافية والاجتماعية مع تحصين المنطقة ببناء أسوار لها خمسة أبواب هي :باب الجزائر ،باب القرط ،باب الأقواس ،باب سيدي الصحراوي وباب البركاني .إضافة إلى تشييد عديد المساجد على غرار:مسجد مرا د،مسجد سيدي سليمان ومسجد الأحمر،كما تم ترميم المسجد المالكي ،وبناء قبة ضريح الولي الصالح سيدي البركاني .

أما في فترة الاحتلال الفرنسي والثورة التحريرية الجزائرية فنجد انه وبعد سقوط مدينة الجزائر بيد الجيش الفرنسي في جويلية 1830م قرر حاكم الجزائر الماريشال كلوزيل إرسال قوة عسكرية ضخمة تفوق عشرة آلاف جندي إلى المدية في 17 نوفمبر 1830م لاحتلالها ومعاقبة بومزراق وقادة الثورات الشعبية في هذه المنطقة ،إلا أنها جوبهت بمقاومة عارمة جعلت جيش الاحتلال يعود أدراجه.حاول الجنرال برتوزين للمرة الثانية في 19جوان 1831م احتلال المدية إلا انه فشل ، لتأتي حملة ديميشال وتنسحب كسابقتها تاركة أثار الهزيمة وراءها .([1])

برز نجم الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري الذي وسع نطاق دولته نحو الشرق فدخل سنة 1835م إلى مليانة ونصب أخاه محي الدين خليفة عليها ، ثم واصل طريقه نحو المدية جاعلا منها قاعدة لانطلاق حملاته نحو شرق البلاد .أصبحت المدية حصنا منيعا يحمي الناحية الغربية،وعين عليها محمد بن عيسى البركاني،إلا أن الماريشال كلوزيل قام بغزو القبائل المناصرة له سنة 1836م،وفرض عليهم الباي محمد بن حسين،لكن أنصار الأمير انقلبو ا عليه واسترجعوا مقاليد الحكم ،التي تولاها الحاج مصطفى شقيق الأمير عبد القادر،وفي سنة 1840م قرر الحاكم العام "فالي"إرسال جيشه لاحتلال المدية من جديد،أين دارت بينهما معركة عند أسوار المدينة هذه الهزيمة أجبرت العدو على إرسال قوات عسكرية أخرى تحت قيادة بيجو ليستولي أخيرا على المدية ،لتقع تحت حكم إدارة مدنية سنة 1850م، منحت للمعمرين امتيازات لاستغلال أراضيها وخيراتها،في ظل ها الاستبداد انبعثت روح النضال في نفوس

[1] ـ المرجع نفسه ، ص11 .

المواطنين،نتج عنها الانضمام إلى الحركة الوطنية التي عمدت إلى توعية الشعب،غير أن السلطات الاستعمارية قمعتها وحلت الأحزاب،كما خرج الموطنون في مظاهرات 8ماي 1945م،التاريخ الذي كان سببا مباشرا لاندلاع الثورة التحريرية نوفمبر 1954م التي كان لها صدى واسعا في أوساط سكان المدية الذين لبوا النداء والتحقوا بها ،شهدت المدية العديد من المعارك والعمليات العسكرية التحريرية ،بين اشتباكات ، عمليات فدائية وتخريبية ،كمائن وهجمات ، نفذت من طرف مجاهدي الولاية الرابعة التاريخية منها :معركتي بولقرون و موقورنو سنة 1958م ،معركة واد شرفة ....لم تثبط قوة السلطات الفرنسية المتمثلة في القمع وتشييد المحتشدات ...من عزيمة الثوار والشعب ،وتفتخر المنطقة أنها قدمت شهداء ضحوا بالنفس والنفيس في سبيل الحرية ، و كتبوا أسماءهم بدماء طاهرة ،تظل مذهبة في سجل التضحيات ،التي كانت سببا في الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية .([1])

وإن أصل التسمية لمبيديا ،في الفترة العثمانية ‹‹ادمدياس››أو‹‹ادمكس›› التي توسطت المدينتين الرومانيتين تناراموزا(البرواقية)وسيفنزار(عمورة) أثناء حكم سبستم سيفار سنة 210م ،كلها تسميات أطلقت على المدية قديما ،كما اقترنت أيضا بالتيطري نسبة إلى المعنى الإغريقي التيس أو البرد أو الجليد أو جبل التيطري الذي تنتشر به قطعان الماعز البري في الجهة الجنوبية ،وفي العهد الإسلامي نسبت إلى ‹‹ لمدونة ›› إحدى بطون قبيلة صنهاجة حسب رواية ابن خلدون . وتم تحديدها كولاية منذ 1962م .

ومن حيث موقعها الاستراتيجي الهام فهي تبعد عن العاصمة بـ 88كلم، وتقع في الأطلس التلي على ارتفاع 600م و1700م عن سطح البحر،تحدها من الشمال ولاية البليدة ومن الجنوب الجلفة ومن الشرق ولايتا المسيلة والبويرة وغربا ولايتا عين الدفلى وتيسمسيلت ،تتربع على مساحة قدرها 8.700كلم²،وبتعداد سكاني قدر ه 925.044 نسمة حسب الإحصاء السكاني الأخير ،تضم إداريا 64 بلدية و 19 دائرة ،وتعتبر ولاية المدية حلقة الوصل بين الشمال والجنوب من خلال شبكة الطرق الوطنية رقم (1) و (8) ،وعبر الطريقان (18) و (40) الواصلان بين الشرق والغرب ،إضافة إلى الطرق الولائية والبلدية .([2])

وتمتاز ولاية المدية بمناخ متباين فرضته العوامل الطبيعية ،يسودها مناخ

[1] ـ المرجع نفسه ونفس الصفحة

[2] ـ المرجع نفسه ،ص ص 4 ، 5.

متوسطي شبه قاري ،بارد ورطب شتاء ،معتدل ربيعا ،حار وجاف صيفا ،تصل كمية الأمطار إلى 500مم سنويا بمعدل تساقط مرتفع خاصة بين شهري ديسمبر و فيفري .

ويسود الجهة الشمالية للولاية مناخ مساعد على التنمية الفلاحية وتوفر الماء حيث كثافة الأمطار تعزز الموارد المائية السطحية([1])،والأراضي الخصبة([2]) ، حيث تتميز الولاية بكثافة الغطاء النباتي في الجهة الشمالية مما يحد نسبيا من أخطار إنجرافات التربة ،أما في جنوب الولاية يلاحظ تدهور السهوب نسبيا بسبب التصحر مما يؤثر على النشاط الرعوي الذي يعتبر من النشاطات الرئيسية للولاية ([3]) ،حيث أن الوسط الطبيعي والمجال الحيوي لولاية المدية ينقسم إلى أربعة مناطق رئيسية :المنطقة الجبلية وهي سلسلة جبلية متواصلة ،تحيط بالجهة الغربية والشمالية للولاية ،تمتد من الونشريس إلى تابلاط ،وتكتسي غطاء غابيا كثيفا وتنتشر بها تربية المواشي .

والمنطقة التلية تقع وسط الولاية،تتميز بطابعها الفلاحي ومراعيها لتوفر الأودية والمجاري المائية،تنتشر بها زراعة الكروم وبعض أشجار الفواكه. المنطقة السهلية وتقع وسط المنطقة التلية ،تضم سهول بني سليمان ومراشدة تنتشر به أشجار الفواكه وتربية المواشي .

المنطقة الجنوبية وتتميز بعدم انتظام تساقط الأمطار ،تكثر بها زراعة الحبوب وتربية الأبقار والمواشي .

فلولاية المدية ثروة نباتية وحيوانية حيث تتوفر على مساحة غابية معتبرة ،وتعرف أيضا نمو نباتات مختلفة تستعمل في التطبيب ،وتعيش بغاباتها وبراريها أنواع حيوانية ،وطيور برية وبحرية ،وتعرف الولاية بتربية الأغنام والأبقار ،وتتميز الولاية بالمواقع الطبيعية التي تمزج بين طبيعة التل والسهوب ،وأجواء الصحراء،كما تتميز بعدد من البحيرات.([4])

وانطلاقا من النماذج التنموية التي عرفتها ولاية المدية ،والمتميزة بالعديد من الإختلالات ،تمت دراسة ثلاثة (03) **سيناريوهات وتوجيهات** :

1- سيناريو استكشاف النتائج المحتملة والمؤثرة في الإقليم لاستمرار النماذج

[1] - مديرية البيئة لولاية المدية ، ملخص دراسة مخطط تهيئ إقليم ولاية المدية ،2008م ،ص6-18 .
[2] - فوزي بودقة ، المرجع السابق الذكر ،ص31.
[3] - مديرية البيئة لولاية المدية ،المرجع السابق الذكر ،ص 7 .
[4] - مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية ،ص ص6 ،7.

التنموية الموروثة ،وهذا حتى نتمكن من تقييم مدى المخاطر التي قد تنجر عن هذا السيناريو ،لاسيما من حيث استفحال الإختلالات في التوازنات الإقليمية .

2- سيناريو مشكل لمرحلة إعداد الهيكلة وإعادة التوازن للإقليم ،والحد من الإختلالات.

3- سيناريو التنافسية الإقليمية :و لضمان ديمومة عملية إعادة التوازن المتوقعة ،يقترح تدعيم مخطط إعادة التوازن بأقطاب النمو الاقتصادي التي يستند لها دور تأطير التنمية ،في الفضاءات التابعة لها على المدى البعيد .

وانطلاقا من الوضع القائم و الإختلالات التي تميز الإقليم ،فقد اختار الفاعلون في الولاية سيناريو إعادة التوازن أي السيناريو الثاني كمرحلة تحضيرية لـ (20 سنة قادمة) لمرحلة التنافسية على المدى الطويل ،فسيناريو إعادة التوازن يفترض شكلا جديدا من أشكال التسيير والحوكمة ،والتي كانت تستند سابقا على انجاز البرامج دون مراعاة الآثار السلبية لهذه البرامج ،وتفاقم الإختلالات في الإقليم ،ولهذا يقترح وضع استراتيجيات وبرامج ملائمة باستطاعتها تصحيح تدريجيا الإختلالات الملاحظة .([1]) فللنص المعمول به في ولاية المدية: هو قانون 01-20 مؤرخ في 27رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001،يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

المطلب الثاني : واقع المجالات الاقتصادية بولاية المدية

إن نسبة كبيرة من سكان المدية يتمركزوا على محور شمال ـ جنوب في الطريق الوطني رقم 01ونشير أن الكثير من البلديات تعرف نسب نمو ضعيفة ، وعليه فتهيئة إقليم ولاية المدية في المجالات الاقتصادية و لتحقيق التوازن وبلوغ مستويات معينة من أبعاد التنمية ، فإن الثروات المنجمية لولاية المدية :وباعتبار" أن النمو الاقتصادي للجزائر بصفة عامة يرتكز على قطاع الطاقة والمحروقات" ([2])و الثروات والمناجم التي تتمتع به ا الجزائر من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها "فنجد أن المدية من بين الولايات الجزائرية التي تتميز وتتمتع من حيث الثروات المنجمية التي تزخر بها ،بفرص كبيرة للاستثمار في العديد من القطاعات كالصناعة والبناء وكذا الموارد الأولية التي يمكن استخدامها في الصناعات الكيميائية ،الجلود والنسيج ...الخ ،المتواجدة في

[1] ـ مديرية البيئة لولاية المدية ، المرجع السابق الذكر ،ص18

[2] ـ الج.الج.د.ش،القانون رقم 10-02 المؤرخ في رجب عام 1431 هـ الموافق 29 يونيو 2010م ،يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،**الجريدة الرسمية**،العدد61 الصادر في 21 أكتوبر 2010م ، ص 14.

الجزء المركزي من المحور الرابط بين البرواقية ـ أولاد دايد ـ السواقي والجواب .

وحسب توجيهات مخطط تهيئة الإقليم ،يرتبط استعمال الإمكانيات الموجودة بتطوير الصناعة في الهضاب العليا ،ولكن هذا لن يكون ممكننا إلا في حالة قدرة المؤشرات المنجمية على منافسة القدرات الأخرى الموجودة في المناطق المجاورة . فبالإضافة إلى موارد التربة والمياه ،تشكل الثروات المنجمية عاملا من عوامل التنمية التي تحتاج إلى أن تكون متكاملة في تنمية الولاية .فمن الضروري أن تبادر الولاية في دراسة لتحصيل وجرد كل القدرات التي تتمتع بها الولاية ومع العلم أن القطاع قد حدد برنامج خاصة بالنسبة للمقالع في أفاق 2030.

وعليه فان قطاع المناجم يعد من القطاعات الهامة لما تمتلكه الولاية من ثروات معدنية ،وهي تسعى لاستغلال وتجاوز مجرد استخراج الطين والكلس والجبس ،وعليه فمشر وع تثمين الثروات المنجمية لولاية المدية يعد فرصة أخرى للتنمية المحلية .([1])

وبالنسبة للنظام الإنتاجي لولاية المدية : فإن النمو الاقتصادي في الجزائر عموما يقوم أساسا إضافة لقطاع المحروقات والمناجم على قطاع الفلاحة([2]) ،حيث نجد أن ولاية المدية تتميز بإمكانيات اقتصادية متعددة عموما إلا أن اقتصادها ذو قاعدة فلاحية ريفية في المناطق الجبلية في الشمال والنشاط الرعوي في جنوب الولاية .أما قطاع الصناعة فيبقى في آخر سلم القاعدة الاقتصادية في الولاية ،أما قطاع السياحة فيبقى ضعيف الاستغلال رغم وفرة الثروات ،وانه ولإنعاش الاقتصاد الذي يمر حتما على استغلال وتثمين كل الإمكانيات والقدرات للولاية من شانه أن يخلق الثروة ومناصب عمل ،ولهذا تم تحديد ثلاثة أولويات :

ـ المحافظة على ديناميكية التنمية في القطاع الزراعي ..باعتباره النشاط الرئيسي للولاية .

ـ تطوير الأقطاب الصناعية القائمة على مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكملة للقطاع الزراعي والثروات الموجودة في الولاية .

[1] ـ مديرية البيئة لولاية المدية ،المرجع السابق الذكر ،ص50 .

[2] ـ الج .الج .د.ش، القانون رقم 10- 02 المؤرخ في رجب 1431 هـ الموافق لـ 29 يونيو 2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، **الجريدة الرسمية** ،العدد 61 الصادر بتاريخ 21 أكتوبر 2010 ، ص14.

ـ جعل السياحة بديلا اقتصاديا على المدى المتوسط ،وتحقيق هذه الأهداف تمكن من وضع ديناميكية اقتصادية في مختلف فضاءات الخطي طاو فضاءات حياة حقيقية تضمن تثبيت السكان الباحثة عن فرص العمل .([1])وان فضاءات التخطيط أو فضاءات حياة حقيقية :هي ليست تقسيما "إداريا"جديدا"ولا هيئات ومؤسسات جديدة ،ولا يتعلق الأمر بإعادة تجميع ذي طابع مؤسساتي بل بإعادة تشكيل جغرافي للإقليم ،قصد الوصول إلى خريطة تنظيم فضاءات البرمجة الإقليمية بصفتها فضاء للتشاور حول المشاريع ،انطلاقا من إشكالية مشتركة .

ـ إطار إقليمي موجه لبناء مشروع ناجع ومشترك للتنمية .ـ قاعدة إقليمية تقوم على معايير الاستقطاب بواسطة المدن،ويتفق الجميع على القول أن "فضاءات البرمجة الإقليمية ستكون لها مكانتها تدريجيا في تنمية الجزائر " عموما وولاية "المدية" خصوصا ،غير أن تصورها يجب أن يكون مطابقا لما يأتي :ـ أن يستجيب انسجامها لحقائق الميدان .

ـ و أن يكون موضوعا هذه الإشكالية متوازنين على أساس هذه القاعدة ، ولا يتعلق الأمر بتقسيم إداري بل بتنظيم الإقليم إلى مجموعات منسجمة في التهيئة ،ومن اجل ضرورات منهجية تخضع للمنطق الفضائي ([2])

أما قدرة قطاع الفلاحة لولاية المدية : فولاية المدية تكتسب طابعا فلاحيا يؤهلها لتكون قطبا رحبا للاستثمار في المجال([3]) ،إذ كان ولازال النشاط الفلاحي والرعوي هو القطاع الرئيسي لولاية المدية،وبنسبة 44%من مجموع الأنشطة الإنتاجية سنة 2008م،إذ يوفر اكبر فرص العمل بالولاية.([4])

وتقدر الأراضي الفلاحية بمساحة 773.540هكتار منها 337.938 هكتار صالحة للزراعة و9.773 هكتار من الأراضي المسقية . ([5])

وتعد الفلاحة النشاط الرئيسي للمنطقة بفضل وفرة الأراضي الخصبة وملائمة الظروف المناخية التي تعد حافزا قويا ومشجعا على استحداث

---

[1] ـ مديرية البيئة لولاية المدية، المرجع السابق الذكر ، ص17.

[2] ـ الج .الج .د.ش، القانون رقم 10- 02 المؤرخ في رجب 1431 هـ الموافق لـ 29 يونيو 2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية ،العدد 61 الصادر بتاريخ 21 أكتوبر 2010 ، ص 85.

[3] ـ مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية ،د س ن ،ص28.

[4] ـ الج .الج .د.ش، القانون رقم 10- 02 المؤرخ في رجب 1431 هـ الموافق لـ 29 يونيو 2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية ،العدد 61 الصادر بتاريخ 21 أكتوبر 2010 ، ص 14.

[5] ـ الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء ، 2008م .

مستثمرات فلاحية جديدة ،خاصة أن الولاية تتميز بوجود مناطق متباينة وهي المنطقة الجبلية بغاباتها الكثيفة ،المنطقة التلية والسهول الداخلية ذات المساحات الزراعية الخصبة والأودية ،ومنطقة السهوب ([1])، لهذا فان نوع الفلاحة المتبع يميل إلى تربية المواشي مع هيمنة الزراعات المتنوعة ، المحاصيل الكبرى وتربية الدواجن .([2])

تتوزع المساحة الزراعية للولاية على مختلف أنواع المشروعات :

ـ حبوب([3]) تتربع على 110.000 هكتار بنسبة 35%من المساحة الصالحة للزراعة بمتوسط إنتاج سنوي قدره 12 مليون قنطار .

ـ الأشجار المثمرة : تمثل 20.000 هكتار بجميع أنواعها بمتوسط إنتاج سنوي يقدر بـ450.000قنطار.

ـ زراعة الكروم، لها طابع خاص في الولاية وتتميز بإنتاجها الجيد وتتربع على مساحة تقارب 7.300 هكتار ،إنتاجها السنوي المتوسط يقدر بـ 250.000 قنطار ..،وهذا النوع من الزراعة فيكل من المدية،وزة ، سي المحبوب ، البرواقية ،العمارية ،وامري ،حيث تعتبر بلدية بن شيكاو المصنفة من أجود المناطق المنتجة للكروم في العالم .([4])

ـ زراعة الخضر الجافة والبقوليات والأعلاف .

وتتميز بالمروج والمساحات العشبية والرعوية([5])، ويربي فلاحو المنطقة مختلف أنواع المواشي ،تتصدرها تربية البقر المحلي ثم تربية الأغنام ، الماعز والدواجن،تنتج هذه الثروة مختلف أنواع اللحوم البيضاء والحمراء ،البيض والصوف ،حيث تقدر تربية الأغنام بـ 850.000 رأس تقريبا بمتوسط إنتاج للحوم تقدر بـ4.500 طن /سنة ،وتقدر تربية الأبقار الحلوب بـ 19.300 رأس ، ويعطي إنتاج متوسط قدرة: 50مليون لتر /السنة([6]) كما تجد تربية النحل رواجا رواجا كبيرا خاصة لتوفر الأزهار البرية التي تنتج العسل بأذواق مختلفة

[1] ـ مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية ، المرجع السابق الذكر ،ص28

[2] ـ الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء.،2008م

[3] ـ مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية المرجع السابق الذكر ،ص28 .

[4] ـ الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء ، المرجع السابق الذكر .

[5] ـ مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية، المرجع السابق الذكر ،ص28 .

[6] ـ الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء .، المرجع السابق الذكر . .

([1])،حيث تربية النحل : يبلغ تعدادها حاليا 58.000 خلية نحل وتعطي إنتاج متوسط يقدر

بـ:1.500قنطار /سنة([2])

يسعى قطاع الفلاحة بالمدية لاستغلال هذه الخاصيات الطبيعية والمساحات الزراعية ،واستغلال هذه الإمكانيات الهائلة ،القادرة على تسجيل معدلا ت كبيرة فيما يخص رفع نسبة المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية ،والعمل على رفع المستثمرات الفلاحية ،وبالتالي تحقيق أهداف التنمية الريفية .([3])

كما أن الولاية تتميز بوجود مساحات غابية تقدر بـ 161.320هكتار ،أي 99 % هكتار على سفوح أطلس الولاية والسهول المرتفعة 78.724 هكتار على الونشريس و 34.845 هكتار على التيطري ([4])،وهذه الثروة الغابية يمكن استغلالها بشكل فعال ([5])، أشجارها الغابية مكونة أساسا من الصنوبر الحلبي 66% البلوط الأخضر 29% الأرز البربري 03%البلوط الفليني 01% أنواع الاخرى01%. وذلك توزيع الغطاء النباتي وكذا كثافته تتبع التدرج المناخي ([6]).

كما تعتبر الغابات مصدرا "رئيسيا"لمعظم أنواع النباتات الطبية ،كما تعيش فيها حيوانات برية ،وتعتبر الغابات أيضا منتزهات سياحية رحبة ،وهي تفتح المجال واسعا لتطوير السياحة.([7])

إذن فتوزيع الغطاء النباتي وكثافته تتبع التدرج المناخي([8]) ،وعليه فمن المبادئ التوجيهية للتنمية الزراعية والريفية للولاية :

ـ تكثيف وتنويع إنتاج المحاصيل عن طريق تحويل المساحات البور في المناطق المواتية .

ـ تكثيف المحاصيل لرفع المردودية ،وتكثيف وتنويع النشاط الرعوي .

ـ إنتاج الثروة الحيوانية .

[1] ـ مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية ، المرجع السابق الذكر ،ص28.
[2] ـ الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء، المرجع السابق الذكر
[3] ـ مديرية السياحة والصناعة التقليدية ، لولاية المدية ، المرجع السابق الذكر ،ص28.
[4] ـ الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء ، المرجع السابق الذكر.
[5] ـ مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية، المرجع السابق الذكر، ص28 .
[6] ـ الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء ،المرجع السابق الذكر.
[7] ـ مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية،المرجع السابق الذكر ،ص28.
[8] ـ الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء ،المرجع السابق الذكر .

ـ حماية وتعزيز المناطق الجبلية والمناطق الزراعية والرعوية .

ـ وضع إستراتيجية للتنمية الريفية القائمة على مشاريع كبرى قادرة على خلق الثروة وفرص الشغل .([1])

فباعتبار ولاية المدية تحضى بموقع جغرافي مميز مما يجعلها ولاية ذات طابع فلاحي-رعوي، حيث تقدر المساحة الإجمالية للولاية بـ 595 877 هكتار منها المساحة الفلاحية الإجمالية فمقدرة بـ 541 773 هكتار أي 88% من المساحة الإجمالية، والمساحة الصالحة للزراعة فهي محددة بـ 959 338 هكتار. كما إنّ معظم سكان ولاية المدية تتوزع عبر الأرياف المنتشرة عبر 64 بلدية المشكلة لتراب بنسبة تفوق 70%، وتتميز ولاية المدية بثلاث مناطق كبرى و ذات الخصوصيات عديدة وهي المنطقة الجبلية التي تتكون من 25 بلدية بمساحة فلاحية تفوق 93 هكتار أي بنسبة 28% من المساحة الإجمالية الصالحة، بينما المنطقة الثانية فهي منطقة السهول الداخلية التي تجمع 18 بلدية بمساحة فلاحية صالحة تقدر بـ 101.137 هكتار و بنسبة 30% من المساحة الإجمالية، في حين تمثل المنطقة الثالثة المنطقة الفلاحية الرعوية و السهوب و التي تضم 21 بلدية بمساحة فلاحية صالحة تقدر 144 هكتار بنسبة 42% من المساحة الإجماليةِ ،فولاية المدية متعددة الشعب الفلاحية في حين فإنّ شعبة تربية الأبقار وإنتاج الحليب تمثل شعبة إستراتيجية ذات أهمية اقتصادية واجتماعية مؤكدة وذلك منذ الفترة الاستعمارية،حيث توظف هذه الشعبة ما يقارب 10 ألاف عامل وبقيمة إنتاج تفوق 5 ملايير دينار (500 مليار سنتيم)، الشيء الذي أهل الولاية أن تحتل المراتب الخمسة الأولى على مستوى الوطن بكمية حليب تفوق 100 مليون لتر سنويا بعد أن كانت لا تتعدى 40 مليون لتر في السنوات الماضية القريبة... وأهم ما في هذه الشعبة هو تطورها السريع خلال الخمس سنوات السابقة وذلك بفضل المرافقة المعتبرة للدولة لهذه الشعبة (دعم إنتاج الأعلاف، تحويل الحليب، التلقيح الاصطناعي، منحة جمع الحليب، ترميم الإسطبلات، دعم المعاهد التقنية والمصالح البيطرية...) ،هذا وقد عرف عدد الأبقار الحلوب المتطورة (Bovin Laitier Moderne)تطورا ملحوظا مما أثّر إيجابيا على إنتاج مادة الحليب حيث قفز العدد من 4753 بقرة في 2007 م إلى ضعفه أي 8568 بقرة في 2013، ويدخل هذا في إطار عصرنة المستثمرات وتغيير الأبقار ذات طاقة إنتاج ضعيفة بالأحسن منها.

[1] ـ مديرية البيئة لولاية المدية ،المرجع السابق الذكر ، ص 37.

إضافة إلى ذلك وفيما يخص مدى تطبيق التعليمة الوزارية المشتركة رقم 108 الصادرة بتاريخ 2011/02/23 والمتعلقة بإنشاء مستثمرات فلاحية

جديدة على الأراضي التابعة للملكية الخاصة للدولة، فقد تمّ بإقليم الولاية تحديد محيطات رعوية يتمّ بها إنشاء مستثمرات لتربية الحيوانات وغرس الأشجار المثمرة، بحيث تمكّن المستفيدين المتحصلين على عقد الامتياز بناءً على دفتر شروط يحدد عن طريق التنظيم لفترة امتياز تقدر بـ 40 سنة قابلة للتجديد، ومهما كانت المساحة المتحصل عليها فإنّ صاحب الامتياز معفى من دفع الإتاوة السنوية خلال العشر سنوات الأولى، بإمكان المستفيدين من مساحات أقل من 10هـ الاستفادة من قرض بنكي ميسر وبدون فائدة لدى بنك البدر وذلك بقيمة مليون دج للهكتار الواحد، كما إنه بإمكان المستفيدين من مساحات أكثر من 10هـ الاستفادة من قرض بنكي لدى بنك البدر وذلك بالاتفاق مع البنك، فمن بين المحيطات محيط «الكلخة» ببلدية أولاد معرف، محيط بوغزول، محيط «البتة-فكيرين» ببلدية سيدي دمد، محيط «أولاد ثابت» و «كرفوف» ببلدية البواعيش، محيط «خنق خيرة» ببلدية عزيز. ([1])

كما أن قطاع الفلاحة بالمدية عرف منذ الانطلاق في عمليات التطهير العقاري المنتهج منذ 2010 ديناميكية جديدة فيما يخص المشاريع الاستثمارية بعد تلك المسجلة عن طريق برامج الدعم الفلاحي، فمن جملة العمليات الاستثمارية التي تمّ بعثها نذكر:

- الاستثمار في تحويل وتعليب المنتجات الفلاحية.
- الاستعمال الأنجع للفضاءات بتكثيف المنتوج وإتباع المسار التقني.
- تحديث و تجهيز المستثمرات الفلاحية بالعتاد العصري.
- الاستثمار في تجهيز الري المقتصد للمياه.
- توسيع المساحات الفلاحية.

كما هناك مشاريع في طور الإنجاز على غرار:

الحزام الأخضر للمدينة الجديدة لبوغزول: أين تم إنجاز 10 سدود، ، غرس 1360 هكتار زيتون (تم منحها في إطار الامتياز الفلاحي) و 400 هكتار غراسه رعوية.

غراسه 1000 هكتار: تم توزيع 107.096 شجيرة لغرس 687 هكتار، مس 15 بلدية: المدية، تمزقيدة، ذراع السمار، شلالة العذاورة، سي

[1] - http://www.wilayamedea.dz

المحجوب، بوعيشون، أولاد بوعشرة، البرواقية، أولاد ذايد، السواقي، جواب، سيدي زيان، سيدي زهار، سيدي نعمان و وامري.

التحسين العقاري على 10.000 هكتار: 55 بلدية معنية.

فتح 250 كلم مسالك فلاحية: 32 بلدية معنية.([1])

وفي المجال الصناعي لولاية المدية : و للإشارة إن ولاية المدية تتمتع بوجود هياكل قاعدية كالمناطق الصناعية والنشاطات ،وقد بلغت نسبة قطاع الصناعة والحرف في الأنشطة الإنتاجية للولاية 7.80% ([2])، إذ تنتشر عبر الولاية وحدات صناعية تدعم النشاط الاقتصادي وتجعلها قطبا مهما من بين الصناعات التي تعرفها الولاية نجد الصناعة الميكانيكية "البرواقية "،ومصانع الآجر والصناعة الصيدلانية "المدية "،ونشاطات حرفية ،مصانع المواد الغذائية ،مطاحن الحبوب موزعة كلها على إقليم الولاية حيث تتوفر الولاية على 37 منطقة للنشاط الصناعي والإنتاج موزعة عبر بلديات الولاية ،منها مناطق صناعية هامة هي :

ـ في المدية : المنطقة الصناعية بالمدية بها مركب المضادات الحيوية ـ صيدال ـمصنع بني عطلي للمنسوجات ـ شركات صناعة الأحذية وهي شركات خاصة ..وتتركز هذه الصناعة في حي تاكبو والمصلى .

ـ في البرواقية : POVALشركة إنتاج المضخات ـ INERGA شركة إنتاج الطاقة بالغاز (وحدة تصدير الغاز إلى أوروبا) .

ـ في قصر البخاري : المنطقة الصناعية بقصر البخاري بها وحدة إنتاج المحاصيل الزراعية ـ ملبنة البخاري بقصر البخاري ، مطاحن الحبوب .

ـ في شلالة العذاورة :ورشات النسيج والتفصيل والخياطة للخواص بشلالة العذاورة وهي ترتكز معظمها بحي كاف الطير العتيق .([3])

كما يوجد أيضا القطب التكنولوجي الحيوي ـ الصحة ،صناعة تحويل منتجات الحبوب ، الصوف ،الجلود، اللحوم في قصر البخاري ،عين بوسيف ،شلالة العداورة ،الشهبونية ـ إنتاج الحليب ومشتقاته في تابلاط شرقا ـ وفي

[1] - http://www.wilayamedea.dz

[2] ـ مديرية البيئة لولاية المدية ،المرجع السابق الذكر ،ص 14.

[3] ـالديوان الوطني للتخطيط والإحصاء ، المرجع السابق الذكر .

العوامرية غربا ـصناعة تحويل الكروم في كل من وزرة والعمارية ـ خدمات التأطير للنشاط الزراعي في بني سليمان (التخزين ،التبريد ...الخ) ([1]).

إضافة إلى منتجات الحرف والصناعات التقليدية ، يلعب قطاع الطاقة سواء الكهربائية أو الغاز دورا هاما في تنمية الحياة الاقتصادية والاجتماعية ،كما اهتمت السلطات بتوصيل الكهرباء إلى المناطق الريفية وتوزيع الغاز الطبيعي على البلديات.([2])

ويستند مخطط قطاع الصناعة على المشاريع التالية :

1ـ تطوير القطب التكنولوجي الحيوي ـ الصحة مع تدعيم شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكملة للمركب الصيدلاني "حربيل" (المدية). ويمكن ذلك بإتباع "توجيهات SNAT"

2ـ تطوير الصناعات الميكانيكية المكملة للنشاط الزراعي والري بتدعيم شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البرواقية . ويقترح تدعيم دورها في المنطقة الخاضعة لمجالها التخطيطي بالتنسيق مع الأقطاب الثانوية الأخرى الزوبيرية ،سغوان ،موجبر وتوسيع نفوذها في الشرق من خلال تطوير مدينة العمارية ،وهذا بتثمين الثروة البيئية الريفية والمناظر الخلابة للمنطقة لتدعيم السياحة البيئية (منطقة بن شيكاو).

3ـ تطوير صناعة تحويل منتجات الحبوب ،الصوف ، الجلود واللحوم في قصر البخاري بالتنسيق مع عين بوسيف ،شلالة العداورة و الشهبونية .

4ـ تنمية قطاع الحليب ومشتقاته في تابلاط (شرقا)وفي العوامرية(غربا) عن طريق تطوير أحواض الحليب في كل من المنطقتين .

5ـ تطوير صناعة تحويل الكروم (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)في كل من وزرة والعمارية .

6ـ تطوير خدمات تأطير النشاط الزراعي في منطقة بني سليمان (التخزين ،التبريد).

7ـ تطوير شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق المحيطة بـ"بوغزول " في المجالات التي لهل علاقة بالأنشطة المسطرة في مشروع

[1] ـ مديرية البيئة لولاية المدية ،المرجع السابق الذكر، ص41.
[2] ـ مديرية السياحة والصناعة التقليدية ، المرجع السابق الذكر ،ص 30.

المدينة الجديدة لـ" بوغزول " .ويمكن تطويرها كنشاط اقتصادي ثانوي مكمل للنشطات الرئيسية .([1])

وان نشاط قطاع الاستثمار بالمدية و في إطار تطبيق التدابير الجديدة لمنح العقار الصناعي تم في ولاية المدية اعتماد 472 مشروعا استثماريا بقيمة مالية تقدر بـ 222 مليار دينار ومن المنتظر أن تنشا 46.000 منصب شغل، وهي موزعة على مساحة إجمالية تزيد عن 760هكتار، أما فيما يخص عدد قرارات الامتياز المنجزة وصلت إلى حد الساعة لـ 264، في حين سلّم 52 رخصة بناء، أما عدد المشاريع المنطلقة في الأشغال فقد وصلت إلى 47 وتلك المنطلقة في الاستغلال 08، بحيث احتل المرتبة الأولى قطاع الصناعة بنسبة 49.35% ليأتي بعدها قطاع مواد البناء بنسبة 21.93% ثم قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 18.70%، وينتظر من هذه المشاريع مساهمة حقيقية في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة وأن هذه المشاريع متنوعة ومتكاملة في مختلف القطاعات تساهم في خلق الثروة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية للولاية، ناهيك عن مساهمتها في تنويع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وزيادة حصة الإنتاج الوطني في السوق المحلية، وتثمين جميع الموارد المتاحة عبر التراب الوطني. ([2])

ومنه فالجانب الاقتصادي لولاية المدية ،يبقى النشاط الفلاحي والرعوي هو القطاع الرئيسي الذي يوفر اكبر فرصا لعمل في الولاية مع الإشارة أن الولاية تتمتع بوجود هياكل قاعدية ، كالمناطق الصناعية والنشاطات لكن تبقى غير مستغلة نسبيا ،ويعتبر مركب صناعة الأدوية للمدية والمنطقة الصناعية للبرواقية كأقطاب صناعية والتي يجب تطويرها ([3])

المطلب الثالث : واقع المجالات الاجتماعية بولاية المدية

انه وباعتبار التنمية الاجتماعية من أهم ما يعول على الولاية بلوغها فانه من خلال التشخيص لعملية التهيئة بولاية المدية تبين أن:

التشغيل بولاية المدية : وباعتباره على العموم إحدى الدعائم الأساسية للتطور والتقدم والرقي ،وفي هذا السياق شهد قطاع التشغيل حركة نشيطة مكنت من توفير مناصب شغل دائمة ومؤقتة ،موزعة على عدة قطاعات منها :المؤسسات

[1] ـ مديرية البيئة لولاية المدية ، المرجع السابق الذكر ، ص 26 ، 41.
[2] - http://www.wilayamedea.dz
[3] ـ المرجع نفسه ،ص 14.

الصغيرة والمتوسطة ،الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ،عقود التشغيل ، الشبكة الاجتماعية والوكالة المحلية للتشغيل .([1]) ويعتبر التشغيل مؤشرا لتقييم مستوى التنمية في الولاية ،مما يسمح من خلال التوقعات على المدى المتوسط والبعيد ،بالمساهمة في إعادة توازن الإقليم وتنميته. وتعتبر الفلاحة النشاط الرئيسي للولاية والتي تدعمها في إطار إستراتيجية التجديد الريفي مع استمرارية الجهد المتوقع في خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة بغية تحقيق أهداف التشغيل المنتظرة.

وإن سيناريو إعادة التوازن يتوقع زيادة ملحوظة في الطلب على العمل للفترة الممتدة بين عام 2010م - وعام 2030 م :

- 975556 طلب عمل في أفاق عام 2030م (الخيار الأول :بمعدل منصب شغل ل04 أشخاص) بما يعادل 4877 منصب شغل في السنة .

- 130074 طلب عمل في أفاق عام 2030م (الخيار الثاني :بمعدل منصب شغل لـ03 أشخاص) بما يعادل 6500 منصب شغل في السنة .

- مما لاشك فيه أن ولاية المدية في حاجة إلى تدعيم القطاعات الاقتصادية القادرة على امتصاص طلب التشغيل وتبقى الفلاحة وقطاع التجارة ، والإدارة والخدمات من القطاعات التي يجب تدعيمها مع إعطاء فرصة لبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكملة للنشاط الزراعي ([2]) انظر الملحق رقم - 01 - الصفحة 175، و الملحق رقم - 02 - الصفحة 176 .

و فيما يتعلق بالعمران لولاية المدية : فإن تنظيم إقليم الولاية يرتكز خاصة على محور التنمية شمال - جنوب (الطريق الوطني 01)المهيكل بالمدن الكبرى "المدية " "البرواقية " "قصر البخاري " ، وتعتبر بعض المدن الصغيرة "تابلاط "،"بني سليمان "، عين بوسيف "،"شلالة العداورة " مهيكلة بنسبة اقل للمنطقة الشرقية للولاية .أما المنطقة الغربية للولاية من الشمال إلى الجنوب فهي المنطقة الأقل هيكلة ، وتعتبر هذه الشبكة العمرانية غير قادرة في هيكلتها الحالية تأطير التنمية بشكل متوازن ومنسجم مع كل فضاءات التخطيط للولاية لهذا يستحسن إعادة تنظيم الشبكة العمرانية حتى نستطيع الحد من الإختلالات الملاحظة

[1] - مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية ،د س ن ،ص29.
[2] - مديرية البيئة لولاية المدية ،ص 51 .

([1])،وعموما نجد أن ال مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يولي أهمية كبيرة لإعادة هيكلة النسيج العمراني والى المساحة المحددة للتعمير المستقبلي أي الأراضي التي تستقبل السكن والمرافق والتجهيزات الحضرية،ولمزيد من التحكم في النمو العمراني ،وتنظيم المجال الحضري ،تبنى المخطط تقسيم أراضي المدن إلى أربعة أجزاء رئيسية كالتالي :

ـ المساحة المعمرة أي النسيج العمراني المعمر،الذي هو بحاجة إلى أعمال التهيئة وتنظيم استعمالات الأرض .

ـ المساحة المعدة للتعمير في المستقبل والتي تستقبل اعتمال التوسع .

ـ المجال الذي يمنع التعمير عليه وهي الأرض الفلاحية ،باستثناء ما يمنحه القانون لمالك قطعة من الأرض ،أو من يقوم باستثمارها،حق الاستفادة من جزء منها لإقامة مسكن فردي لا يزاول به أي نشاط آخر([2]) ، هذا وان إعادة تشكيل البنية الحضرية التي يسعى إليها سيناريو إعادة التوازن ([3]) التي تنطوي ضمن المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ،وهذا السيناريو "سيناريو مزدوج للإقليم بإنشاء أقطاب للتوازن ،وضمان تنمية الهضاب العليا والجنوب وهيكلة شريط الساحل والتل" ([4]) إنما هي تعتمد على إتباع نهج تعميري جديد وسياسة حقيقية للمدينة ،وينبغي أن تتجه جميع الإجراءات نحو جعل المدينة محركا لتنمية وهيكلة إقليم ولاية ،ومن اجل تحقيق هذه الأهداف سيتم تنفيذ سلسلة من الإجراءات :

ـ الحد من النمو المجزأ والعشوائي للمدن .

ـ إعادة تأهيل مفهوم المركز كضرورة لتنشيط جاذبية المدن .

ـ وضع حد للتوسع الدائم في المناطق الحضرية .

ـ تحسين نوعية الحضرية من خلال التدخل في النسيج .

ـ تحسين الإطار المعيشي .

---

[1] ـ الج.الج.د.ش،القانون رقم 10-02 المؤرخ في رجب عام 1431 هـ الموافق 29 يونيو 2010م ،يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،**الجريدة الرسمية**،العدد61 الصادر في 21 أكتوبر 2010م ،ص 8- 10.

[2] ـ فوزي بودقة ، المرجع السابق الذكر ،ص104،105 .

[3] ـ مديرية البيئة لولاية المدية ، ص 35.

[4] ـ الج.الج.د.ش،القانون رقم 10-02 المؤرخ في رجب عام 1431 هـ الموافق 29 يونيو 2010م ،يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،**الجريدة الرسمية**،العدد61 الصادر في 21 أكتوبر 2010م ،ص24 .

ـ إدماج منهجية العمران التجاري في المشاريع العمرانية .

ـ تثمين العقار الحضري .

وعليه فان السياسة الحضرية لتجديد المناطق الحضرية تفرض على أن تكون مدن ولاية المدية نوعية وذات قدرة تنافسية، جذابة ومستدامة قادرة على تلبية احتياجات سكانها ، و التحولات الاجتماعية ومساهمة في ترسيخ الثقافة والهوية العمرانية ، وهذا لا يتحقق إلا من خلال :

ـ الحد من التوسع العمراني العشوائي،عن طريق إستراتيجية التجديد العمراني

ـ خلق مساحات خضراء ومناطق جواريه للعب وتحسين نوعية الخدمات (المياه ،النفايات ،التعليم ، الصحة ..)

ـ تثمين العقار من خلال التحكم في النمو الحضري مع المحافظة على الأراضي الفلاحية

ـ تحديد وظائف المدن تماشيا مع خصوصيات المنطقة .

ـ الحد من انتشار الأحياء المهمشة ،الغير مندمجة في المدينة والقضاء على الأحياء ذات السكنات الهشة الغير شرعية لضمان الإنصاف الاجتماعي الإقليمي

والدراسات لهذا النوع من الأحياء ضرورية في كل من المدية ، قصر البخاري ،البرواقية . ـ دمج البعد البيئي والمخاطر الكبرى (الفيضانات ،انزلاق التربة ...الخ) ضرورية في تصميم المشاريع الحضرية .([1])

وتنظيم شبكة المدن لولاية المدية: ووفقا لسيناريو إعادة التوازن فإن المدن الثلاث المهيكلة حاليا (أكثر من 50000 نسمة)وهي (المدية ،قصر البخاري ،البر واقية)تبقى على قمة التسلسل الهرمي في الشبكة العمرانية حاليا وآفاق 2030. ([2])

وفيما يتعلق بالسياسة السكنية في ولاية المدية:تم تسجيل في إطار:

1- السكن الاجتماعي التساهمي : logement social participatif

* عدد السكنات :5760

[1] ـ مديرية البيئة لولاية المدية ،ص 35 .
[2] ـ المرجع نفسه

*عدد السكنات المنتهية:4850

*عدد السكنات الغير منطلقة:00

*عدد السكنات الجارية:910

2-السكن الترقوي المدعم : logement promotionnel aide

*عدد السكنات :1700 سكن

*عدد السكنات المنتهية :463

*عدد السكنات الغير منتهية :00

*عدد السكنات الجارية:1237

3-السكن بصيغة البيع بالإيجار logement location -vente

*عدل 1(سنة 2001(فعدد السكنات 300 مسكن))+عدل 2(سنة 2013 (فعدد السكنات بلغ 6600 مسكن))، وعليه فعدد السكنات عدل=6900 سكن

*عدد السكنات المنتهية =240سكن

*عدد السكنات الجارية :1800

* عدد السكنات الغير منطلقة :4860 ([1])

4-السكن الترقوي العمومlogement promotionnel publique

*عدد السكنات :194 سكن

*عدد السكنات المنتهية:00

*عدد السكنات الجارية:194

*عدد السكنات الغير منطلقة:00

5- السكن الاجتماعي : فالمجموع المسجل :34.700

[1] ـ مديرية السكن لولاية المدية

-وفي إطار البرنامج الخماسي 2005-2009م تم تسجيل 12500سكن اجتماعي إيجاري منها 2000سكن اجتماعي إيجاري و 1000 سكن في إطار تنمية الهضاب العليا و 9500 سكن في إطار القضاء على السكنات الهشة، وتم الانتهاء في سنة 2000 من 1000 مسكن ،وفي إطار انجاز9500 مسكن تم

انجاز 7184 منها والباقي الإنجاز 2316

- وفي إطار البرنامج الخماسي 2010-2014م سجل للبناء :22200 و7500 سكن في إطار القضاء على السكنات الهشة ،وتم تسجيل 14700 سكن عمومي إيجاري و تم الانتهاء من 7500/2745 ،والباقي الانجاز 7500/4755 ([1])

ويمثل برنامج السكن الريفي العمود الفقري لتشجيع عودة النازحين من المناطق الريفية خلال سنين الجمر، بالإضافة إلى كبح جماح الأقلية المتبقية الراغبة هي الأخرى في مغادرة الديار نحو المناطق الحضرية وبطرق مختلفة، يتصدرها البحث عن سكن اجتماعي - إيجاري وبشتى السبل، بسبب العجز الملاحَظ في التغطية الكافية لهذه الصيغة من السكن بالنسبة لسكان البلديات التي مرت عليها فرق مسح الأراضي على وجه الخصوص،وولاية المدية سبق لها وأن استفادت من 15420 إعانة مالية لبناء سكن مريح منذ 2002، ولغاية2004، بينها ثمانية آلاف 8000 وحدة في إطار المخطط الخماسي 2005-2009، والتي اعتبرها أعضاء المجلس الشعبي الولائي غير كافية في دورتهم الأخيرة عند مناقشة الملف، كما تم تسجيل ألفي سكن ريفي في إطار برنامج دعم تنمية مناطق الهضاب العليا التي تضم 20 بلدية بجنوب الولاية، بينها 500.3 حصة بمبلغ 50 مليون سنتيم للحصة الواحدة للبناء، و 2000 حصة أخرى لترميم السكنات الهشة بقيمة 25مليون سنتيم. لكن الملاحَظ في هذا الصدد هو عدم تلبية حاجات الراغبين في الحصول على سكن ريفي لشساعة الولاية، حيث تراوحت حصص هذه البلديات بين 50 حصة كحال بلدية البواعيش التابعة لدائرة الشهبونية، و 250 وحدة ببلدية قصر البخاري مقر الدائرة، وأن ثماني بلديات تحصل الواحدة منها على 80 حصة، وهذا في ظل تزايد الطلبات على هذه الصيغة، والتي تفوق 60 ألف ملف على وجه التقريب.

أما في ما يخص برنامج المخطط الخماسي فقد استفادت المدية من 8000 إعانة لتشييد مساكن ريفية عبر 64 بلدية، وتبقى دائرة سيدي نعمان ببلدياتها الثلاث تتصدر القائمة على مستوى الولاية ب 1222 حصة لتسهيل الحصول

[1] ـ المرجع نفسه

على شهادة الحيازة قبل توقيف العمل بها .

أما السكن بصيغة السكن الريفي، حسب لجنة التجهيز والتهيئة العمرانية بالمجلس الشعبي الولائي في دورته نهاية مارس الفارط، فإن البرنامج المسجل في إطار المخطط الخماسي إضافة إلى برنامج الهضاب العليا والاستدراكي والتكميلي لعامي 2008-2009، فقد ارتفع إلى 148.19 وحدة منذ تطبيق هذا النمط عام 2002، انتهت الأشغال ب 804.11 بنسبة 50.61، و 930.3 وحدة ، لم تشهد عمليات الانطلاق بعد لمشاكل تقف حجر عثرة في طريقها، ومن بينها على سبيل المثال، لا الحصر، عدم الحصول على الدفتر العقاري بالنسبة للبلديات التي تم مسح أراضيها، وكذا على شهادة الحيازة بعد توقيف العمل بها . وعليه فعراقيل السكن الريفي يمكن حصروها في هذين السببين بالدرجة الأولى ([1]) وبالتالي فقد حقق السكن الريفي :

حصة سنة 2000-2014 :19.314 المنتهية :31.672 ،الجارية:2608 ،الغير منطلقة :8782

المتوقفة بتاريخ :2015/12/13

ومن تاريخ 2015/01/01 إلى غاية 2017/03/10، الحصة :43.062، المنتهية:40.053

،غير المنتهية:30.009

وفي مجال الأشغال العمومية :وباعتبا رالدولة أولت اهتماما خاصا بقطاع الأشغال العمومية نظرا للدور الحيوي الّذي يلعبه في تحسين ظروف تنقل الأشخاص والممتلكات وكذا تحقيق التواصل بين المناطق والمدن والمداشر ببعضها، فهي بمثابة الشّرايين التي تمرُّ من خلالها سلسلة متّصلة من النشاطات التّجارية، الاجتماعية والثقافية، ناهيك عن مساهمتها الفعّالة في تحقيق النموّ الاقتصادي الوطني ورفع مستوى السّلامة المرورية .

وولاية المدية تتربع على موقع استراتيجي هام ، ونقطة عبور بين الشرق والغرب، حيث أن أغلب التّبادلات الاقتصادية بين هذه المناطق تتمّ عبر إقليمها من خلال شبكة واسعة من الطرق تحتوي على:

- 14 محور من الطرق الوطنية بمجموع 731 كلم، من بينها رابطتين كبيرتين شمال جنوب (الطريق الوطني رقم 01 ورقم 08)، ورابطتين شرق غرب (الطريق الوطني رقم 18 ورقم 40).
- 30 محور من الطرق الولائية بمجموع 813 كلم.

[1] - http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/1615

شبكة مهمة من الطرق البلدية بمجموع 2448 كلم.

وبحكم هذه المميّزات وفي إطار إستراتيجية الدولة فيما يخص تطوير شبكة الطرقات على المستوى الوطني أعطى المخطط الوطني المدير للطرق ومخطط تهيئة الإقليم أولوية خاصة لولاية المدية، فحدّد من خلاله المحاور المُهيكلة على غرار الطريق الوطني رقم 01، والطريق الإجتنابي الرابع (04) للعاصمة، والطريق السيار للهضاب العليا، وازدواجية الطريق الوطني رقم 08 إضافة إلى الطرق الوطنية الأخرى...

و قد تمّ الشروع في أشغال الكثير منها على غرار ازدواجية الطريق الوطني رقم 01 الرابط بين شفة و بوغزول والمتابع إنجازه من قبل الوكالة الجزائرية للطرق السريعة (ANA) وإنجاز المجمع الصيني (GCES) ، وهو يكتسي أهمية وطنية ومحلية على الصعيد التنموي والاقتصادي، إذ يعدّ الانجاز دعامة إستراتيجية في ميدان تهيئة الإقليم و عصرنة شبكة الطرق، وذلك بهدف تنشيط الحركية الاقتصادية وترقية التبادل التجاري ناهيك عن مردوده الإيجابي في فك العزلة بامتياز عن مناطق الجنوب والهضاب العليا، حيث أنّ الجزء الرابط بين الحمدانية/بوغزول يصل الطريق السيّار شرق/غرب وحدود ولاية الجلفة على مسافة 125 كلم، ويمتدّ الطريق انطلاقا من شفّة/البرواقية على مسافة 53 كلم وهو مدعم بـ 11 محولاً وجسور عملاقة بطول إجمالي 12,6 كم، وبين مقطع سغوان/ و بوغزول على مسافة 54,4 كلم بـ 12 محول و 34 منشأة فنية مزدوجة بها أربع (04) منشآت فنية مصنفة كمنشآت عملاقة. ([1])

وتراهن الدولة على عصرنة وتعزيز شبكة الطرق المهيكلة بولاية المدية، فنجد ضمن الشبكة التي تشكل نسيج التواصل بين مختلف مناطق الولاية إلى تلك المجاورة من ولايات كـ:

ـ الطريق السريع الحزام الرابع للجزائر (4 ème Rocade d'Alge) على مسافة 262كلم: المشروع يربط الطريق السيار شرق-غرب من الغرب خميس مليانة ومن الشرق برج بوعريريج، و يعبر خمس ولايات على طول 262 كلم مرورا بولاية المدية على مسافة 113 كلم، والذي سيسمح بتسهيل حركة المرور وتخفيف الضغط على الطريق السيار شرق-غرب المؤدي إلى الجزائر العاصمة، كما سيساهم بتخفيف الضغط على ولاية المدية التي يقطعها الطريق الوطني رقم 01 ذو الحركة الكثيفة شمال-جنوب، وسينتج عنه تحسين ظروف النقل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للولايات العابر لها علاوة على توفير الوقت وربحه لمستعمليه.

[1] - http://www.wilayamedea.dz

ـ الطريق السريع للهضاب العليا: يمتد على مسافة 1020 كلم حيث سيربط ثمانية ولايات وهي: تلمسان، سعيدة، تيارت، المدية، المسيلة، باتنة، أم البواقي وخنشلة.

ـ فبالتوازي مع هذه المشاريع تم تسجيل عدة عمليات الهدف منها تخفيف الضغط على العديد من البلديات و المتمثلة في إنجاز عدة طرق إجتنابية كالطريق الإجتنابي الشمالي لمدينة المدية، الطريق الإجتنابي الجنوبي لمدينة المدية، الطريق الإجتنابي لمدينة تمزقيدة، الطريق الإجتنابي لمدينة سغوان، الطريق الإجتنابي لمدينة مجبر، الطريق الإجتنابي لمدينة بني سليمان، الطريق الإجتنابي لمدينة عين بوسيف، الطريق الإجتنابي لمدينة سيدي نعمان، كما تم اقتراح دراسة 04 طرق إجتنابية بعنوان برنامج 2015 و تخص مدن السواقي، العمارية، ثلاثة الدوائر و شلالة العذاورة .

إن تجسيد هذا البرنامج سمح بتطور شبكة الطرقات لتصل إلى كل بلديات الولاية وكذا التجمعات السكانية الثانوية التي كانت معزولة ، المرتبة الرابعة على المستوى الوطني .

كما سمح هذا البرنامج بتحسين حالة الطرقات ، وقد تمّ إنجاز 393.3 كم في البرنامج الخماسي 2010-2014 من الطرق البلدية منها 68.4 كم في سنة 2014 ببلدية وزرة، البرواقية، أولاد ذايد، الربعية، مجبر، عزيز، بوغار، أولاد أهلال، عين أوقصير، بني سليمان، جواب، العمارية، بوشراحيل، مزغنة ومغراوة. ([1])

القدرات الحالية لشبكة الطرقات تعتبر كافية لمواجهة حركة المرور، إلا أن استعمالها بكثرة خاصة عربات الوزن الثقيل (أكثر من 30%) يجعل من بعض مقاطع الطرق لا تلبي متطلبات حركة المرور، ولتدارك النقص المسجل بذلت جهود في السنوات الأخيرة وجهت أساسا إلى العصرنة، إعادة التأهيل، تعزيز وصيانة الشبكة الحالية لتبقى في حالة جيدة.

وتطويرا لشبكة الطرقات سيتم إطلاق مشروع عملية حديثة ل 22 من ممرات الطريق الوطني رقم 01 على طول 125 كلم ما بين شفة وحدود ولاية الجلفة. انجاز هذا المشروع سيضفي مرونة أكثر على حركة المرور ومنفذ سريع إلى مختلف مناطق الوسط، كما سيكون له أثر إيجابي على اقتصاد المناطق التي يمر بها .([2])

وفي مجال النقل: الذي يعتبر أداة اقتصادية وعامل موجه لتنقل المسافرين ونقل البضائع ،وبلغت نسبته 2.8 ٪ سنة 2008 من مجموع الأنشطة

[1] ـ المرجع نفسه

[2] ـ الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء سنة 2008 .

والقطاعات([1]) ولقد استفاد قطاع النقل خلال البرنامجين الخماسيين 2005 م-2009 م و 2010م -2014م من11 عملية تنموية نذكر منها :

1 / في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009م تم تسجيل عملية دراسة وإنجاز محطة برية لنقل المسافرين من صنف "أ" ببلدية المدية ،وقد تم استلام المشروع وهو قيد الاستغلال من 2012م. انظر الملحق رقم - 03 - الصفحة 177 .

2 /وفي إطار برنامج تنمية الهضاب العليا (PHP 2006) تم تسجيل العمليات التالية :

-دراسة وإنجاز 6 محطات برية لنقل المسافرين من صنف "ج" بكل من الشهبونية ،شلالة العذاورة ،عين بوسيف ،عزيز ،البواعيش وسانق.

-دراسة وانجاز 12 ساحة توقف لحافلات نقل المسافرين في البلديات التالية :سيدي دمد ،أولاد معرف ،شنيقل ،تافراوت ،سيدي زهار ،الكاف لخضر ، أم الجليل ،العوينات ،عين قصير ،المفاتحة ،دراق وجواب .

-دراسة وانجاز ثلاث مراكز لامتحانات رخص السياقة بكل من بلدية:قصر البخاري ،شلالة العذاورة وعين بوسيف .

-دراسات لمخططات حركة المرور بكل من الشهبونية،قصر البخاري ،شلالة العذاورة وعين بوسيف بسبب عدم كفاية رخصة البرنامج.([2]) انظر الملحق رقم - 04 - الصفحة 178 .

3/وفي إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2010- 2014م PCCE) تم تسجيل العمليات التالية:

- دراسة انجاز محطة برية لنقل المسافرين من الصنف"ج" ببلدية بني سليمان ودراسة ثماني(8) محطات حضرية بكل من المدية ،قصر البخاري،البرواقية ،سيدي نعمان ،تابلاط، عين بوسيف،القلب الكبير و العزيزية.

-دراسة مخطط حركة المرور لمدينة المدية.

-دراسة مركز امتحانات رخص السياقة بالمدية ، وقد تم استلام كل المشاريع ماعدا المحطة الحضرية بالمدية ،وكذا مركز الامتحان رخص السياقة بالمدية.

[1] - مديرية البيئة لولاية المدية ،ص 14- 36 .
[2] - مديرية النقل لولاية المدية

4/ومن كل ذلك فقد تم تجميد انجاز كل من مركز امتحانات رخص السياقة بعين بوسيف،ودراسة لانجاز مركز ومضمار الامتحانات لرخص السياقة بالمدية.([1]) انظر الملحق رقم - 05 - و رقم - 06 - الصفحة - 179 ، 180.

كما عرفت الولاية :

1/مشروع إنجاز خط السكة الحديدية المكهربة بالمسيلة –بوغزول- تيسمسيلت بطول خط يبلغ 290كلم (خط أحادي)،وهذا المشروع منقسم لشطرين هما: - الشطر الأول:مسيلة –بوغزول بطول خط 151 كلم ،وقد انطلقت الأشغال في 06/14/ 2011 م من ولاية المسيلة ويمس ولاية المدية بمسافة 80 كلم في كل من بلدية أولاد معرف و بوغزول ،وقد بلغت نسبة تقدم الأشغال الإجمالية فيه: 76٪

-أما الشطر الثاني : والمتمثل في بوغزول – تيسمسيلت بطول خط 1 كلم ، وانطلقت الأشغال فيه في أكتوبر 2011 من بلدية الشهبونية ،ويمس هذا المشروع ولاية المدية ، ويتضمن انجاز محطة رئيسية ببلدية بوغزول ومحطة ثانوية ببلدية الشهبونية ، وبلغت نسبة الأشغال الإجمالية فيه:69٪

2/ مشروع خط السكة الحديدية المكهربة بالبليدة –بوغزول –بطول 153كلم ومنقسم إلى شطرين :

-الشطر الأول:بلدية (شفة)-قصر البخاري بطول 113كلم (قيد الدراسة)

-الشطر الثاني:قصر البخاري-بوغزول بطول 42 كلم وقد انطلقت الأشغال فيه في نهاية سنة 2013 ،وتقدمت الأشغال فيه بنسبة 6,75 ٪

3/مشروع إنجاز خط السكة الحديدية مكهربة البرواقية –سور الغزلان-البويرة:بطول 85 كلم فالمشروع يشهد دراسة التعرف على مسار الخط (etude d'identification) قيد الانجاز ،كما تم برمجة خمسة محطات السكة الحديدية مبرمجة على مستوى ولاية المدية:

- محطة المدية(الواد لحرش) ،ومحطة البرواقية ومحطة قصر البخاري،ومحطة بوغزول ومحطة الشهبونية كلها لنقل المسافرين ونقل البضائع ([2])

[1] - المرجع نفسه
[2] - المرجع نفسه

وعموما نجد ولاية المدية تشمل حظيرة نقل المسافرين فيها على 1.561 مركبة تضمن الربط بين المناطق الحضرية بشبكة 384 خط ، بالإضافة إلى 1.354 مركبة متمثلة في سيارات الأجرة ، الشيء نفسه ينطق على نقل البضائع الذي يوفر قدرة إجمالية دون احتساب النقل الخاص والمقدر ب - 24.832 طن ([1]) أما فيما يتعلق باستراتيجة مخطط تهيئة إقليم ولاية المدية في مجال تطوير البنية والنقل والتنقل فقد تم تسطير خطوط عريضة لإستراتيجية النقل ،وتشمل هذه الإستراتيجية على مايلي:

1-في مجال السكة الحديدية :توفير محطات على مستوى البلديات التي تمر منها شبكة السكة الحديدية .

- تطوير صيغة التكامل مابين الأنماط (الطرق-السكك الحديدية)

-إعادة تأهيل خط السكة الحديدية القديم لإعادة استخدامه كقطار الضاحية لولاية المدية وتثمينه في قطاع السياحة .

2-في مجال النقل تسريع واستكمال تنفيذ مشاريع البنية التحتية الحالية للنقل

- ضمان حرية تنقل السكان من خلال إقامة شبكة نقل ناجحة .

- تطوير شبكة الطرق لفك العزلة عن القرى الريفية وتثبيت السكان .

- تطوير شبكة النقل في المناطق الحضرية من خلال إنشاء خطوط جديدة في المدن الحضرية (المدية ،والبرواقية)، وكذلك على مستوى المراكز الحضرية الأخرى مثل تابلاط ،بني سليمان ،عين بوسيف ، شلالة العذاورة وتنظيم النقل العام في المناطق الحضرية وتحسين نوعية الخدمة ،وإنشاء مؤسسات النقل الحضري على مستوى المدن الكبرى لتنظيم نشاط النقل .

- تطوير شبكة النقل مابين البلديات ،والنقل المدرسي خاصة في المناطق الريفية والتفكير في ربط شبكة النقل على المدى الطويل بشروع المطار الدولي لبغزول.

-اعتماد وتطوير وسائل النقل العمومي الجماعي بما في ذلك النقل بالسكك الحديدية باعتباره خيارا استراتجيا،يحد من مشاكل الازدحام ،واستهلاك الطاقة ،والبيئة ،والنمو السريع للتنقلات بإقامة قواعد لوجستية..خارج المناطق الحضرية وبالقرب من المناطق الصناعية الكبيرة ومناطق النشاطات وربطها

[1] - الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء ،2008.

بالخطوط المهيكلة لشبكة النقل (طرق السكة الحديدية)-تحسين نوعية الخدمة والراحة للركاب بانجاز دراسات مخطط النقل/المرور للمدن الكبرى التي تعاني من المشاكل المرورية بما في ذلك مدينة المدية ،ودراسة إمكانية إنشاء خط ترامواي لمدينة المدية. ([1])

فالنقل يشكل ضرورة حتمية وعاملا مهما من عوامل الاستقرار والتطور ،بانعكاساته الايجابية على الحركة الاقتصادية وتنقل الأشخاص والبضائع وهو بلا شك مرتبط بالهياكل القاعدية والطرقات يشمل النقل الجماعي ،سيارات الأجرة الفردية والجماعية ،النقل الريفي ،النقل بين الولايات ،ونقل البضائع عبر الطرق.

وتتوفر الولاية على عدة محطات برية للنقل كما تدعم قطاع النقل بمؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري سنة 2012م تشمل خطوط النقل عبر عدة بلديات. ([2])

وفي مجال الصحة :نجد أن ولاية المدية تولي أولوية بقطاع الصحة ،الذي يعمل على تحقيق تغطية للخدمة الطبية عبر مراكزها الحضرية والريفية([3])على المدى القصير .([4]) ،وتوفر من اجل ذلك هياكل صحية مجهزة بمرافق حديثة ، يؤطرها أطباء ومستخدمو شبه الطبي ،منها المستشفيات ،المؤسسات العمومية الإستشفائية والصحة الجوارية ،عيادات متعددة الخدمات ،قاعات العلاج ،وصيدليات .([5])

وتعمل على ترقية جميع المراكز الصحية المتعددة الخدمات سواء على صعيد الموارد البشرية بما فيها القطاع الطبي أو الشبه الطبي أو الوسائل المادية مما يسمح لهذه الهياكل تلبية كافة الخدمات الطبية بما فيها التخصصات التالية : الطب الداخلي ،وطب الأطفال وأمراض النساء والولادة ،الجراحة بالإضافة إلى دعم تقني مناسب (الأشعة والمخابر) لتلبية احتياجات المواطنين مع خلق نقاط جديدة للرعاية الطبية .

وإنشاء دور لمرضى السكري عبر كل دائرة للتكفل الفعال بالمرضى المصابين بالإمراض المزمنة .

[1] ـ مديرية البيئة لولاية المدية ،المرجع السابق الذكر ،ص 36
[2] ـ مديرية السياحة والصناعة التقليدية ، المرجع السابق الذكر، ص 29 .
[3] ـ مديرية السياحة والصناعة لولاية المدية ،ص29 .
[4] ـ مديرية البيئة لولاية المدية ، المرجع السابق الذكر،ص58 .
[5] ـ مديرية السياحة والصناعة لولاية المدية ،ص29.

التكثيف من قاعات العلاج على المدى المتوسط في المناطق النائية والأحياء ذات الكثافة السكانية العالية .

إنشاء مركز للرعاية بمدمني المخدرات .

إنشاء 04 وحدات توليد في المناطق الريفية : السواقي ـ العزيزية ـ أولاد معرف و الشهبونية .

وتم وضع مجموعة من الاقتراحات من طرف المعنيين بقطاع الصحة بولاية المدية :

ـ فيما يخص المراكز الإستشفائية : اقترح الانتقال من 1.3 سرير ل1000نسمة للوصول تدريجيا في أفاق 2030 م إلى سريرين ل1000 نسمة (كهدف وطني).

ـ فيما يخص قاعات العلاج : الانتقال من قاعة واحدة ل 5800 نسمة إلى قاعة واحدة ل 2000 نسمة في أفاق 2030.([1])

وبالنسبة للطب العام تحسين التغطية بالانتقال من طبيب واحد ل 1500 نسمة (معدل الولاية) إلى طبيب واحد ل1000 نسمة كهدف لأفاق 2030 م .

بالنسبة لأطباء جراحة الأسنان ن التغطية بالانتقال من طبيب واحد ل 7000 نسمة (كمعدل الولاية) إلى طبيب واحد ل3500 نسمة كهدف لأفاق 2030م .

أما بالنسبة لأعوان الشبه الطبي تحسين التغطية بالانتقال من عون واحد ل 540 نسمة (معدل الولاية) إلى عون واحد ل350 نسمة كهدف لأفاق 2030 م .

دراسة جارية على مستوى الوزارة للتكفل بالمرضى المصابين بالسرطان بالإضافة إلى إنشاء مستشفى للأمراض النفسية والعصبية في مقر الولاية .

وفي إطار الأمومة والطفولة تم اقتراح أيضا انجاز مراكز للام والطفل .

أما على المدى الطويل : تم اقتراح انجاز 03 مستشفيات تحتوي على 120 سرير في كل من : البرواقية ،قصر البخاري ،و بوغزول.([2])

وعليه فقد عملت ولاية المدية على وضع مبادئ أساسية تقوم عليها السياسة الصّحية سعيا منها لتجسيد حق المواطن في العلاج كما نصت عليه المواثيق والدساتير، من هنا تعمل جاهدة على تسهيل وتنسيق وتقييم تنفيذ البرامج الصحية الوطنية والمحلية، لاسيما في مجال الوقاية العامة، وصحة الأم والطفل، وحماية الصحة في مجالات محددة، والسيطرة على النمو السكاني والتخطيط للأسرة، إلى وتعزيز الصحة الإنجابية وضمان تحديد أولويات الرعاية بما في ذلك

[1] ـ مديرية البيئة لولاية المدية ، المرجع السابق الذكر ،ص58.

[2] ـ المرجع نفسه ،ص ص58،59.

تطوير جميع الإجراءات الرامية إلى تعزيز الرعاية الصحية الأساسية ...فقطاع الصحّة بولاية المدية يحتوي حاليا على 06 مؤسسات عمومية إستشفائية، 07 مؤسسات عمومية للصحة الجوارية ومعهد (01) للتكوين الشبه الطبي، بحيث تغطي صحيا كلّ مؤسسة صحية جوارية والبالغ عددها 64 مصحّة ما معدله 09 بلديات بتعداد 130000 نسمة، في حين فإنّ المؤسسات العمومية الإستشفائية تصل طاقة استيعابها إلى 1286 سرير بحيث تلبي ما معدّل 270 استشفاء مريض جديد و 69 ولادة كل اليوم، و يقدّر عدد المصالح بها 75 مصلحة طبية أما غرف العمليات فيصل إلى 30 غرفة مجهزة بجميع المستلزمات الطبية والجراحية، أما القطاع الخاص فبه 138 طبيب مختص و2016 طبيب عام وجراح أسنان و 170صيدلة موزعين عبر الولاية.

وفيما يخص الصحّة المدرسية فيقدّر عدد وحدات الكشف والمتابعة للمتمدرسين 33 وحدة يؤمنها 47 طبيب عام و 37 جراح أسنان، أما عدد المؤطرين بها قد وصل إلى 42 أخصائي نفساني و 46 شبه طبيين.

كما أن المصالح الصحية للولاية دأبت على تنظيم حملات تحسيسية بمواضيع صحية وقائية جوارية وموضعية بالاشتراك مع عدّة قطاعات كالحماية المدنية، التجارة، الجامعة، التربية عن طريق تنظيم أبواب مفتوحة، أيام دراسية وعبر وسائل الإعلام خاصة وعن طريق أثير إذاعة المدية...

كما تمّ خلال الأشهر القليلة الماضية فتح مصلحة الاستعجالات الطبية الجراحية وإنشاء وحدة الاستعجالات الأمراض القلبية وفتح وحدة العلاج الكيماوي (Oncologie) بالبرواقية، وكذا فتح مصلحة العمليات الجراحية المتكونة من 02 غرف ومصلحة طب الأطفال و حديثي الولادة بعين بوسيف، وسيوضع حيز الخدمة وحدة للعلاج الكيماوي بقصر البخاري خلال سنة 2017. ففي ذات الخصوص تم إنشاء سجل ولائي خاص بهذا الداء تطبيقا لتعليمات فخامة رئيس الجمهورية يتمّ تكوين أطباء في العلاج الكيميائي وخلق خلية إصغاء، توجيه ومرافقة المرضى ... وتعتمد مديرية الصحة والسكان للولاية برنامج صحي من مجموعة من الموارد المشتركة لتحقيق الأهداف المحددة في:البرامج الصحية الوطنية(PNS) ، وتحديد لائحة الأمراض لتبليغ الإجباري وإجراءات التبليغ، على غرار: الكوليرا، حمى التيفوئيد ونظيرة التيفية، العدوى التي تنقلها الأغذية الجماعية، التهاب الكبد الفيروسي، الخناق، الكزاز، السعال الديكي، شلل الأطفال، الحصبة، التهاب السحايا الدماغي، التهاب

السحايا أخرى غير السلي، السل، الملاريا، داء الليشمانيات الحشوي والجلدي، الكيسة المائية، الحمى المالطية، التراخوما...إلخ. ([1])

ومع انقضاء سنة 2016 وبداية 2017 قامت مديرية الصّحة والسكان وبإشراف السلطات المحلية على استكمال وضع حيّز الخدمة إلى نحو ثلاثة وعشرون (23) قاعة علاج ببعض الفرق والمداشر بعد فتحها في عديد المناطق النائية من إقليم الولاية بعد إجراء بعض الترميمات عليها وتوفير كل الإمكانيات البشرية، من أطباء وشبه طبيين وتقنيين ووسائل مادية من تجهيزات ومواد صيدلانية وشبه صيدلانية مع تعيين ممرض مقيم بصفة دائمة بالمرافق لضمان الاستعجالات الأولية، إضافة إلى ذلك تمّ ضبط برنامج دائم للفحوصات الطبية يتم بمقتضاه إيفاد طبيب أسبوعيا، هذا ما سيمكّن على توسيع التغطية الصحيّة عبر هذه المناطق وتقريب الخدمة الصحية من المواطن في القرى والمداشر وضمانها ([2])

وقد قدر عدد سكان في ولاية المدية وحسب الإحصائيات الأخيرة(2015 م) بـ 925.044 نسمة ([3]) ، وتعبر مدينة المدية اكبر مدن الولاية كثافة (أكثر من 134242نسمة) تليها البرواقية (58780 نسمة) ،قصر البخاري(53637 نسمة) ،هذا وان واقع وآفاق السكان لولاية المدية في ظل الإستراتيجية القطاعية : "وباعتبار ولاية المدية تعرف إختلالات داخلية متمثلة في :افتقاد الولاية القدرة على تثبيت السكان خاصة في بعض البلديات الخلل في التوازن في التوزيع المكاني للسكان بين البلديات ،وعدم التوازن بين المناطق الحضرية والريفية ،وتلاشي المناطق الريفية ،وتمركز السكان في المراكز الحضرية الكبرى في المحور الشمال والجنوب. (انظر الملحق رقم - 07 - الصفحة 181 ، 182 والملحق رقم -08 - الصفحة 183 .

ولمعالجة ذلك تم وضع ثلاثة فرضيات ديمغرافية :

1- الحفاظ على استمرارية النمو الديمغرافي كما هو ملاحظ من ناحية النمو والتوزيع ،وهذا الأمر ابرز تفاقم الإختلالات ".

2- البحث عن إستراتيجية إعادة التوازن السكاني من خلال إنشاء ديناميكية تنموية محلية لضمان فرص التنمية المتساوية لجميع البلديات ،وضمان ذلك على المدى الطويل ،وهذا يتطلب التحكم في النمو الديمغرافي في المراكز الحضرية ،والتثبيت التدريجي للسكان في المناطق المعزولة ،وهذا بتدعيمها ببرامج تنموية مناسبة ،وتهيئة الظروف المساعدة على عودة السكان إلى المناطق الريفية ،

[1] - http://www.wilayamedea.dz

[2] - المرجع نفسه

[3] - مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية ، ص 5

وعليه فإن هذه الإستراتيجية تجمع بين تدخلات الدولة والديناميكيات المحلية ،كإستراتيجية تنموية في آفاق 2030م ،وتتطلب شكلا جديدا من التسيير،ولاسيما فيما يتعلق بتوزيع البرامج التنموية التي بادرت بها الدولة ،وهذا بإعطاء الأولوية للبلديات المتخلفة والأقطاب الثانوية ،وتهيئة الظروف الملائمة التي تضمن ظهور المبادرات المحلية .

3- برامج الدولة القادرة على فك العزلة وإعادة هيكلة الفضاءات ،وتستند على

نمو الاقتصاد والديناميكيات التنافسية للمدن والأقاليم ،ولا تضع في المقدمة خيار التنمية القائمة على تآزر الديناميكيات الخاصة بكل إقليم ، بل تفترض أن العامل الاقتصادي هو الذي يكون المحرك الأول في إعادة توزيع السكان ،وهذا عن طريق ظهور أقطاب اقتصادية مهيكلة لأحواض الحياة والعمل .

ولكن لو اعتبرنا هذه الفرضية مثالية فالأخذ بالمنطق الاقتصادي وحده قد يؤدي إلى تفاقم الإختلالات الملاحظة لأنه قد يصعب للمناطق المتخلفة أن تواكب نفس الديناميكية الاقتصادية للأقطاب التقليدية الحالية ،مما قد لا يساعد على التوازن المرغوب.

ونستنتج من هذه الفرضيات أن الفرضية المقترحة بمشاركة الفاعلين (الفرضية 2)أنها فرضية تبدو أكثر واقعية ،وتم اختيارها ،وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية للدولة وحالة الإقليم . ([1])

المطلب الرابع : واقع القطاع السياحي والمائي والبيئي لولاية المدية

إن القطاع السياحي لولاية المدية يتميز بوفرة الثروات، وتشهد الولاية تنوع سياحي ،نذكر منها:

1/ السياحة الثقافية والدينية :([2]) تتألف ولاية المدية بثقافتها التي تعتبر واحدة من أوجه السياحة بصروحها الثقافية ،وبخصوصيات تقاليدها.

وفيما يتعلق بالسياحة الدينية ولاية المدية تنتشر فيها العديد من الزوايا والأضرحة التي تعد معالم دينية قيمة ،إلى جانب أهدافها الدينية والاجتماعية وتعليم القرآن ،كزاوية الشيخ المحجوب ببلدية المدية ،زاوية سيدي الصحراوي بمدينة المدية ،زاوية مسجد بوحمامة العتيق لبلدية العيساوية ،زاوية الشيخ الهادي بن عيسى بوزرة ،زاوية سيدي علي بن شيكاو سيدي أحمد بن منصور

[1] - مديرية البيئة لولاية المدية، المرجع السابق الذكر ،ص ص 9،10 ،22
[2] - المرجع نفسه ، ص ص 37 ، 43 .

بتيزي المهدي ، سيدي بن يعقوب بوامري ،سيدي أمحمد الخيذر بشنيقل ،زاوية الشيخ سيدي علي البعاج بأولاد عنتر وزاوية الشيخ الميسوم بقصر البخاري ،زاوية المسجد ببلدية جواب ،ويوجد العديد من أضرحة الأولياء الصالحين :(ضريح سيدي الصحراوي ،سيدي سليمان ببني سليمان ،سيدي يعقوب بمقورنو ،الشيخ الميسوم بقصر البخاري ،الشيخ الأحمر بوزيان محمد بن عبد القادر).([1])

وتم إتباع إستراتيجية حماية وتثمين التراث الثقافي وذلك بتثمين وإعادة الاعتبار للتراث الثقافي المادي والمعنوي كمعلم وهوية ،وصون وحماية ممتلكات الثقافية بإدماج التراث الثقافي باعتباره عاملا من عوامل التنمية المستدامة للأقاليم ،والحفاظ وتثمين التراث الثقافي التاريخي والأثري ،من خلال تشجيع وخلق أقطاب للأنشطة الثقافية والإبداع الفني والاستغلال المناسب للثروات الثقافية ، وتشجيع السياحة الدينية حول الزوايا ،فيمكن للأخيرة أن تلعب دورا مهما في السياحة الدينية بما في ذلك تنظيم تظاهرات أثناء المناسبات الدينية أو الأحداث المحلية ،و تم اقتراح وضع برنامج تهيئة حتى تتمكن الزوايا من أداء مهمتها الدينية والسياحية ([2])والاجتماعية .([3])

2/سياحة الأعمال والمؤتمرات العلمية.

3/الحمامات السياحية والسياحة الترفيهية وسياحة العبور([4]) إن الحمامات السياحية تعد من المؤهلات السياحية التي تزخر بها ولاية المدية "الحمامات والمنابع الحموية " ذات القيمة العلاجية و الإستجمامية التي تستغل معظمها بطريقة تقليدية ،غير أن هناك العديد من الفرص الاستثمارية لتطويرها،فهي ملاذ مريح وتحتوي مياهها على تركيبة معدنية مفيدة لعلاج الأمراض كالشريان الوريدي، أمراض النساء ،الجلد ، الروماتيزم ... ويعد حمام الصالحين بالبرواقية قطبا للسياحة العلاجية،حمام التوانزة بتابلاط ،حمام العناصر بشلالة العذاورة ،حمام الصواري بأولاد معرف ،حمام ينبوع بلدي بقصر البخاري ،حمام حمادة بالعمارية ،حمام جرداني بعين بوسيف ،حمام سيدي حبشي ببني سليمان ،حمام الشبيكة بالسواقي ،حمام شنيقل بشلالة العذاورة.([5])

وقد تم اتخاذ إستراتيجية إعادة تأهيل وتهيئة الينابيع الحموية في الولاية فهي

[1] ـ مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية ، المرجع السابق الذكر، ص 20-26،27.
[2] ـ مديرية البيئة لولاية المدية، المرجع السابق الذكر ، ص43 ،-48.
[3] ـ مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية ، المرجع السابق الذكر ، ص 20
[4] ـ مديرية البيئة لولاية المدية، المرجع السابق الذكر ، ص 43 .
[5] ـ مديرية السياحة، المرجع السابق الذكر ، ص 16.

تمتلك أكثر من 10ينابيع حموية ذات خصائص علاجية مناسبة (للالتهابات الجلدية والروماتيزم، الأمراض العصبية) فأهمية تدفق بعضها يسمح بخلق قرى سياحية تندرج في إطار السياحة الصحية ويقترح تجهيز هذه القرى السياحية بما يلي :

مرافق فندقية ومراكز علاج متخصصة ،وبنية تحتية للطرق من اجل فك العزلة عن القرى السياحية ،ومراكز استقبال ، ومراكز للاتصالات والمعلومات ،إنشاء محلات ذات نشاط حرفي ،تدعيم هذه المواقع بالطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) ،وإنشاء نظام لاسترجاع مياه الأمطار والمياه الحموية يمكن استغلالها لري المنتجات الزراعية "العضوية " ،وإنشاء حدائق للترفيه والراحة في المناطق المجاورة للقرى السياحية ،إنشاء مدرسة العلاج الشبه الطبي متخصصة في الحمامات . ([1])

وفي السياحة الترفيهية يوجد حظيرة التسلية لبن شيكاو،بحيرة تمزقيدة،منطقة الحمدانية، التخييم في الغابات ...إنها أماكن تفتح بمجالها بابا واسعا للاستثمار السياحي ،فالاستثمار السياحي يمثل السعي الحديث نحو ترقية النشاط السياحي في ولاية المدية أحد الأهداف الإستراتيجية لما لديه من إنعاش إيجابي على أغلب القطاعات ،لتلعب السياحة دورا محركا وفعالا في التنمية واستقبال مشاريع استثمار في القطاع واستغلال هذه الإمكانيات في هذا الخصوص ،فالمدية تتمتع بمواقع طبيعية قل نظيرها ،تشجع على التأسيس لعدة مشاريع سياحية واعدة منها إقامة الفنادق والمطاعم السياحية ،إقامة مدن وحدائق الترفيه والألعاب والأندية الترفيهية،مؤهلات تتيح التمتع وضمان الراحة والاستحمام في ظل وجود الأنواع السياحية..(السياحة الجبلية ،الصيد ،التجوال والتخييم،السياحة الترفيهية، يضاف إليها المواقع الأثرية والمعالم التاريخية والدينية وصناعاتها وحرفها التقليدية الجذابة ،السياحة الثقافية التي تتمثل في الاحتفالات والمواسم المحلية كلها إمكانيات تؤهلها لتكون قطبا جذابا للسياح،على أن تضمن لزوارها حسن الضيافة والاستقبال ،وكذا الاستثمار في الفلين واستغلاله وتصديره ([2]) وتعزيز المواقع الطبيعية بإعادة التأهيل والتي تستند على:التصنيف إلى مناطق التوسع السياحي (ZET)،مواقع السياحية ،والغابات أو مناطق المحمية.

وإنشاء حدائق تسلية مع حدائق حيوانات مصغرة ،وإنشاء مسارات للمشي وركوب الدراجات ،وسوف تؤثر على المواقع التابعة للبلديات التالية (تمزقيدة-

[1] ـ مديرية البيئة لولاية المدية، المرجع السابق الذكر ، ص 48،49.

[2] ـ مديرية السياحة والصناعة التقليدي لولاية المدية ، المرجع السابق الذكر ، ص 16 - 21.

الحمدانية –بن شيكاو-أولاد عنتر...)

4/حماية وتهيئة المناطق السياحية تعتبر أولوية (مناطق التوسع السياحي) ([1]) ،ومناطق التوسع السياحي تعد من عوامل الجذب السياحي العديدة والمتنوعة التي تتمتع بها ولاية المدية ،موقعها ومناخها المميز،تؤهلها لتستقبل مشاريع سياحية واعدة وتخصص ضمن أهدافها مواقع للتوسع السياحي تضعها تحت تصرف المهتمين بالاستثمار في هذا القطاع وتثمينه منها:منطقة تبحرين التي تتمتع بمناظرها الجبلية الجذابة وهوائها النقي ،غاباتها الكثيفة ،وثروتها الحيوانية والنباتية المتنوعة،منطقة أولاد عنتر التي تمتاز بغاباتها الشاسعة ،مياهها العذبة ومناخها المريح، توجد بها مغارات طبيعية ،منطقة فج الحوضين التي تنتشر بها أشجار الصنوبر،البلوط،والأحراش،وكذا حيوانات وطيور برية ،منطقة الكاف لخضر بدائرة عين بوسيف ،منطقة الفرنان بالبرواقية ومنطقة بوغزول بالشهبونية وهي منطقة سياحية واعدة من المنتظر أن تجلب استثمارات في مختلف المجالات.([2])

5/جعل البيئة في صلب التنمية السياحية

6/النقل والخدمات ومرافق الاستقبال :تعد حتمية لا بد من مراعاتها ([3]) ،فالهياكل السياحية في المدية هي متنوعة ،توفر للزائر كل شروط الراحة لقضاء أوقاته ،حيث توجد مؤسسات للاستقبال السياحي في الخدمة منه الفنادق ،المطاعم،الوكالات والجمعيات السياحية .([4])

7/بالإضافة إلى تحديد إستراتيجية دمج مكونات البيئة السياحية (التراث المادي والمعنوي)

8/تطوير السياحة البيئية (التنوع البيولوجي،والطاقة المتجددة والزراعة العضوية والمنتجات المحلية).

وهذا يتطلب تهيئة الظروف الملائمة من خلال تجسيد الإجراءات التالية:

- فك العزلة على المناطق السياحية عن طريق تهيئة الطرق ،وتزويد المناطق بالمياه الصالحة للشرب ومياه الري (الزراعة العضوية)

[1] – مديرية البيئة لولاية المدية، المرجع السابق الذكر ، ص43- 46
[2] - مديرية السياحة، والصناعة التقليدي لولاية المدية، المرجع السابق الذكر ، ص 21.
[3] - مديرية البيئة لولاية المدية، المرجع السابق الذكر ، ص 43
[4] - مديرية السياحة، المرجع السابق الذكر ، ص 21.

- تهيئة البنية التحتية السياحة والترفيه مع البحث في كيفية انسجام الأنماط

العمرانية مع المناظر الخلابة الطبيعية من خلال استعمال مواد البناء التقليدية المحلية (الخشب ،الحجر)

- نظام لاسترجاع مياه الأمطار ونظم تصفية المياه القذرة .

- اعتماد طاقة نظيفة متجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) في المواقع الطبيعية والمحطات السياحية

- تدعيم التنوع البيولوجي من خلال تربيته في المحميات الطبيعية ،وإنشاء حديقة الحيوانات ومراكز للصيد ،وتهيئة المساحات الخضراء واللوحات الجدارية والينابيع والمراحيض العمومية.

- تشجيع الحرف اليدوية المحلية والمنتجات "العضوية " ([1]) ،فمن الحرف اليدوية والصناعة التقليدية التي تعد تراث يحاكي الأصالة لولاية المدية فهي تعتبر أحد الدعائم الأساسية في السياحة ،وواحدة من المؤهلات الهامة التي تزخر بها الولاية بلمستها المحلية التي تحمل الكثير من الدلائل الاجتماعية والحضارية والثقافية نجد صناعة الخزف الفني ،صناعة الحلفاء والسلال ،صناعة الطرز على القماش،الصناعة الصينية والفخارية ،نسيج الزرابي ،نقش زخرفة الخشب،اللباس التقليدي([2]) ،النحت على الجبس،الحدادة الفنية ... و الإستراتيجية في هذا المجال تهدف إلى تنويع المنتوج الحرفي([3]) في مثل كل هذه الأنواع .

وفيما يتعلق بالآثار والمعالم التاريخية لولاية المدية ،والتي تعد شواهد حضارية ومعمارية تاريخية وثقافية ذات معالم مميزة بهندستها المعمارية وتصاميمها ومن بينها،مدينة أشير بعين بوسيف جنوبا بمسافة 10كم على الطريق الوطني رقم 60،وصنف الموقع كمعلم تاريخي في 1968م مدينة رابيديوم ببلدية جواب على بعد 75كم عن مقرها،ولاية المدية صنفت كمعلما اثريا في 1968،خربة السيوف وتقع جنوب دراق ،مدينة أوزينازا ببلدية سانق بدائرة قصر البخاري والحمامات الرومانية ،والمقبرة الجنائزية بالمفاتحة ،دار الأمير عبد القادر ،حوش الباي ،القصر العتيق ،خان بن شيكاو ،حصن بوغار ،باب الأقواس ،منارة الجامع الأحمر ،منارة الجامع العتيق ،متاحف الزاويا و

[1] ـ مديرية البيئة لولاية المدية، المرجع السابق الذكر ، ص 43- 45.
[2] ـ مديرية السياحة، المرجع السابق الذكر ، ص 22 ،23 .
[3] ـ مديرية البيئة لولاية المدية، المرجع السابق الذكر ، ص 45 .

الأضرحة ([1]) ،ومن أجل ذلك تم تسطير برامج لترميم الآثار التاريخية.

وعليه يجب البدء في برامج البحوث والحفريات الأثرية وذلك من أجل تصنيف مواقع أخرى وهذا في إطار إستراتيجية إعادة تأهيل المواقع الأثرية وذلك بتهيئة الطرق لفك العزلة على المواقع الأثرية وترميم الآثار ،وإنشاء قرى سياحية ومراكز حرفية في المواقع المقترحة كالمدينة الإسلامية الأشير ومعلم جواب ،وتطوير الاتصالات والمعلوماتية من خلال وسائل الدعاية المتعددة . انظر الملحق رقم - 09 - و-10 - الصفحة 184 ،185 .

هذا ويعد التسويق السياحي أحد الركائز والأسس التي تستند السياحة الحديثة عليها فهو الذي يحدد التدابير اللازمة لترقية صورة السياحة عن طريق تحسين جودة المنتجات والخدمات وتشجيع الاستثمار وتطوير الشراكة في مجال السياحة ،وتضمن جودة المنتجات والخدمات عن طريق تكوين مختلف العمال والفاعلين في مجال السياحة وخلق الإطار المناسب لظهور مدعين أكفاء لتعزيز صورة السياحة واعتماد التبادل الدولي في مجال السياحة وتدعيم الاتصالات السمعية البصرية التجارية بالإعلانات ورسم المنتجات المحلية وتصنيف المؤسسات الفندقية حسب جودة الخدمات.([2])

تخطو ولاية المدية خطوات ثابتة في مجال تطوير نسيج قطاع السياحة من خلال توفير مناخ مناسب لتطويرها بمفهومها الشامل حتى تُبرز مكتنزاتها الثقافية والتراثية والحضارية والتاريخية والطبيعية... ونظرا لتمتعها أيضا بمقومات سياحية هامة مما يؤهل المنطقة لتكون وجهة لاستقطاب استثمارات مهمة في المستقبل القريب في هذا الشأن، فهي تتميز بتنوع مناخي يعطيها لمسة متفردة وتزخر بحزام غابي ثري، بالإضافة إلى تواجد العديد من الأماكن الأثرية والمعالم التاريخية المترامية عبر كامل تراب الولاية في حقبات تاريخية متنوعة التراث والعمارة .

كل هذه المقومات جعلت من قطاع السياحة بالولاية مجالاً لاستثمارات هامة كاستغلال الثّروة الغابية بتهيئة مساحات التّسلية والترفيه وتثمينها بهياكل سياحية في منطقة بن ش يكاو ومنعرجات شفة وأعالي الضاية بتمزقيدة وبغابة أولاد عنتر، إلى إنشاء هياكل حضرية وفندقية متعددة بالبرواقية والعمارية، فاستغلال المناطق الأثرية بالولاية مثلما هو بمنطقة أشير وسانق وجواب، وإنجاز مركبات سياحية في المناطق الحموية... مما سيساعد هذا على تطوير غيره من

[1] ـ مديرية السياحة، المرجع السابق الذكر ، ص 17- 19-20

[2] ـ مديرية البيئة لولاية المدية، المرجع السابق الذكر ، ص 47-50 .

القطاعات خاصة قطاعات البنية التحتية مثل النقل والاتصالات، والكهرباء والمياه، والخدمات المالية، والزراعة والصناعات التحويلية.

ففي إطار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي يهدف إلى حماية و تثمين الإمكانيات الطبيعية والثقافية لإقليم الولاية الخمسة أقطاب سياحية، منها اثنان مهيكلان وثلاثة أخرى مكملة، سمح هذا التنظيم الجديد من مسح وخلق توازن إقليمي وتحديد الشّعب السياحية الرئيسية والثانوية التي يمكن الاعتماد عليها لدفع الحركية السياحية للولاية، حيث حدّدت عمليات النهوض بالسياحة في الولاية إلى ما يلي :

-إنجاز عدّة مشاريع استثمارية سياحية من بينها: فنادق بخمسة نجوم في كل من المدية وبوغزول، ومراكز عطل في كل من جواب وتمزقيدة، ومخيمات للشباب في بلدية بن شكاو وحناشة ومنطقة تبحيرين، وقرية سياحية بالحمدانية

-إنجاز مطاعم مصنفة وراقية بالمدية و بوغزول.

-تخصيص مساحات للصّيد البري في كل من أولاد بوعشرة، دراق وبعطة.

- تهيئة غابات للتسلية كغابة أولاد هلال، أولاد عنتر، جواب، بوشراحيل وأولاد بوعشرة.

-إنشاء مساحات وفضاءات لبيع المنتوجات التقليدية على حواف الطرق الوطنية رقم 01، 18، 08.

-إعادة تأهيل و ترميم المناطق الأثرية كالقصر العتيق بقصر البخاري، والمدينة القديمة للمدية (قصبة المدية) .

وسجلت الولاية في مجال الصناعة التقليدية عدّة إنجازات، و تمثلت هذه الانجازات فيما يلي :

- إنجاز ساحة للصناعة التقليدية ببلدية تمزقيدة: وهي تشهد تنوعا في المنتوج وتنافسا في النوعية .

- إنجاز فضاء للصناعة التقليدية ببلدية بوغزول: الذي ينتظر منه أنه يصبح معلما لمستقبل المدينة ذات البعد الاقتصادي و السياحي.([1])

[1] - http://www.wilayamedea.dz

كل هذه الإنجازات من شأنها إعطاء تفعيلاً لدور السياحة في تعظيم الميزة النسبية والتنافسية للولاية كمنطقة جذب سياحي، كما يمكن أن تساهم في تحقيق تنمية منسجمة مع مختلف فروع نشاطات الصناعة التقليدية وفي ترقية أنظمة الإنتاج المحلي عن طريق استغلال القدرات الكامنة المتوفرة كعامل من أهم عوامل التنمية المستدامة . ([1])

و قطاع الموارد المائية لولاية المدية: يعد مطلبا أساسيا لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء ،لذلك تتوفر ولاية المدية على ثروات مائية مختلفة نظرا لموقعها الجغرافي وطبيعة مناخها منها :السدود ؛على غرار سد بوشاحيل المصنف حسب اتفاقية رامسار كمنطقة محمية رطبة ،يكتسب أهمية اقتصادية ،بيئية ومناخية وايكولوجية باستقطابه مختلف أصناف الطيور المهاجرة ،وتنوع النباتات المحيطة به .نجد أيضا سد بوغزول،البحيرات ،الودية والينابيع ،المياه الجوفية . تضمن هذه الموارد نسبة ربط معتبرة بالمياه الصالحة للشرب عبر كامل إقليم الولاية ،يضاف إليها المنشات كمحطات المعالجة والتصفية ([2])،حيث تم في إطار مشروع التزويد بالمياه الصالحة للشرب من سنة 2010م - 2014م فتح قنوات للماء بقدرة 294581 مل،وانجاز ثمانية (08) من محطات الضخ،وإعادة تأهيل ثلاثة (03) من محطات الضخ ،وانجاز أربعون (40) خزانات للمياه بقدرة استيعاب تقدر ب 24550 م³،وانجاز سد صغير على مستوى واد سير ببلدية العوينات دائرة عين بوسيف سنة 2010م ، وانجاز مشروع سد صغير على مستوى واد بوطيبة بلدية مغراوة دائرة العزيزية سنة 2015 م تم انتهاء الأشغال عليه ، وفي سنة 2015 م وفي إطار نفس المشروع تم فتح قنوات المياه بقدرة 125700 مل ، ،وانجاز محطة واحدة(01) من محطات الضخ ،وإعادة تأهيل اثنان (02) من محطات الضخ ،وانجاز ستة (06) خزانات بقدرة استيعاب تقدر ب 2400م³،انجاز سد صغير على مستوى واد رماضة بلدية بوسكن دائرة بني سليمان ،وانجاز سد بوكموري بلدية عزيز دائرة عزيز ،([3])

وعليه فمن المشاريع المنجزة على مستوى الولاية من 2010م -2015م:

ففي السداسي الأول لعام 2010م تم فتح قنوات بتحديد 850 متر طولي و 1200من القنوات في مجال الحماية من الفيضانا ت ، وفي السداسي الثاني تم

[1] ـ المرجع نفسه

[2] مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية ،د س ن ، ص 28.

[3] ـ مديرية الري لولاية المدية .

فتح قنوات بتحديد 740 م ط في كل من المدية ،العمارية راع السمار ، عزيز ،وتحديد 1700 م ط للحماية في كل من : وامري ،عزيز قصر البخاري، أولاد إبراهيم .

وفي مجال الري الفلاحي:انجاز 03 محاجر مائية في كل من سيدي زيان ،تمزقيدة ، الزوبيرية ذو سعة 0,50ملم³.

أما في ما يخص محيطات السقي :دراسة إعادة وتوسيع محيط السقي بالعداورة على مساحة 720 هكتار .

أما الحصيلة لسنة 2011فانه وفي السداسي الثاني تم فتح قنوات بتحديد 2342 م . ط في كل من قصر البخاري ،شلالة العذاورة،و تحديد قنوات حماية من الفيضانات ب 1220 م .ط في كل من تابلاط ،وامري ،قصر البخاري .

أما في سنة 2012،فقد تم فتح عدد من القنوات 595+ 2353.5 +147+[865,9 + 745] في قصر البخاري،بوغزول،حربيل ،أولاد دايد ، المدية .وللحماية تم تحديد 300م.ط +1130 +300+150 في الميهوب الشنيقل ،شلالة العذاورة ، قصر البخاري ،المدية ، وامري ، العمارية ، البرواقية ، تابلاط ، بئر عابد، وفي سنة 2013فتم تحديد القنوات 1477 +5359+ 5228 فالبلديات المعنية هي المدية ،عين اوقصير ، الشنيقل،سيدي نعمان الزوبيرية وبرامج الحماية ضد الفيضانات 290 + 1000 + 3430 في البلديات المعنية ،جواب ، بئر عابد ،عين أو قصير، سغوان ، وامري.

وفي سنة 2014م تم انجاز 2387م.ط (400-100)في أم جليل، تابلاط ، خمس جوامع .وللحماية من الفيضانات 500 م ط في الربيعية ، سغوان ، ومن شهر افريل ـ جوان تم انجاز قنوات بتحديد 6205.4 م ط(315-200)في بلدية أم الجليل ، تابلاط ،خمس جوامع ، السواقي ، وامري ، جواب ،المدية وللحماية من الفيضانات تم انجاز 400 م ط في سغوان ، بئر بن عابد ، وامري ، العزيزية ، جواب .([1])

وفي سنة 2015 ومن جانفي ـجوان انجاز قنوات حيث تم تحديد 5914 م ط (قطر 300مم - 1500مم) في بلدية بن شيكاو ،عين بوسيف ،قصر البخاري شلالة العذاورة ،العمارية ، عين اوقصير، ولحماية الأودية تم تحديد 500م ط في أولاد دايد بني سليمان .

[1]- المرجع نفسه

ومن جويلية ـ ديسمبر تم فتح قنوات بتحديد 2055,50م ط في كل من بلدية بن شيكاو ،شلالة العذاورة ، العمارية ،البرواقية ،المدية ،و انجاز محيط السقي لهضبة بني سليمان على مساحة 2000 هكتار(نسبة التقدم 80%)، وفي مجال التطهير في سنة 2014م تم انجاز حوالي 14500 م/ط من شبكة التطهير في المدن التالية :شلالة العذاورة ،عين بوسيف ،سغوان،مزغنة،العمارية ،البرواقية .،وتم تسطير برنامج لدراسة مخططات التوجيه لشبكات التطهير عبر الولاية .

أما فيما يخص دراسة أنظمة التطهير فتم تسطير برنامج لذلك يخص المراكز الحضرية حسب الأولوية ، وعل ضوء ذلك انطلقت أشغال انجاز محطات تصفية بالنسبة لمدينة تمزقيدة (4500مكافئ ساكن).

وفي سنة 2016 م تم فتح قنوات المياه بقدرة 496414 مل ، وانجاز خمسة(05) من محطات الضخ ، وإعادة تأهيل واحدة (01) من محطات الضخ وانجاز ستة (06) خزانات للمياه بقدرة استيعاب تقدر ب 1600 م³، ولم يتم إنجاز أو رسكلة أي محطة لمعالجة المياه .([1])

وكل انجازات هذا القطاع تهدف الولاية من خلالها تنفيذ إستراتيجية تلبية الاحتياجات من هذه المادة الحيوية ،ذلك أن سيناريو إعادة التوازن ـ الذي انتهجته الولاية في جميع القطاعات لتحقيق التنمية المحلية ـ "يستلزم تلبية احتياجات كبيرة من المياه ،وتوزيعا جديدا لهذه الاحتياجات .

فإذا كانت الأهداف المسطرة من طرف القطاع (الآبار الجديدة ، التحويل) ملبية لاحتياجات بعض البلديات ،فان الكثير منها خاصة النائية لاستفيد من المساهمات الجديدة ،والتي من الضروري التكفل بها إذا كنا نريد تحقيق هدف إعادة التوازن ، لتصحيح عملية التوزيع لجعل الماء عنصر ضمان لبداية عملية إعادة التوازن بالإضافة إلى حجم المياه المخصصة للشرب والتي تقدر بنحو 47.07هم³ في السنة ،فان الاحتياجات الإضافية المتوقعة بحلول عام 2030 ستكون 35,36هم³ في السنة.

واقع إستراتيجية القطاع :

ـ توفير المياه كما ونوعا للاستخدامات المختلفة .

ـ الإنصاف في التوزيع .

[1]ـ المرجع نفسه .

ـ الاقتصاد في استغلال الموارد المائية .

ـ استرجاع وإعادة استخدام المياه المعالجة .

ـ تسيير وصيانة المنشآت المائية .

ـ مكافحة تلوث المياه .([1])

ومن ضمن المشاريع المستقبلية للبرنامج الخماسي م 2015-2019م فقد استفادت مديرية الموارد المائية من مشاريع ،توسيع شبكة صرف المياه عبر البلديات،وانجاز شبكة صرف المياه عبر المناطق الريفية ،وانجاز محطة تصفية أحادية الكتلة للجهة الشمالية لمدينة المدية ،ودراسة انجاز المجمعات الرئيسية للتطهير لبلديتي المدية وقصر البخاري .([2]) ،وبالنسبة للاحتياجات المائية المستخدمة في السقي لولاية المدية: باعتبار أهداف قطاع الزراعة تتمثل في زيادة المساحات المروية إلى حوالي 1300 هكتار بحلول عام 2015م ،والتي انتقلت من 9768.25هكتار في عام 2009م ال11056 هكتار في عام 2010م .فهذا الرقم يعني أن الزراعة المروية لن (لم)تعرف تحولا كبيرا ،وبالتالي فانه يمكن تلبية الاحتياجات المائية (2010م -2015م)بكل سهولة في حالة تكفل أهداف القطاع بهذه الاحتياجات.

ومع ذلك فقد سجل قطاع الري سلسلة من الاقتراحات ترجح زيادة كبيرة في المساحات المروية،والتي سوف تغير المشهد الزراعي والسماح بظهور ديناميكيات ريفية لتحقيق إعادة التوازن ،والقدرة التنافسية النسبية لبعض الأقاليم.

أما الاحتياجات المائية المستخدمة في الصناعة بولاية المدية تقد ر بحوالي 2400م³ في اليوم الواحد ،كما يتم تجميع فروع النشاطات في الولاية في ثلاث 03 مجموعات ،طبقا لمعدلات النمو المتوقعة لكل مجموعة :

- ✓ الصناعة الغذائية (+3%سنويا)
- ✓ الصناعات الميكانيكية والكيميائية ومواد البناء (+1 %سنويا)
- ✓ صناعة الجلود والنسيج والخشب (+0.5% سنويا)

ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار تطوير الهياكل الصناعية الموجودة وإنشاء وحدات جديدة ،فان التوقعات المستقبلية لاحتياجات هذا القطاع من الماء قد تكون اكبر ولهذا لابد من اتخاذ إجراءات حكيمة للتوفيق بين الاحتياجات حسب الاستعمال

[1] ـ مديرية البيئة لولاية المدية ،المرجع السابق الذكر ،ص ص59،60

[2] ـ مديرية الري لولاية المدية .

(المياه الصالحة للشرب ،السقي ،الصناعة).([1])

أما المشاريع المسجلة ولم تنجز (مجمدة)

ـ حماية مدينة أولاد معرف من الفيضانات .

ـ انجاز قناة الحماية بمدينة قصر البخاري .

للعلم أن برنامج 2015 تم تجميد (04) عمليات منه .

دفتر الشروط الخاص بمشروع تكملة انجاز قناة التطهير بالبرواقية تم تجميده ([2])

وفي المجال البيئي " البيئة ": لقد أكد المشرع الجزائري في العديد من القوانين على ضرورة حماية البيئة وكل ما تتضمنه من موارد طبيعية ؛لان التنمية ..تقتضي تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي من جهة ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على إطار معيشة السكان .([3])، وفي إطار الجانب البيئي وتسيير المخاطر الكبرى بولاية المدية لقد تم إتباع مجموعة من استراتيجيات في هذا المجال نذكر من بينها:

1ـ معالجة النفايات :

أ ـ معالجة النفايات المنزلية: انظر الملحق رقم ـ 11ـ الصفحة 186 .

ولمعالجة هذه الفئة من النفايات تم اقتراح الإستراتيجية التالية :

ـ الوقاية والحد من إنتاج النفايات وخطورتها على مستوى المصدر .

ـ إعادة استعمالها إذا كان ذلك ممكنا
ـ استرجاعها إلى أقصى حد

وعليه يجب إتباع الخطوات التالية :

- الوقاية والحد من إنتاج وتفاقم أضرار النفايات على مستوى المصدر

؛بتنظيم الفرز،والجمع ،ونقل ومعالجة النفايات .

[1] ـ مديرية البيئة لولاية المدية ، المرجع السابق الذكر ،ص 60.
[2] ـ مديرية الري لولاية المدية .
[3] ـ مقليد سعاد ،**قرارات التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون إداري ، غير منشورة ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الموسم الجامعي 2013م /2014م ،ص 6.

- استرجاع النفايات من خلال إعادة استعمالها ورسكلتها أو إجراءات أخرى للحصول من هذه النفايات على مواد قابلة لإعادة الاستخدام أو الحصول على طاقة من خلال المعالجة البيئية للنفايات .
- إعلام وتوعية المواطنين حول مخاطر النفايات وتأثيرها على الصحة والبيئة ،والتدابير التي يجب اتخاذها للحد أو التقليص من هذه المخاطر

ب ـ النفايات الصحية : إذ يجب معالجة النفايات الصحية دون مزجها بالنفايات المنزلية .

ـ وستتحمل مسؤولية معالجتها والتخلص منها المؤسسات المنتجة له.

ـ وهناك حاجة إلى وضع محرقة مشتركة لجميع المرافق الصحية .

ج ـ النفايات الخاصة : وفقا للقوانين ،لا يمكن أن تتم معالجة النفايات الخاصة إلا في مرافق مرخصة من قبل وزارة البيئة وفقا للوائح المسطرة ،حيث يجب مسيري و/ أو أصحاب النفايات الخاصة ضمان أو توفير الضمان لتسيير نفاياتهم الخاصة ،واخذ كل الإجراءات لمنع خلط النفايات الخطرة مع النفايات الأخرى،و ينبغي القيام بوضع مخطط توجيهي من طرف المصالح المعنية بالبيئة ،كإستراتيجية لمعالجة النفايات الخاصة الخطرة .ويسمح هذا المخطط بمعرفة وبصورة دقيقة نوعية النفايات الخطرة والخطوات العملية لمعالجتها أو التخلص منها .

ـ وعليه تم إنشاء وكالة متخصصة لهذه الفئة من النفايات .

2ـ إشكالية تسيير المياه القذرة :

- يقدر طول شبكة الصرف الصحي في ولاية المدية حوالي 314 كم،يمثل معدل الربط بالشبكة 95% في المناطق الحضرية و 85% في المناطق الريفية . ([1])
- من حيث البنية التحتية لمعالجة المياه القذرة ،تستغل الولاية محطة واحدة لمعالجة المياه القذرة في المدية بواد لحرش والتي دخلت حيز التنفيذ منذ 2007 م ([2])،وذات قدرة استيعابية تقدر بما يعادل 162500 نسمة بسرعة تدفق تبلغ 26000 م³ في الدقيقة .([3])

[1] ـ مديرية البيئة لولاية المدية المرجع السابق الذكر ، ص 61-63 .
[2] ـ مديرية الري لولاية المدية .
[3] ـ مديرية البيئة لولاية المدية ، ،ص63.

محطة التصفية بنظام (lagunage) بتمزقيدة (4500 مكافئ ساكن) "نسبة الأشغال فيها 50%.

تجديد وتوسيع شبكات التطهير :حيث مست أهم الأشغال بلديات : الزوبيرية ،سغوان ،وامري ،تابلاط ،المدية ،العمارية ،خمس جوامع بوغزول ،السواقي ،البرواقية ،أم الجليل ،قصر البخاري ،بن شيكاو ،سيدي نعمان ،وزرة ،عين بوسيف .([1]) ، وهذا يبقى غير كافي.

4 ـ تسيير المخاطر الكبرى كالمخاطر الزلزالية ،ومخاطر الفيضانات ،ومكافحة التصحر ،ومكافحة الجراد .([2])

فأهم أشغال حماية المراكز الحضرية من الفيضانات تتمثل في :

- ✓ انجاز قنوات لحماية المراكز الحضرية (العمارية ،الربعية ، البرواقية ،بئر بن عابد ،شلالة العداورة و أولاد دايد)
- ✓ تغطية الأودية المارة عبر المراكز الحضرية ،ويتعلق الأمر بـ : واد مريران بالمدية ،واد سيدي علي وواد بوعلاق بوامري ،وبعض الأودية التي تصب بواد الشلف .

تهيئة الأودية عبر المراكز التالية : تهيئة كل من واد الحد ـ بلدية تابلاط ،واد بوزاغو ـ بلدية سبت عزيز ،واد الخراشفية ـ بلدية أولاد براهيم ،واد جواب ـ بلدية جواب ،واد مسواقي ـ بلدية سواقي ،واد بولولو ـ بلدية بني سليمان ،واد المالح ـ بلدية ثلاثة الدوائر ،واد الطيارة ـ بلدية العمارية ، واد سغوان ـ بلدية سغوان ، واد الشنيقل ـ بلدية شنيقل ، واد سيدي زيان ـ بلدية سيدي زيان ، واد عين اوقصير ـ بلدية عين اوقصير .

وفيما يخص حماية المدن من الفيضانات ،وتبعا للبرنامج المسطر فقد تم الانتهاء من الأشغال عبر بعض المراكز الحضرية منها : البرواقية ، العمارية ،جواب ، الربيعية ، سغوان ، وامري و شنيقل.
في انتظار الانتهاء من أشغال الحماية للمراكز التالية : ثلاثة دوائر وأولاد دايد .
مع الإشارة لمشروع انجاز محطة الرفع للقرية الجديدة لمدينة بوغزول التي تهدف لتفريق مياه الأمطار خارج المحيط العمراني .
ونظرا للأهمية الكبرى لحماية مدينتي بني سليمان و تابلاط من الفيضانات فان مديرية الموارد المائية خصصت غلاف مالي معتبر لانجاز أشغال حماية

[1] ـ مديرية الري لولاية المدية .
[2] ـ مديرية البيئة لولاية المدية ص ص63،64

هذين المدينتين .([1])

لقد بات من الضروري الحفاظ على البيئة وحمايتها من كل صنوف التلوث لحماية الإنسان وكل الكائنات الحية واعتناءً أيضا بالموارد الطبيعية للأرض لضمان مستقبل للجميع... فانطلاقا من أهمية الحفاظ على البيئة واستمرارية ديمومتها أضحى الموضوع من ضمن أهم القوانين والنصوص الملزمة لذلك، على غرار القوانين المتعلقة بحماية البيئة واللّوائح المتعلقة بالتنمية المستدامة والحفاظ على التنوع الحيوي والمحميات الطبيعية وغيرها، من هنا وجب إيجاد آلية ترتقي بهذا الفضاء الحيوي من خلال مخطط توجيهي يؤطر عملية تأثير العناصر الطبيعية والاصطناعية التي تحيط بالكائنات الحية والتي تشكل إطارها المعيشي، وإلى خلق تناغم السلوكيات اليومية للمواطن مع هذه البيئة لتشكل في مجملها حداً للتلوث والتدهور البيئي.

إنجازات الولاية للخماسي 2010-2014:

- مخطط تهيئة إقليم الولاية.

- مخطط التجانس الحضري للتجمعات السكنية لبلدية قصر البخاري .المخطط التوجيهي لتسيير النفايات لـ 15 بلدية: المدية،البرواقية، أولاد ذايد، قصر البخاري، سانق، مجبر، زوبيرية، بوغزول، بوغار، بني سليمان، بوسكن، القلب الكبير، تابلاط، مزغنة والحوضين.

- الخرائط الاجتماعية الحضرية لـ 05 بلديات: قصر البخاري، عين بوسيف، شلالة العذاورة، الشهبونية و عزيز.

-الخريطة العقارية الحضرية لـ 03 بلديات: قصر البخاري، الشهبونية و عين بوسيف.

- تعميم التربية البيئية في المدارس (تم إنشاء نوادي بيئية مدرسية).

-إنشاء المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني.

- دخول مركز الردم التقني لبلدية المدية في الإستغلال.

- غلق المفرغة العمومية للبرواقية.

- تصنيف بحيرة بوغزول كمنطقة رطبة: مساحتها 1000 هكتار و تستقبل 13.000 طير من 20 صنف،تصنيف بحيرة ضاية بتمزقيدة كمنطقة رطبة ،

[1] ـ مديرية الري لولاية المدية.

بالإضافة إلى المنجزة سنة 2014، فقد تمّ تجهيز مفرغات مراقبة بكل من بلدية عين بوسيف، شلالة العذاورة و الشهبونية... ووضع حيز الخدمة لمركز الردم التقني لبلدية المدية على مستوى مفرغة ذراع السمار، ويتمّ إنجاز مركز فرز النفايات بقصر البخاري، وإنجاز و تجهيز 03 مفرغات مراقبة بكل من بلدية عين بوسيف، شلالة العذاورة، الشهبونية، وإنجاز مركز للردم التقني ببلدية الزوبيرية و قصر البخاري، والقضاء على المفرغات العشوائية لمدينة المدية، إضافة إلى وضع حيز الخدمة لدار البيئة... ([1]) ،هذا وقد تم تسجيل مشاريع كبرى تستفيد منها ولاية المدية ،تدعيما لجميع القطاعات ،ونذكر منها :

- المدينة الجديدة لبوقزول (3500000ساكن)

- تحويل المياه من كودية أساردون.

- التحويل الكبير المتوقع للمياه من الجنوب على المدى المتوسط والبعيد .

- مشروع السكة الحديدية الرابط بين بومدفع - الجلفة .

- مشروع الهضاب العليا للسكك الحديدية .

- الطريق السيار الرابع (04) الرابط بين برج بوعريريج - خميس.

- الطريق السريع للهضاب العليا .

- عصرنة وازدواجية الطريق الوطني رقم (01).

وهذه المشاريع هي فرصة للتواصل والارتباط الإضافي بين الشرق والغرب ،الشمال والجنوب من الأقاليم،والسماح للكثير من البلديات للخروج من عزلتها ([2]).

[1] - http://www.wilayamedea.dz

[2] - مديرية البيئة لولاية المدية ، المرجع السابق الذكر ،ص 20.

المبحث الثاني :الرهانات واقتراحات

إن رهانات ولاية المدية تتمثل في خمسة (05) رهانات رئيسية للتهيئة والتنمية المستقبلية للإقليم ولاية المدية

المطلب الأول :الرهانات

إن الرهانات التي افرزها التشخيص الإقليمي لولاية المدية تتمثل أساسا في:

ـ الرهان الاقتصادي :تجسيد إستراتيجية تنموية محلية ترتكز على قدرات وثروات البلديات قصد ضمان ديناميكيات إقليمية على المستوى المحلي تكمل وتدعم الاقتصاد الإقليمي .

ـ رهان جاذبية الإقليم : الاعتماد على نقاط القوة لإقليم الولاية ،وكل مؤهلاته لانجاز مشاريع مهيكلة تحقق من خلالها جاذبية المنطقة تسمح بمواجهة الأقاليم المنافسة من المناطق الأخرى المجاورة .

ـ رهان التوازن الإقليمي : الحد من الإختلالات الكبرى عن طريق التحكم في النمو الحضري في المدن الرئيسية الثلاث الموجودة على طول المحور شمال ـ جنوب وذلك من خلال خلق الظروف الملائمة تسمح بظهور أقطاب توازن جديدة شرق ـ غرب وداخل الإقليم .

رهان التنمية المستدامة : وضع خطة عمل تساعد على الحفاظ على الموارد الطبيعية والتسيير البيئي والحد من المخطر الكبرى.([1])

ـ الرهان الاجتماعي والتنمية البشرية :إعداد مشروع تنموي يضمن إشراك كل الفاعلين ،وهذا لتجسيد التكامل والتنسيق بين الإقليم والقطاعات ،مما يسمح بالتماسك ،التضامن والإنصاف الاجتماعي . وان مخطط تهيئة الإقليم لولاية المدية في أفاق 2030م يحدد عددا من الأهداف وفقا لمبدأ التوازن والتنمية المستدامة وهذه الأهداف،والبرامج المسطرة تسمح بتحقيق هذه المبادئ بما في ذلك :تدعيم القاعدة الاقتصادية للولاية ببناء تنمية اقتصادية محلية قادرة على ضمان ديناميكيات إقليمية على المستوى المحلي بالتكامل مع الاقتصاد الجهوي ،وتهيئة إقليمها لمجابهة رهان الجاذبية بالارتكاز على نقاط القوة والثروات والفرص المتاحة لإقليم الولاية لبرمجة مشاريع تنموية لضمان جاذبية المنطقة وتهيئتها على التنافس مع الأقاليم المجاورة ،وضمان إستراتيجية إعادة التوازن الإقليمي بتنظيم فضاءات الإقليم بغية التخفيف من حدة الإختلالات الرئيسي

[1] ـ المرجع نفسه

الملاحظة بين المناطق الحضرية والريفية و الإختلالات بين الفضاءات باتخاذ الإجراءات المناسبة للتخفيف من حدة الاستقطاب التي تتميز بها المدن الكبرى مع تهيئة الظروف الملائمة لظهور أقطاب جديدة تسمح بالتوازن بين الشرق ـ الغرب والتكامل داخل الإقليم بتعزيز البنية التحتية لشبكة الطرق والنقل ،وضمان التنسيق بين السياسات القطاعية وحتمية التنمية المستدامة ضمن خطة عمل للحفاظ على الموارد الطبيعية الضرورية للحياة ، والحفاظ على النظم البيئية الحساسة ،والتسيير الراشد للبيئة والمخاطر الكبرى ،وضمان الإنصاف الاجتماعي والإقليمي بتلبية الاحتياجات الاجتماعية وترقية الموارد البشرية ، بوضع مشروع تنموي مبني على مشاركة كل الفاعلين في مراحل تجسيد المشروع لضمان التكامل والانسجام بين الأقاليم والسياسات القطاعية.([1])

وباعتبار ولاية المدية تكتسي أهمية بالغة من حيث موقعها الجغرافي المتميز وإمكانياتها الطبيعية التي تؤهلها لتكون رائدة في جلب الاستثمار من كل مناطق الوطن، خاصة مع توفر الإرادة والجهود لتحقيق التنمية والقفزة النوعية المنشودة في ظل تشريعات تدعم وتحفز وترافق المستثمرين سواء كانت جبائية أو شبه جبائية وحتى تسهيلات مهمة في منح العقار الموجه للاستثمار... وتخطو المدية خطوات ثابتة في مجال إنشاء وتوفير الظروف الملائمة لإنشاء قاعدة صناعية، وهذا بتشييد البنية التحتية اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية وتوفير المناخ الملائم لاستيعاب وتوطينها مما يؤهلها حتى تكون وجهة لاستقطاب استثمارات مهمة، كما إنّ المرحلة الراهنة التي تستوجب تنويع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وزيادة حصة الإنتاج الوطني في السوق المحلية ولما لا الدولية، هذا أيضا ما يجعل الولاية تسعى للاندماج في هذا السياق وعدم تفويت فرصة الانضمام إلى صفوف الأقطاب الاقتصادية الناشئة التي تتميز بجاذبية اقتصادية كونها قاعدة خلفية للولايات المجاورة والتي عرفت تشبعا في استقطاب المشاريع الاستثمارية ونظير موقعها جيواستراتيجي فهي تعتبر كهمزة وصل ما بين الشمال والجنوب مما يجعلها اليوم منطقة استثمارية جذابة ناهيك عن التجهيزات العمومية والمشاريع المهيكلة المستلمة أو في طور الإنجاز

ـ قربها من مطار الجزائر الدولي

- قربها من ميناء الجزائر

يضاف إلى هذا استفادة 20 بلدية من حوافز برنامج الهضاب العليا الذي يمكن

[1] ـ المرجع نفسه

المستثمرين من حق الامتياز بالدينار الرمزي للمتر المربع لمدة عشرة سنوات ، والمدية تعد فاتنة التيطري.. سياحة ،استثمار ،تنمية ،ازدهار ،وان مخطط تهيئة الإقليم لولاية المدية في أفاق 2030م يحدد عددا من الأهداف وفقا لمبدأ التوازن والتنمية المستدامة وهذه الأهداف،والبرامج المسطرة تسمح بتحقيق هذه المبادئ بما في ذلك :تدعيم القاعدة الاقتصادية للولاية ببناء تنمية اقتصادية محلية قادرة على ضمان ديناميكيات إقليمية على المستوى المحلي بالتكامل مع الاقتصاد الجهوي ،وتهيئة إقليمها لمجابهة رهان الجاذبية بالارتكاز على نقاط القوة والثروات والفرص المتاحة لإقليم الولاية لبرمجة مشاريع تنموية لضمان جاذبية المنطقة وتهيئتها على التنافس مع الأقاليم المجاورة ،وضمان إستراتيجية إعادة التوازن الإقليمي بتنظيم فضاءات الإقليم بغية التخفيف من حدة الإختلالات الرئيسي الملاحظة بين المناطق الحضرية والريفية و الإختلالات بين الفضاءات باتخاذ الإجراءات المناسبة للتخفيف من حدة الاستقطاب التي تتميز بها المدن الكبرى مع تهيئة الظروف الملائمة لظهور أقطاب جديدة تسمح بالتوازن بين الشرق ـ الغرب والتكامل داخل الإقليم بتعزيز البنية التحتية لشبكة الطرق والنقل ،وضمان التنسيق بين السياسات القطاعية وحتمية التنمية المستدامة ضمن خطة عمل للحفاظ على الموارد الطبيعية الضرورية للحياة ، والحفاظ على النظم البيئية الحساسة ،والتسيير الراشد للبيئة والمخاطر الكبرى ،وضمان الإنصاف الاجتماعي والإقليمي بتلبية الاحتياجات الاجتماعية وترقية الموارد البشرية ، بوضع مشروع تنموي مبني على مشاركة كل الفاعلين في مراحل تجسيد المشروع لضمان التكامل والانسجام بين الأقاليم والسياسات القطاعية .

ويعتبر مخطط تهيئة الإقليم لولاية المدية ،المستوحى من التوجيهات العامة للمخطط الوطني لتهيئة 2030م لارتكازه على المشاريع المهيكلة الكبرى في إطار الانجاز أو قيد الدراسة ،أداة للمساعدة على اتخاذ القرارات المناسبة لتجسيد الاستراتجيات التنموية للولاية ، فهو ليس بديلا للمخططات القطاعية ولكنه الإطار الأنسب للتنسيق بين السياسات القطاعية الإقليمية .

تملك الولاية إمكانيات سياحية غنية ومتنوعة ([1])،حيث منحتها الخصوصيات الطبيعية والحضرية مزايا كثيرة ،والنشاط السياحي بلا شك يبقى متصل مباشرة بالإرث التاريخي والغنى الطبيعي ، وتدعوهم للتمتع بهذه الكنوز الطبيعية ،كما تقدِّم للمستثمرين الإمكانيات والتسهيلات غلى أساس المرافقة والمتابعة .تتيح لهم السياحة البيئية والترفيهية والعلاجية والاستكشافية في

[1] ـ الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء ،سنة 2008.

مناطق عديدة ،والاستثمار في هذا المجال ،هذه المؤهلات العديدة جعلت الأهداف موجهة نحو استحداث مشاريع للتوسع والاستثمار ، و كونها قطبا استثماري هاما في التيطري ،ملائمة البيئة المناخية والقابلية للاستثمار تساعد على التأسيس لعدة مشاريع واعدة كإقامة الفنادق والمطاعم ومدن وحدائق ،ومن عوامل تطوير المنطقة إلى جانب السياحة النشاط الحرفي ،بفضل وفرة الموارد الأولية .([1])

ومنه ترقية النشاط العام في ولاية المدية يمكن تحقيقه تدريجيا بإشراك كل الفئات المعنية وبهدف مشترك ([2]) فالبرامج التنموية التي تطمح إليها الولاية تحتاج إلى تكامل القطاعات ، كما أن للقطاعات القائمة بالمنطقة انعكاسها

الايجابي من خلال الهياكل القاعدية كالطرقات التي تسهل عملية التنقل ،الكهرباء والغاز والموارد المائية ،الفلاحة والغابات ،والصحة ،والتشغيل ([3]). كما أن ترقية السياحة لها نتائج ايجابية على كل القطاعات الناشطة في المنطقة وتعطي مصدر لخلق مناصب الشغل والتنمية المحلية([4]) وتساهم بطريقة مباشرة على القطاعات الأخرى([5])

المطلب الثاني: الاقتراحات

يقترح دراسة إمكانية تطوير النقل بواسطة خطوط التلفيريك لنقل المسافرين واستغلاله كوسيلة لتطوير السياحة ،الخطوط المقترحة للدراسة تابلاط والحوضان ـ بن شيكاو والقطب الحضري الجديد لمدينة المدية ([6])

ضرورة اعتبار الماء سلعة لها قيمتها الاقتصادية و الاجتماعية، فالماء لم يعد مجرد سلعة حرة تقدم بالسعر الرمزي كما هو الحال في الجزائر بل أصبح يخضع لنفس المقاييس المعمول بها في إنتاج و توزيع السلع المصنعة، وهذا ما يتطلب ضرورة إتباع سياسة سعريه تدريجية وعادلة وتشاوريه مناسبة، وبالمقابل أل يمكن إهمال الطابع الاجتماعي، إذ ينبغي عدم الإضرار بفئات المجتمع الأكثر حرمانا التي لها الحق في التزود بالماء الشروب .

تفعيل الهيئات التنسقية كوكالات و لجان الأحواض الهيدروغرافية لأداء الأدوار

[1] ـ مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية ، د س ن ،ص31.
[2] ـ الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء ،سنة 2008.
[3] ـ مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية ، د س ن ،ص31.
[4] ـ الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء ،سنة 2008.
[5] ـ مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية ، د س ن ،ص31.
[6] ـ مديرية البيئة لولاية المدية ،ص37.

المنوطة بها و تمكينها من أن تكون فضاءا حقيقيا للتشاور و التنسيق بين مختلف الفاعلين في قطاع الماء.

ندعوا المشرع الجزائري إلى تبني إشراك الفاعلين والمعنيين بمسائل المياه حتى تكون المخططات الخاصة بالماء أكثر فاعلية وجدوى في تحقيق التنمية المستدامة للمياه.

ونقترح إنشاء محطة لتصفية المياه القذرة في كل من مدينة "البرواقية " ومدينة "قصر البخاري " على المدى القصير والمتوسط ، مشروع إنشاء محطة لتصفية المياه القذرة لمدينتي بني سليمان تابلاط .

تزويد البلديات ذات الكثافة السكانية الصغيرة ببرك أو أحواض للترسيب ،خصوصا في نقطة انطلاق مجرى الأودية بالإضافة إلى بلديات أولاد إبراهيم والعمارية والتي تقع في بداية سد الادرات .

حماية وتثمين النظام الايكولوجية لولاية المدية :

1)- على مستوى المناطق الجبلية :

- مكافحة الانجراف المائي .

- تهيئة الأحواض المائية .

- مكافحة حرائق الغابات ،وإعادة التشجير .

- أشغال حماية التربة .

2- على مستوى المناطق السهبية :

إن مخاطر التصحر كبيرة جدا في الجزء الجنوبي من الولاية وخصوصا وأن هذا الجزء من الإقليم يقع في منطقة سهبية متدهورة كليا أو جزئيا (بوعيش ،عزيز، الشهبونية ،بوقزول ،صانق ،مفتاحة ،العوينات ،أولاد معرف ،عين بوسيف ،كاف لخضر ،سيدي دمد ،سيدي زهار ،تافاوت ،عين اوكسير ،شلالة العداورة).

و في الجانب السياحي:وعليه ...نقدم مجموعة من المقترحات للوصول إلى تفعيل حقيقي لسياسة لتهيئة الإقليم الوطنية في مجال التنمية السياحية .

وبادئ ذي بدء ينبغي التركيز على المنتج السياحي كبديل مستدام لخلق الثروة الوطنية عوضا عن عائدات الريع النفطي ومختلف الموارد غير المتجددة التي شوهت برامج التنمية الاقتصادية الوطنية منذ الاستقلال.

إضفاء طابع التسيير الاقتصادي القائم على الذكاء في الإنتاج والترويج والتسويق والتنافس على مستوى الأسعار والخدمة...ويعتبر قطاع السياحة الجزائري في أمس الحاجة لتسييره وفق منطق اقتصاد المنافسة بدلا من قواعد التسيير الإداري البيروقراطي التي أنهكت السياحة الجزائرية.

تحديث التشريعات والقوانين الوطنية الناظمة للعمل السياحي ،لأن ضعف هذه التشريعات جعل منها عامل كبح ولجم لتطوير السياحة أكثر من عامل معزز لتنافسية السوق السياحي الجزائري على المستويين الإقليمي والدولي .

يجب وضع برامج وخطط عملية مكملة للقوانين،وتساهم في زيادة مشاريع الاستثمار السياحي في جميع مجالات السياحة .لكن مع ضرورة خلق تكامل بين الاستثمار الخاص والعام في هذا المجال بشكل يفضي إلى تكييف الاستثمارات مع طبيعة كل منطقة وما تحتويه من تراث طبيعي وثقافي.

ضرورة الارتقاء بالمنتج السياحي عن كل أشكال التهريج والمناسبتية والشعبوية التي أساءت كثيرا للثقافة والسياحة ،حيث حصرتها في مجموعة من لمهرجانات الفلكلورية والشعبية السنوية ،وهذه المهرجانات لا تعكس حقيقة عمق وثراء وتنوع التراث الثقافي.

وضرورة الاهتمام بعنصر التكوين والرسكلة في مراكز التكوين السياحي باعتبارهما من أهم أدوات الترويج السياحي في عالم اليوم الذي تغلب عليه المنافسة على مستوى الأسعار والخدمات .

ومرافقة المواطن المحلي بعمليات التوعية والحسيس من أجل تغيير الدهنيات والصور النمطية التي يختزنها الفرد الجزائري عن السياح والسياحة عموما.

وإدراج الدبلوماسية السياحية الرسمية التي تمارسها السفارات والقنصليات الجزائرية الموزعة عبر مناطق العالم ، أما فيما يخص الدبلوماسية غير الرسمية فيقع على الأفراد الجزائريين المقيمين في الخارج ،وكل المنظمات غير الحكومية ضرورة إبراز هوية الجزائر الثقافية وموروثها الحضاري وما تزخر به من إمكانيات سياحية في المنطقة المتوسطية ، ويعد تفعيل سياسة تهيئة الإقليم عنصر مهم للنهوض بالتنمية السياحية حيث يفترض في الإمكانيات السياحية

الهامة التي تملكه ا الجزائر ومجموعة التشريعات الضابطة للعمل السياحي أن تجعل من هذا القطاع قطاعا منتجا للثروة .

ويعتبر المؤشر الأمني من بين أهم المؤشرات المتحكمة في السوق السياحي العالمي ،وعليه يقع على الحكومة الجزائرية استغلال المؤشر الأمني المتدني في أشهر البلدان السياحية في المنطقة المتوسطية ،وذلك من أجل تحويل الجزائر كوجهة أمنة ومفضلة للسياح الأجانب خاصة في ظل الاستقرار والهدوء الذي تعرفه الجزائر في الأخير.([1])

تفعيل آليات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص باعتبارها منهجا فعالا لتصميم وتنفيذ المشروعات التنموية الضخمة ،خاصة التي تحتاج إلى تمويل كبير ومهارات إدارية متخصصة.

تفعيل المساءلة على الصعيد المحلي وقدراته و في الإطار الاستراتيجي لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

و ينبغي لتنفيذ الاقتراحات إعادة النظر في طرق التسيير ،ولذلك لابد من تدعيم الجماعات المحلية بموارد بشرية قادرة على رفع قدراتها في تسيير المشاريع المحلية .

[1] - http:llsawtsetif.comlvl1529l29 ,15:46 20l05l2017

خلاصـــــــــة

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى معرفة الدور الذي قامت به سياسة وإستراتيجية التهيئة الإقليمية لولاية المدية في تحقيق التنمية المحلية من جهة وتحقيق التوازن ، وذلك من اجل المساهمة في حل المشاكل والاختلالات التي يعاني منها المجتمع من جهة ،و بهدف تحسين ظروف ومستويات الحياة لسكان المنطقة ، فكل مجتمع محلي له ظروفه الخاصة وإمكانياته التي يمكن أن تساعده على تحقيق التنمية أو أن تكون كحجر عثر أمام ذلك ،فلقد أصبحت التهيئة الإقليمية اليوم تشكل أهم الاهتمامات الرئيسية لدى السلطة وشركاءها فهي محور الاهتمام والبعد الاستشرافي لأي عملية تنمية ،نتيجة تغير الأوضاع التي فرضت على كل من السلطة وشركاءها ضرورة إيلاء أهمية كبيرة لعملية التهيئة ،وذلك من اجل تحقيق التوازن وتصحيح الإختلالات والنقائص ، فكان لابد من تكثيف سياسة الاتصال مع الشركاء وإشراكهم في عملية صنع القرار المحلي ،ولابد من الاستناد على سياسة التهيئة الإقليمية لبلوغ الأهداف المرجوة من البرامج التنموية .

الخـــــــــــاتمة

الخاتمـــــــــــة

وما نخلص إليه في الأخير إن سياسة تهيئة الإقليم تمثل مخططات وحلول للإختلالات للوصول إلى تحقيق برامج تنموية متوازنة بين مختلف أقاليم الدولة ،وهي عبارة عن قوانين وبرامج للتنمية في مختلف مجالات التهيئة والعمران تفاديا لتركز الاستثمارات في نقاط معينة على مستوى الأقاليم .

وتعتبر التنمية المحلية أسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم وفق سياسة اجتماعية وخطة واقعية مرسومة تنعكس أثارها على كل المجالات ويقوم على الموارد المتاحة لتحقيق الرفاهية .

والهدف العام لساسة تهيئة الإقليم هو إعادة التوازن للأنشطة ، السكان ، وسائل التنمية ، مكافحة أسباب النزوح مع مراعاة خصائص ومؤهلات كل فضاء .

وشهدت سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر مراحل عديدة منذ قيام الدولة إلى اليوم ، وانه وفيما يتعلق بدور سياسة تهيئة الإقليم في تحقيق التنمية المحلية فان سياسة تهيئة الإقليم فيظل أبعاد التنمية بالجزائر اتخذت إعادة التوازن كشعار لها ونلاحظ أن النظام الإنتاجي قائم على المحروقات ،وتم تهيئته بتحديد حقول جديدة و عقلنة الطلب واستغلال امثل لباطن الأرض ،وتنويع الاقتصاد واستكشاف المجال المنجمي الوطني بلغ 64 % وتنمية الطاقات الجديدة والمتجددة ، وتم تهيئة قطاع الفلاحة والصيد البحري من خلال إستراتيجية إعادة الاعتبار إلى العالم الريفي وتأهيله وتنميته ،لرفع التحدي ،وتحديد سبعة مناطق للتسيير الكامل للصيد وتربية المائيات في الولايات الساحلية ،وفي مجال الصناعة تم تحديد مقوماتها ممثلة في اليد العاملة ،الموارد الأولية ،رأس المال ، مصادر الطاقة ، المياه ،المواصلات ،الأسواق ،وفي مجال التجارة تم تهيئته لتساهم في نمو المدن.

أما فيما يتعلق بالمجال الاجتماعي ،فقد تم وفي إطار النظام الحضري بالدولة تحديد ضرورة القيام بتحويرات راديكالية في مواقع التجمعات السكانية الكبرى الذي سيؤدي لإعادة تشكيل عميق للأنظمة العمرانية ،ورهان تشكيل شبكة مدن متكاملة و متمفصلة وإنجاح عملية تأهيلها ،واتخاذ ساسة التجهيز للوسط الريفي ثم سياسة تحديث الريف ، وفي مجال المدن الجديدة التحكم في حشود السكان التي تنطوي عليها وإيجاد الحلول،والانتقال من التهيئة العمرانية إلى المدينة الجديدة ،وفي مجال التشغيل الأخذ بعين الاعتبار طبيعة كل تجمع وتطوير

القدرات ،ويشكل النمو الاجتماعي والاقتصادي للمواطن احد الأهداف الإستراتيجية الكبرى لسياسة التنمية ،ومكافحة البطالة ، وتعزيز الاستثمار ،وتحديد عمليات انجاز ،وتهيئة تباشرها مؤسسات القطاع ،وفي مجال النقل والهياكل القاعدية تم تحديد سياسة لتنظيم وتوسيع وتجديد هياكل النقل والاتصال ،أما القطاع الصحي تم وضع برامج وطنية صحية واتخاذ إجراءات قانونية ،وفي مجال النظام المائي والتربة تم اتخاذ مخطط توجيهي للموارد المائية كسياسة تهيئة لتغطية الاحتياجات ، ويشكل الحفاظ على التراث الغابي إحدى الأولويات لحماية البيئة ، وقد تم الأخذ في الحسبان النظام الايكولوجي في سياسات الهيئة ،وان إستراتيجية الدولة في المجال البيئي تتمثل في ضمان حياة نوعية للسكان الحاليين والمستقبليين ،وفي المجال السياحي حاولت المنظومة السياحية الجزائرية الاستفادة من التراث الطبيعي والثقافي للجزائر ، والعمل على تحويله إلى قطاع منتج للثروة .

وتكمن علاقة التهيئة بالتنمية في كونها تساهم في تفعيل هذه الأخيرة من خلال تحسين نوعية مواردها ، فالتهيئة هي احد أهم عوامل زيادة الإنتاج ،ومن ثم فان القدرة على مقابلة الحاجات الأساسية وتجنب التفاوت الكبير يوفر شروط الاستقرار الاجتماعي والسياسي ، فالتهيئة مطلب مسبق للاستثمار وتحقيق التنمية ، وعليه فالتنمية المحلية هي هدف من أهداف التهيئة الإقليمية التي تعد أسلوب تخطيط تنموي يوجه لإقليم معين ، وعليه فتشخيص حالة التنمية تمكننا من التعرف والتحقق من الاستراتيجيات القطاعية المنتهجة ،وأهداف التهيئة على ارض الواقع والتحديات ، فالتهيئة تساهم في تطوير البنية التحتية لجميع القطاعات لبلوغ التنمية ،فهي الأرضية المناسبة واللبنة الأولى للتنمية كونها تخفف الإختلالات والفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المدن والمناطق الحضرية.

ولقد لقيت عملية تهيئة الإقليم اهتماما من طرف السلطات العمومية كونها المحرك الأساسي لتحقيق تنمية وفق خطط واستراتجيات معينة ، وعملية التهيئة التي تبنتها الدولة تعد الحل الأنسب لضمان تنميتها بطريقة منسجمة بما يتناسب وطاقة التحمل لدى الأوساط الطبيعية دون أن تتدهور أو تتلف ،وهذه العملية تعتبران كل جزء من التراب الوطني يمثل احد عناصر الثروة الوطنية سواءا على مستوى الدولة أو على مستوى الولاية ،وتتضمن هذه العملية مقترحات قابلة للتطبيق على ارض الواقع" جزائر متوازنة ومستدامة وتنافسية "

وإن التنمية والتي تعتبر مسعى الدولة لا بد أن تكون شاملة لكل جزء من أجزاء الدولة الواحدة حتى لا تكون تنمية مشوهة، وتشكل التهيئة اللبنة الأساسية للتنمية المحلية فلأساس ذلك كونها تقوم على صياغة مخططات تنموية لامركزية مبنية على موارد وطاقات وحاجات كل منطقة، فاختلاف هذه الأخيرة يخلق تفاوتا في الأولويات التنموية، بالتالي فإن تبني خطط تنموية مركزية موحدة تُمليها الدولة دون مراعاة لهذه الحاجات والموارد؛ يعيق تحقيق تنمية متجانسة ويعيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في كل منطقة، بذلك فإن التهيئة تؤدي إلى تحقيق التنمية المطلوبة، وتتجسد اللامركزية المطلوبة لتحقيق ذلك في مدى استقلال الإدارات المحلية التي تشرف على التنمية المحلية وعلى إعداد المخططات الملائمة محليا للإمكانيات والقدرات ، وعليه فرهان تهيئة الإقليم بالنسبة للجزائر من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يعد بمثابة عملية تصحيحية واسعة تمس جميع القطاعات الحياتية في بلادنا كونه ا أداة لمواجهة تحديات غالبا ما تكون غير مسبوقة ،ولقد احتاج الإقليم الوطني لمثل هكذا أداة للتخطيط قادرة على دفع وتنسيق تنميته بغض النظر عن المقاربات القطاعية ،تكون بمثابة مرجع استدلالي لجميع القطاعات ،وذلك استجابة للإختلالات في تموقع السكان والنشاطات في الإقليم بين الشمال والجنوب والهضاب العليا لما سببته من توترات للدولة وللموارد الطبيعية ،وعليه تم اعتبار سياسة التهيئة هي السياسة التي ستحد من التباين بين مناطق الجزائر وتحقق التوازن الجهوي.

هذا وتعتبر التنمية الريفية المتكاملة وهي أحد أساليب التهيئة الإقليمية أداة فعالة لتحقيق تنمية ذاتية بالمناطق الريفية وصولا بها إلى مستوى تنموي ، وقد اعتمدت الجزائر على هذا الأسلوب مؤخرا تحت مسمى سياسة التجديد الريفي في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم المعلن عنه مؤخرا ، من أجل تنمية المناطق الريفية وتحقيق التوازن المنشود . و على الرغم من أهمية مخططات التهيئة و التعمير في وضع تصورات مستقبلية و احتياطية لحماية البيئة، إلا أنها تعتريها مجموعة من السلبيات، نتيجة لتضخم الأهداف المراد تحقيقها من خلال هذه المخططات، لدرجة أن الفقه يعتبر أن مخططات التهيئة و التعمير أصبحت ملجأ للسياسات العامة كالتنمية، الزراعة، التعليم،الصحة، السياحة، النقل...الخ، مما أدى إلى تضاؤل فعاليتها و محدوديتها في مجال حماية البيئة، نتيجة لتراكم الضوابط و المعايير المختلفة ضمن أحكامها و توجيهاتها.

ويلعب المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أهمية بارزة في تحقيق الموازنة بين الحفاظ على البيئة و حمايتها إنطاقا من مراعاة خصوصيات المناطق الحساسة و

استغلالها بشكل عقلاني من جهة و العمل على تطوير الأنشطة الاقتصادية المراعية لظروف هذه المناطق الحساسة.

ويعتبر مخطط تهيئة الإقليم لولاية المدية ،المستوحى من التوجيهات العامة للمخطط الوطني لتهيئة 2030م لارتكازه على المشاريع المهيكلة الكبرى في إطار الانجاز أو قيد الدراسة ،أداة للمساعدة على اتخاذ القرارات المناسبة لتجسيد الاستراتجيات التنموية للولاية ، فهو ليس بديلا للمخططات القطاعية ولكنه الإطار الأنسب للتنسيق بين السياسات القطاعية الإقليمية .

هذا و إن المقومات الطبيعية والمعطيات التي تتوفر عليها ولاية المدية تبين أن لها مؤهلات تمكنها من تنمية مجالها الإقليمي واستدامته ، و تؤهلها لتكون رائدة في جلب الاستثمار من كل مناطق الوطن ، وقد استفادت ولاية المدية من مختلف المخططات والبرامج التنموية التي سنّتها الحكومة ،و عرفت الولاية حركة تنموية بفضل برامج ضخمة ومخططات كبرى ، فمذه المجهودات التنموية المبذولة بالمدية في شتى القطاعات وما تشهده من إنجاز لبنُى تحتية إستراتيجية كالتجهيزات المختلفة، وشبكة الطرق، وتوسيع شبكات الكهرباء والغاز الطبيعي وتأمين المياه، هي لتحقيق نتائج نوعية وكمية في مختلف المجالات حيث نجد أن قطاع الفلاح ة يعد النشاط الرئيسي للمنطقة وحافز للاستثمار ،وقد عرف القطاع ديناميكية جديدة في المشاريع الاستثمارية ،كل هذا سيساهم لا محالة في تحسين الإطار المعيشي والوقى بالولاية إلى مصاف الولايات الرّائدة ، و تحقيق المنفعة العامّة ، فهي تسعى ل تقويم، وترشيد، وتشجيع، وتثمين الجهود من أجل تنمية حقيقية ومستدامة بالولاية، فقد حققت الولاية الاكتفاء الغذائي على المستوى الوطني، وتسعى لتطوير الصناعات المختلفة ،وفي قطاع السكن نجد ان كل ما يسجل للانجاز يتم انجازه ،فحققت المرتبة الاولى على المستوى الوطني في انجاز السكن الريفي ، وتعد الولاية حلقة وصل بين الشمال والجنوب و بين الشرق والغرب ، فللتجهيزات العمومية والمشاريع المهيكلة المستلمة أو في طور الإنجاز بالمدية تعتبر الدعامة الأساسية للمبادلات ما بين مناطق الولاية لتلبية الاحتياجات و تطوير النشاط الاقتصادي ، وتعتبر القدرات الحالية لشبكة الطرقات تعتبر كافية لمواجهة حركة المرور ، وبذلت جهود في السنوات الأخيرة وجهت أساسا إلى العصرنة، إعادة التأهيل، تعزيز وصيانة الشبكة الحالية لتبقى في حالة جيدة.

ويلعب قطاع الطاقة سواء الكهربائية أو الغاز دورا هاما في تنمية الحياة الاقتصادية والاجتماعية ،كما اهتمت السلطات بتوصيل الكهرباء إلى المناطق الريفية وتوزيع الغاز الطبيعي على البلديات ، والاهتمام بالصحة العمومية ، ويعتبر قطاع السياحة قطاع المستقبل بالنسبة للولاية ،وتم الاهتمام بقطاع الموارد المائية والبيئة بإتباع إستراتيجية متعلقة بتلبية الاحتياجات وتسيير المخاطر

وعليه نقول انه و لإ تباع نهج وسياسة حقيقية للتهيئة ، ينبغي أن تتجه جميع الإجراءات نحو جعل التهيئة محركا لتنمية وهيكلة إقليم ولاية ، فسياسة التهيئة تفرض على أن تكون ولاية المدية نوعية وذات قدرة تنافسية، جذابة ومستدامة قادرة على تلبية احتياجات سكانها ، و التعامل مع التحولات الاجتماعية

و عليه نقول بأن تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية المحلية ومقتضيات حماية البيئة يتحقق من خلال سياسة التهيئة الإقليمية ،وذلك باعتبار الأخيرة تخطيط تنموي ذو أبعاد إستراتيجية وفق برامج عمل إقليمية فيما بين مختلف القطاعات عبر التراب الوطني بمراعاة الانسجام والتكامل فيما بينها قصد النهوض بالإقليم والارتقاء به وفق معايير وأسس لتحقيق أهداف محددة. .، ولتحويل مناطق وأقاليم الهجرة إلى أماكن جذب بتحديد وتقليص الإختلالات ،فهي ركيزة التنمية وعلى أساسها تسطر البرامج التنموية لأي إقليم.

ولتحقيق الأهداف ينبغي أن يتم تفعيل التهيئة الإقليمية من جديد ، ويجب أن تقوم على إرادة سياسية صارمة ويجب أن تحدد فيما بعد إطار الانجاز الذي يسمح لها بضبط أدواتها الخاصة و الوسائل المالية و الاقتصادية

فالدولة في إطار صلاحياتها كسلطة عمومية يجب أن تبقى الضامن لتماسك المجتمع والعدالة الاجتماعية وتتكفل بالتضامن الاجتماعي عن طريق إعادة التوازن الجهوي وإتاحة الفرصة للتكامل بين جهات الوطن وان تقوم بدور المنظم و المعدل والمصحح عن طريق وضع ميكانيزمات حافزة لتوجيه الاستثمارات نحو المجالات القابلة للتنمية .

Summery

The policy of preparing the region is that it is political adopted by the state in the framework of the so called public policy, to reduce disparate development and take account of the differences and economic, social and spatial characteristics of the material and human resources between the regions in the state, to address regional instability to achieve social justice and to control migration and to make full use of available resources, and raise the areas degraded by supporting the social by supporting the social by supporting the social economic sphere and investment to revive and thus achieve development in accordance with the objectives established in the regional planning

The regional preparatory process is a special rationalization that guides the state to organize and chive equal opportunities, it is best to apply the so-called policy of harmony and balance to the regions of the state and thus to local development through the operational definition of regional preparation : we see it as a development planning acors the national territory, taking into account the harmony and complementarily among them, in order to promote the province in accordance with the criteria and foundations for achievement of certain goals

The policies of the preparation of the region are the laws and programs of development in various areas of preparation and construction of investments at certain

points at the level of regions therefore, in the framework of the case study” medea state” we have reached the following results.

In light of the current situation and the imbalances that characterize the region, the actors in the stats have chosen the scenario of rebalancing as a preparatory stage for a long-term competitive stage, it imposes a form of governance and governance by devising appropriate strategies and programs that can gradually rectify imbalances and based on the policy of preparing the region in economic and social fields of the state of medea

According to the diagnosis was reached:

Its population is centered of the north-south ascis of national Road Wo:

-The economic growth is based on the mining sector
-Developing the industry is another opportunity for local development
-A productive system based on escploiting and valuing all the capabilities and capacities of the state to create wealth and jobs
-Making tourism an economic alternative
-A common and common regional framework for development
-A regional base based on polarization criteria the agricultural sector has the capacity and potential of agriculture major as a activity of the region and an incentive for investment
-First crop rates were recorded
-New agricultural investors were established

-The sector has identified a new dynamic with respects and the financing of agricultural products
-The situation of intensification of the product and modernization and processing of investors and the processing of irrigation
-Therefore, the state has achieved national food availability
-In the field of industry: seeks to develop the biotechnology pole of health
-Strengthening the complementary institutions of the pharmaceutical compound Harbel
-Development of mechanical industries in supermarkets
-Development of the milk sector
-Development of the chorme conversion industry it was adopted 472 investment projects worth 222 billion were approved
-The industrial sector filled up first in the production system
-Then the construction resources sector
-Then the food industries sector
-The economic aspect of the state remains agricultural and pastoral activity is the main sector that provides the largest employment opportunities in the state the state has basic structures but remains relatively unused on the development side :
-The field of operation defined active movement, enabling the provision of jobs distributed across several sectors and in the field of urban planning: As part of the population policy all registered projects were completed

-In rural housing, it achieved first on the national level
- Many public works have been completed, the road network
-Ranks fourth at the nation level in the field of health and population, state has 6 public hospitals, and 7 neighborhood health, and a semi-medical training institute
-The state is also a tourist attraction
-And many achievements in the water resources sector to meet the needs
It also gave great importance in the environmental field and the major risks in the state

الملخص

إن سياسة تهيئة الإقليم تتمثل في أنها سياسة تتبناها الدولة في إطار ما يسمى بالسياسة العامة ،لتقليل التنمية المتباينة ومراعاة الاختلاف والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والمكانية في الإمكانيات المادية و البشرية بين الأقاليم في الدولة ،والتصدي لعدم الاستقرار الإقليمي وتحقيق العدالة الاجتماعية وضبط الهجرة والعمل على الاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة ,ورفع شأن المناطق المتدهورة بدعم المجال الاجتماعي والاقتصادي والاستثماري لإنعاشها وبالتالي تحقيق التنمية فيها ووفق الأهداف المسطرة في التخطيط الإقليمي .

فعملية التهيئة الإقليمية باعتبارها ترشيد خاص تسترشد به الدولة للتنظيم ولتحقيق التكافؤ في الفرص فتعد خير تطبيق لما يسمى بسياسة الانسجام والتوازن لأقاليم الدولة، وبالتالي بلوغ التنمية المحلية.

ومن خلال التعريف الإجرائي للتهيئة الإقليمية : نرى انها تخطيط تنموي ذو أبعاد إستراتيجية وفق برامج عمل إقليمية فيما بين مختلف القطاعات عبر التراب الوطني بمراعاة الانسجام والتكامل فيما بينها،قصد النهوض بالإقليم وفق معايير وأسس لتحقيق أهداف معينة.

وعليه فإنه وفي إطار دراسة الحالة "ولاية المدية" توصلنا إلى النتائج التالية:

- أنه وانطلاقا من الوضع القائم والاختلالات التي تميز الإقليم ،فقد اختار الفاعلون في الولاية سيناريو إعادة التوازن كمرحلة تحضيرية لمرحلة تنافسية على المدى الطويل حيث يفرض شكلا من أشكال التسيير والحوكمة بوضع إستراتيجيات وبرامج ملائمة باستطاعتها تصحيح تدريجيا الإختلالات وبناءا على سياسة تهيئة الإقليم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لولاية المدية لتحقيق التوازن وبلوغ مستويات معينة من أبعاد التنمية ووفق التشخيص تم التوصل إلى :
- تركز سكانها على محور شمال –جنوب في الطريق الوطني رقم 1
- ارتكاز النمو الاقتصادي على قطاع الثروات المنجمية المتوافرة بها كفرصة للاستثمار والموارد الأولية
- تطوير الصناعة التي تعد فرصة أخرى للتنمية المحلية وبتطوير الأقطاب الصناعية القائمة
- نظام إنتاجي يقوم على استغلال وتمكين كل الإمكانيات والقدرات للولاية لخلق ثروة ومناصب عمل

- جعل السياحة بديل اقتصادي
- قاعدة إقليمية تقوم على معايير الاستقطاب
- لقطاع الفلاحة قدرة وإمكانيات فالفلاحة نشاط رئيسي للمنطقة وحافز للاستثمار وتم تسجيل معدلات أولى في نسبة المحاصيل
- تم إنشاء مستثمرات فلاحيه جديدة

وعليه قد حققت الولاية اكتفاء غذائي على المستوى الوطني

وفي مجال الصناعة: تسعى لتطوير القطب التكنولوجي الحيوي-الصحة ـ

ـ تدعيم المؤسسات المكملة للمركب الصيدلاني حربيل

- تطوير الصناعات الميكانيكية بالبر واقية
- تنمية قطاع الحليب
- تطوير صناعة تحويل الكروم
- تم اعتماد 472 مشروعا استثماريا بقيمة 222 مليار دينار

و احتلى قطاع الصناعة المرتبة الأولى

-ثم قطاع موارد البناء

-ثم قطاع الصناعات الغذائية

وبالتالي خلق الثروة للولية وتثمين جميع الموارد المتاحة
فالجانب الاقتصادي للولاية يبقى النشاط ألفلاحي والرعوي هو القطاع الرئيسي الذي يوفر أكبر فرص للعمل بالولاية
-تتمتع الولاية بهياكل قاعدية إلا أنها تبقى غير مستغلة نسبيا
وفي الجانب الاجتماعي للتنمية:
عرفت مجال التشغيل حركة نشيطة، مكنت من توفير مناصب شغل موزعة على عدة قطاعات وتبقى الفلاحة والتجارة والإدارة والخدمات من القطاعات المدعمة
وفي مجال التخطيط العمراني
-ففيما يتعلق بالسياسة السكانية تم إنجاز تقريبا كل ما يسجل للانجاز
-وفي إطار إنجاز السكن الريفي حققت المرتبة الأولى على المستوى الوطني
-وتم انجاز العديد من المشاريع في مجال الأشغال العمومية

- وفي مجال الصحة والسكان تحتوي الولاية على 6 مؤسسات عمومية استشفائي و 7 مؤسسات عمومية للصحة الجوارية ومعهد للتكوين والشبه الطبي

- وفي القطاع السياحي تعمل الولاية لتطوير المنطقة وجعلها كمنطقة جذب سياحي
- وانجازات عديدة في قطاع الموارد المائية لتلبية الاحتياجات
- وتم الاهتمام بالقطاع البيئي وخطت خطوة مهمة في هذا المجال

الملاحق

الجدول رقم -01 - توزيع عروض الشغل حسب القطاع (الاختيار 1) بالمحافظة على الحصص الحالية للقطاعات

القطاع	فرص العمل التي يجب خلقها بين 2010م -2015م	فرص العمل التي يجب خلقها بين 2015م- 2020م	فرص العمل التي يجب خلقها بين 2020م- 2025م	فرص العمل التي يجب خلقها بين2025م -2030م
الزراعة	14768	25732	411215	52030
الإدارة ،النقل ،التجارة ،الخدمات	11076	19299	30911	39022
الصناعة ،الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرف	5538	9650	15456	19511
البناء ،الأشغال العمومية والسكن	5538	9650	15456	19511
الحصيلة	36920	64331	103038	130074

المصدر :مديرية البيئة لولاية المدية

الجدول رقم -02 - توزيع عروض الشغل حسب القطاع (الاختيار 2)
إعادة التوازن بين القطاعات

القطاع	فرص العمل التي يجب خلقها بين 2010م -2015م	فرص العمل التي يجب خلقها بين 2015م-2020م	فرص العمل التي يجب خلقها بين 2020م-2025م	فرص العمل التي يجب خلقها بين2025م -2030م
الزراعة	14768	24445	36063	45525
الإدارة ،النقل ،التجارة ،الخدمات	11076	18012	25759	32518
الصناعةا لصناعات الصغيرة و المتوسطة والحرف	5538	2 1222	25759	32518
البناء ،الأشغال العمومية والسكن	5538	9649	15455	19511
الحصيلة	36920	64331	103038	130074

المصدر : مديرية البيئة لولاية المدية

جدول رقم - 03 - البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC 2005-2009)

العمليات	رخصة البرنامج	الملاحظة
دراسة وانجاز محطة برية لنقل المسافرين من الصنف "أ"ببلدية المدية .	590 دج	تم استلام المشروع وهو قيد الاستغلال منذ شهر نوفمبر 2012م

المصدر مديرية النقل لولاية المدية

جدول رقم -04 - برنامج تنمية الهضاب العليا (PHP2006)

العمليات	رخصة البرنامج	الملاحظة
* دراسة وانجاز 06 محطات برية لنقل المسافرين من الصنف (ج) بكل من بلديات : الشهبونية . شلالة العداورة .عين .عين بوسيف .عزيزية البواعيش وسانق. * دراسة وانجاز 12 مساحة توقف لحافلات نقل المسافرين في لا كل من بلديات : سيدي دمد . أولاد معروف .شنيقل. تافروت. سيدي زهار. الكاف لخض"ر .أم الجليل .العوينات .عين قصير .المفتاحة. درق وجواب. * دراسة وانجاز ثلاث (03) مراكز لامتحانات رخص السياقة بكل من بلدية : قصر البخاري دراسة شلالة العداورة .عين بوسيف * دراسات لمخططات (04) حركة المرور بكل من بلدية : الشهبونية. قصر البخاري .شلالة العداورة وعين بوسيف	351 مليون دج	تم استلام كل المشاريع ماعدا مشروع مركز امتحانات رخص السياقة بعين بوسيف

المصدر : مديرية النقل لولاية المدية

جدول رقم : 05 - البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCCE 2010-2014)

العمليات	رخصة البرنامج	الملاحظة
* دراسة انجاز محطة برية لنقل المسافرين من الصنف (ج) ببلدية بني سليمان ودراسة ثماني (08) محطات حضرية بكل من المدية قصر البخاري البرواقية سيدي نعمان تابلاط عين بوسيف القلب الكبير العزيزية بغلاف مالي مقدر ب23مليون دينار جزائري (23528000.00دج). *دراسة مركز امتحانات رخص السياقة بالمدية بغلاف مالي يقدر ب10مليون دينار جزائري	43 مليون دج	تم استلام كل الدراسات ماعدا المحطة الحضرية بالمدية التي لم تنطلق بسبب مشكل عدم توفر أرضية مناسبة وكدالك مركز الامتحانات رخص السياقة بالمدية بسبب رفض مصالح البلدية تسليم الأرضية المختارة بسوق الكوالة

المصدر : مديرية النقل لولاية المدية

جدول رقم - 06 - المشاريع التي مستها عملية التجميد بولاية المدية

المشروع	سبب التجميد
انجاز مركز امتحانات رخص السياقة بعين بوسيف	هده العملية تتضمن انجاز ثلاث (03) مركز امتحانات رخص السياقة بحيث تم انجاز مركز شلالة العداورة ومركز قصر البخاري وتم استلامهما خلا شهر فيفري 2014 ولم ينجز مركز عين بوسيف بسبب نقص الغلاف المالي بحيث تمت إعادة تقييم رخصة البرنامج بمبلغ 30 مليون دينار إضافية خلال سنة 2015
دراسة لانجاز مركز و مضمار الامتحانات لرخص السياقة بالمدية	تم تعين أرضية أولى بتاريخ 15 مارس 2011 بحي 15 ديسمبر قرب المذبح البلدي ولكن بعد الدراسة جيوتقنية اتضح أن الأرضية بأمر من السيد الوالي بتاريخ 05مارس 2014 بحي السطارة بالكوالة بالسوق الأسبوعي مع تحفظ صالح البلدية على هدا التعيين والدراسة منتهية كما تم اقتراح تسجيل انجاز المشروع ضمن قانون المالية 2017

المصدر :مديرية النقل لولاية المدية ،2015م

الجدول رقم - 07 - توزيع السكان في المدية على حساب التعداد

المناطق	1977		1987		1998		2008		نسبة السكان التقديرية في 2015
	المجموع	التعداد	المجموع	التعداد	المجموع	التعداد	المجموع	التعداد	المجموع
المدية	66.300	56.200	85.727	84.792	123.498	117.657	**138 355**	134054	155104
ذراع السمار	3.600	1.628	5.670	3540	7.465	6.744	9 661	8526	11089
تمزقيدة	2.300	700	4.442	1.174	4.964	2.106	4 591	2882	5069
ناحية المدية	**72.200**	**58.528**	**95.839**	**89.506**	**135.927**	**126.507**	**148494**	**145.462**	171263
وزرة	8.900	1.959	13.767	4.599	11.491	6.819	12 650	9.733	14139
تيزي المهدي	3.400	-	3.796	-	3.310	642	2 655	0	2931
الحمدانية	3.300	-	4.001	-	1.524	671	1 264	805	1396
بن شكاو	6.100	632	8.823	-	8.946	2.578	9 728	8.916	10852
ناحية وزرة	**21.700**	**2.591**	**30.387**	**4.599**	**25.271**	**10.068**	**26 297**	**19454**	**29318**
العمايرية	8.800	1.644	12.013	3.365	14.724	5.640	15 978	12.367	18490
حربيل	2.900	-	4.395	436	4.768	1.619	5 049	3.129	5607
حناشة	3.300	-	4.781	-	5.784	1.543	4 882	4.737	5390
ناحيةالعمايرية	**15.000**	**1.644**	**21.189**	**3.801**	**25.276**	**8.802**	**25 909**	**20.233**	**29487**
سيدي المحجوب	4.500	574	7.130	825	7.596	2.711	8 397	3.281	9392
أولاد بوعشرة	2.100	-	2.952	-	1.446	848	890	884	984
بوعيشون	3.400	-	4.899	-	4.036	625	4 309	0	4792
ناحية سي المحجوب	**10.000**	**574**	**14.981**	**825**	**13.078**	**4.184**	**13 596**	**4165**	**15168**
برواقية	25.900	11.511	31.716	22.146	58.780	47.497	60 152	56.430	66426
الربعية	6.700	744	9.535	2.104	7.223	2.935	5 346	3.084	5902
أولاد ذايد	5.600	-	7.889	1.828	4.770	3.293	5 355	3.400	6005
ناحية البرواقية	**38.200**	**12.255**	**49.140**	**26.078**	**70.773**	**53.725**	**70 853**	**62.914**	**78333**
سغوان	2.200	-	3.946	1.414	7.599	3.380	5 999	3.714	6624
الزبيرية	8.800	1.444	11.861	2.571	15.009	6.704	9 236	8.830	10198
مجبر	3.300	1.222	3.962	2.220	5.686	3.907	5 428	5.323	5992
ثلاثة الدوائر	4.800	986	6.528	3.025	7.623	5.296	7 632	5.830	8398
ناحية سغوان	**19.100**	**3.652**	**26.297**	**9.230**	**35.917**	**19.287**	**28 295**	**23.697**	**31211**

العمايرية	9.700	1.858	14.068	6.974	17.661	10.065	20 705	18.032	23384
بعطة	2.700	-	3.583	-	3.192	316	856	0	945
أولاد إبراهيم	6.200	1.208	9.315	1.517	9.870	1.838	10 847	7.543	12119
ناحية العمارية	**18.600**	**3.066**	**26.966**	**8.491**	**30.723**	**12.219**	**32 408**	**25.575**	**36448**
سيدي نعمان	9.700	790	14.222	1.563	21.478	3.053	17 803	8.074	19656
خمس جوامع	4.500	-	5.915	-	7.588	879	10 291	5.218	11902
بوشراحيل	9.800	-	13.245	436	18.308	2.518	11 633	8.875	12844
سيدي نعمان	**24.000**	**790**	**33.382**	**1.999**	**47.374**	**6.450**	**39 727**	**22.167**	**44403**
قصر البخاري	28.900	25.412	40.420	39.000	53.637	51.866	67 813	67.424	77548
المفاتحة	3.700	-	4.774	-	4.442	171	5 908	1.675	6812
سانق	1.700	-	2.317	1.155	3.120	1.678	3 487	1.911	3907
ناحية قصرالبخاري	**34.300**	**25.412**	**47.511**	**40.155**	**61.199**	**53.715**	**77 208**	**71.010**	**88267**
الشهبونية	7.200	470	7.957	1.044	13.405	2.563	13 617	5.364	15021
بوغزول	6.500	-	9.105	-	14.094	4.063	16 939	6892	19211
بواعيش	5.800	426	6.416	1.296	8.635	11910	8 873	3.011	9805
ناحية الشهبونية	**19.500**	**896**	**23.478**	**2.340**	**36.134**	**18.536**	**39 429**	**15.267**	**44037**
أولاد عنتر	4.010	-	5.272	-	2.033	1.263	2 216	658	2473
بوغار	4.600	1.357	5.736	1.375	5.880	1.770	5 972	5.002	6587
أولاد هلال	4.900	-	5.744	-	3.062	776	3 367	2.039	3761
ناحية أولاد عنتر	**13.510**	**1.357**	**16.752**	**1.375**	**10.975**	**3.809**	**11 555**	**7.699**	**12822**
عزيز	7.300	491	9.623	1.197	10.697	2.499	10 765	3.143	11854
أولاد جلال	2.100	-	2.522	1.283	3.664	1.762	3 625	2.024	4003
دراق	6.800	1.433	8.763	2.681	7.695	3.526	7 273	5.140	8031
ناحية عزيز	**16.200**	**1.924**	**20.908**	**5.161**	**22.056**	**7.787**	**21 663**	**10.307**	**23887**
عين بوسيف	13.500	3.589	19.955	6.940	24.434	13.629	26 042	15.168	28953
الكاف لخضر	3.600	-	4.807	-	4.054	833	4 403	1.004	4911
أولاد معرف	6.100	596	7.595	1.904	9.415	1.671	9 287	1.461	10253

La wilaya de Médéa en quelque chiffres wilaya de Médéa Direction de la Planification de l'Aménagement du Territoire

الجدول رقم - 08 - التوقعات الديمغرافية

مجال تخطيط	عدد السكان2010	عدد السكان2015م	عدد السكان2020م	عدد السكان2025م	عدد السكان2030م
1	99915	115827	127619	142552	151716
2	81063	103469	113337	131062	138876
3	169854	204703	217896	237677	250737
4	99275	108135	119753	134962	146817
5	121044	130799	147199	167541	185831
6	222714	239833	255550	278514	296997
7	33265	35123	38767	43936	16376
مجموع الولاية	827129	937889	1020122	1136243	12173551

المصدر :مديرية البيئة لولاية المدية ،ص23

مجال التخطيط : - رقم 1(يضم الدوائر التالية تابلاط العزيزية القلب الكبير)

- رقم 2 (يضم الدوائر التالية بني سليمان ، السواقي)

- رقم 3 (يضم الدوائر التالية البرواقية ،العمارية ، سيدي نعمان ، سغوان)

- رقم 4 (يضم الدوائر التالية شلالة العداورة ، عين بوسيف)

- رقم 5 (يضم الدوائر التالية قصر البخاري ، الشهبونية)

- رقم 6 (يضم الدوائر التالية المدية ، عوامري ،وزرة ، سيدي محجوب)

- رقم 7 (يضم الدوائر التالية عزيز ، أولاد عنتر).

الجدول رقم :- 09- مواقع ترميم الآثار التاريخية

الأثار	الموقع	الخصائص
إقامة دار الأمير عبد القادر	المدية	أثار تاريخية
موقع حوش الباي	المدية	Residence ottomane en 1820
Site des aqueducs de bab loquas	المدية	Vestige historique
Caravanserail de benchicao	بن شيكاو	Caravanserail construit en 1958
قبة لالة فاطمة نسومر	العيساوية	Monument historique
موقع منارة المسجد الأحمر	المدية	Vestige ottoman

المصدر: مديرية البيئة لولاية المدية، المرجع السابق الذكر ، ص 47

جدول رقم - 10 - : المواقع الأثرية التي يجب تأهيلها

المكان	تعريف الموقع
عين بوسيف	الحي الإسلامي العشير
قصر البخاري	Site de la nécropole de m'fatha
أولاد هلال	موقع خربة السيوف
بوقار	Site de la forteresse de boghar
سانق	Ruines de saneg
جواب	Ruines romaines de rapidum

المصدر : مديرية البيئة لولاية المدية ،المرجع السابق الذكر ،ص 48.

الجدول رقم - 11 - تقديرات كميات النفايات المنزلية المتوقعة في عام 2030م في الجدول التالي :

السنوا ت	2010	2015	2020	2025	2030
عدد السكان	827129	937594	1020122	1136243	1217351
كمية النفايات بالطن	241522	273777	297875	331782	355466

المصدر : مديرية البيئة لولاية المدية

الشكل رقم ـ 01 ـ المخطط العام لسياسة التجديد الريفي

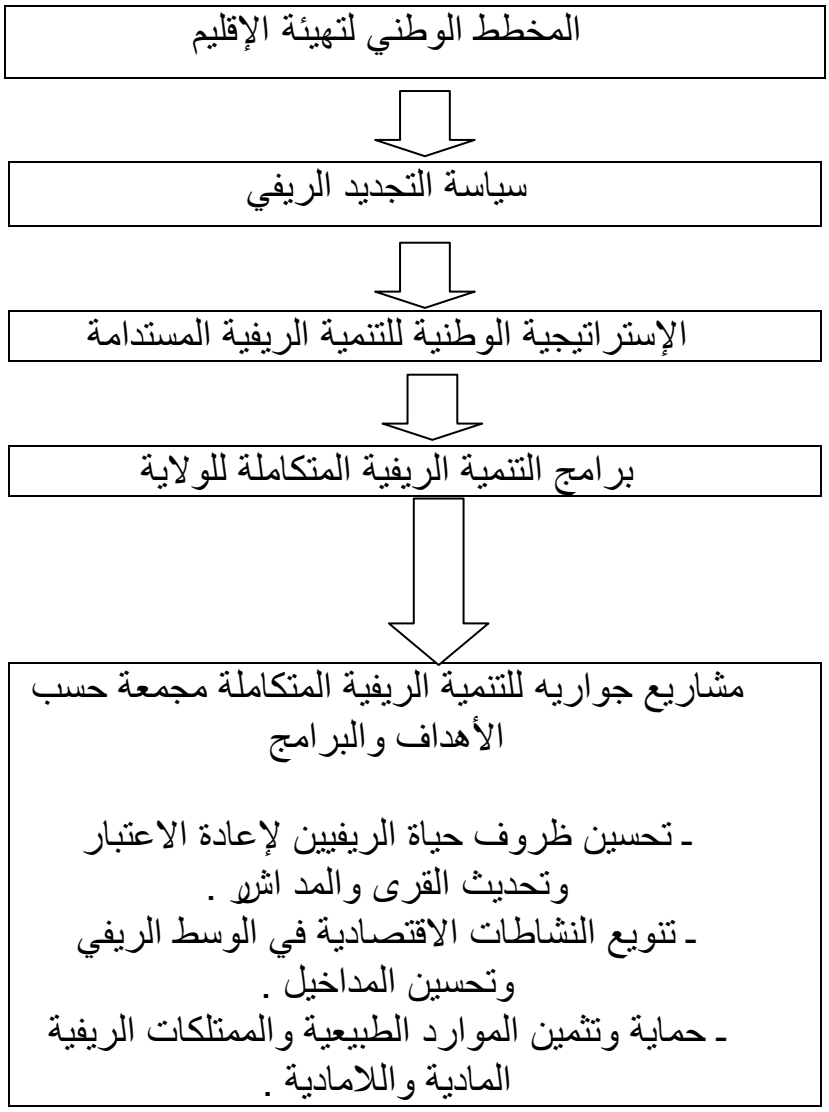

المصدر : محمد بن نعمان ،مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا ،دراسة حالة ولاية بومرداس (الجزائر) 2009-2011م ،رسالة ماجستير في علوم التسيير ،تخصص تسيير عمومي ،غير منشورة ،جامعة الجزائر 3،السنة الجامعية 2011م /2012م ، ص91.

قـــــائمة

المـــــــــــراجع

قائمة المراجع :

ـ باللغة العربية :

الكتب:

1) أبو صبحة كايد عثمان ، **جغرافية المدن** ، ط 1 ،الأردن : دار وائل للنشر ، 2003م.
2) الجوهري هناء محمد ، **علم الاجتماع الحضري** ،ط 1 ، عما ن :دار المسيرة ،2009 م
3) الزوكة محمد خميس ، **التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية**، ط 3 ، الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية، 1991 م
4) العاني محمد جاسم شعبان ، **التخطيط الإقليمي مبادئ وأسس ونظريات وأساليب** ، ط 1 ، عمان :دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2010 م.
5) الحسين أحمد مصطفى ، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة** ، ط $_1$ ،عمان : د د ن ، 2002 .
6) التجاني بشير محمد ، **تهيئة التراب الوطني في إبعاده القطرية مع التركيز على التجربة الجزائرية** ، د ط ،وهران : دار الغرب 2004 م
7) بودقة فوزي ،**التخطيط العمراني لمدينة الجزائر تحديات وبدائل** ،د ط، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ،2015 م
8) عمار بوحوش ، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية** ،الجزائر :المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،2002
9) بن عبد الله حسن ، وآخرون ،**التهيئة الترابية وتنظيم المجال**، د ط ،تونس ،د د ن ،د س ن
10) حبيب عالية ،وآخرون ،**علم الاجتماع الريفي** ،ط 1 ،عمان :دار المسيرة ،2009 م
11) ـ حجاب محمد منير ، **الإعلام والتنمية الشاملة** ،ط 2 ، القاهرة : دار الفجر 2000 م
12) حلاوة جمال ، علي صالح ، **مدخل إلى علم التنمية** ،د ط ، د ب ن ، الشروق ، 2010 م
13) مدحت جابر عبد الجليل محمد، **جغرافية العالم الإقليمية**، ط 1 ، عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع، 1998 م

14) عياصرة ثائر مطلق محمد ، **التخطيط الإقليمي دراسة نظرية وتطبيقية** ، ط1 ، الأردن :دار الحامد للنشر والتوزيع ،2009 م .

15) فضل الله علي فضل الله ،**إدارة التنمية من منظور جديد لمفهوم التحديث** ، د ط ، الإمارات :الشارقة صوت الخليج ،1981

16) رحماني شريف ، **الجزائر غدا ،وضعية التراب الوطني ،استرجاع التراب الوطني** ، د ط ، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ، د س ن .

17) محمد شلبي ،**المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم ، المناهج ،الإقترابات ،الأدوات** ، د ط ،الجزائر:د د ن ، 1997 .

ـ باللغة الأجنبية

Mohamed khiati , l'agriculture algerienne de lére précoloniale aux réformes l'ibérales actuelles editions anep 2008 roiuba .

الدوريات والمجلات :

1) ـ عبد الإله أبو عياش ، توجهات التخطيط الإقليمي في الأردن ،**مجلة العلوم الاجتماعية** 2006.

2) الكفري مصطفى عبد الله ، التنمية الشاملة والتنمية البشرية "نسخة الكترونية "،**مجلة الحوار المتمدن** ، العدد 816 ،2004/04/26 م .

3) ـ بوزغاية باية ، المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري من اجل تحقيق التنمية المستدامة مدينة بسكرة نموذجا ،**مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** العدد 15 /جوان 2014 م

4) ـ ديب سميرة ،سياسة التخطيط عبر فكرة شبكة المدن الجديدة في الجزائر،**مجلة دراسات وأبحاث**، العدد8 ،سنة2012م .

5) ـ حسن محمد كمال الدين ،" الجغرافية والتنمية " ، **مجلة جامعة أم درمان الإسلامية ، معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية** ـ السودان ع 7 يوليو 2004 م

الوثائق الرسمية أو الحكومية:

ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**قانون رقم 10- 02** المؤرخ في رجب 1431هـ الموافق لـ 29 يونيو 2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ،**الجريدة الرسمية** ، العدد 61 الصادر بتاريخ 21 اكتوبر 2010 م .

التقارير والملتقيات :

- الأمانة العامة لرئاسة الحكومة 2015 م

- الأمانة العامة لرئاسة الحكومة تقرير حول القطاع الصحي لسنة 2015م

- بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الثلاثاء 6 أكتوبر 2015

1 -الدرش احمد ،الخطاب الافتتاحي **التخطيط بالمشاركة (التخطيط الديمقراطي) التجربة المصرية**
2 -احمد محمد بن العال ،**التنمية الإقليمية في مصر** wwwkotobarabia.com
3 -ناجي عبد النور ، **نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة** ،جامعة عنابة ،الجزائر ،قسم العلوم السياسية ـجامعة عنابة ـ الجزائر ، ص5 .nadjiabdenoure@ yahoo.fn
4 -بوزيدي سليمان ، **معوقات التنمية الحضرية في الجزائر** ،جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف).

الوثائق غير المنشورة :

1) ابرباش زهرة ، **دور البلدية في ميدان التهيئة والتعمير** ،مذكرة ماجستير في الحقوق فرع الإدارة والمالية ،غير منشورة ،جامعة الجزائر يوسف بن خدة ،السنة الجامعية 2010م /2011م
2) ـ نعمان محمد، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا** ،دراسة حالة ولاية بومرداس (الجزائر) 2009-2011 رسالة ماجستير ،تخصص تسيير عمومي ، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011-2012 م
3) ـ حليمي بلخير ،**دور قواعد التهيئة والتعمير في حماية البيئة** ،رسالة ماستر في الحقوق تخصص قانون إداري ،غير منشورة ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، السنة الجامعية 2012 م -2013 م
4) ـ حملاوي عبد الحق ،**الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد ،تجربة الجزائر 1999م-2007م** ، مذكرة ماستر تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية غير منشورة ،جامعة محمد خضر ،بسكرة ،الموسم الجامعي 2012م-2013م

5) ـ طكوك نزهة ، ،**الهجرة الداخلية والاستقطاب الحضري ،دراسة في تهيئة المجال** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية ،تخصص:التهيئة الإقليمية غير منشورة ،جامعة قسنطينة ،جوان 2010م

6) ـ مقليد سعاد ،**قرارات التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون إداري غير منشورة ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الموسم الجامعي 2013م/2014م .

7) قماس زينب ، **المجمعات السكنية الحضرية بمدينة قسنطينة ـواقعها ومتطلبات تخطيطها دراسة ميدانية للمنطقة السكنية الحضرية الجديدة سركينة** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري ،غير منشورة ،جامعة الإخوة منتوري قسنطينة ،السنة الجامعية 2005م/ 2006م

8) تواتي سارة يسمين ، **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم دراسة قانونية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في الدولة والمؤسسات العمومية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر1 ، الموسم الجامعي 2011 – 2014 م

الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء سنة 2008م .

الوثائق الداخلية :

1 -مديرية البيئة لولاية المدية، ملخص دراسة مخطط تهيئة إقليم ولاية المدية ،2008م .

1 -مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية .

2 -مديرية النقل لولاية المدية.

3 -مديرية الري لولاية المدية.

4 -مديرية السكن لولاية المدية .

5 - wilaya de Médéa Direction de la Planification de l'Aménagement du Territoire La wilaya de Médéa en quelque chiffres

المواقع الالكترونية :

https/ar Wikipedia.org/wiki

http://www.algeriatody.com/forum/showthread.php?t=13885

16:55 19/05/2017 ,

http://www.algeriatody.com/forum/showthread.php?p=95502 - 05:15 2011/11/ 10 2017/05/20 10:36

https://ar.wikipedia .org 20/05/2017 10:45 -

http://islamfin.go-forum.net/t611-topic _

20:56 2017/05/19

http://sawtsetif.com/v/1529/29 , 15:46 20/05/2017.

http://islamfin.go-forum.net/t611-topic 20:56 2017/05/19

http://smatti-best.blogspot.com/2015/01/blog-post_58.html 13:22 20/05/2017 .

www.ainfekka.com/forums/showthread.php?tid=8621 14:56 20/05/2017

http://sawtsetif.com/v/1529/29 , 15:46 20/05/2017

http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/1615

http://www.wilayamedea.dz

الفـــــــــــهرس

الفهرس

الآية

شكر وتقدير

الإهداء

مقدمة : .....أ.

الفصل الأول :المنطلقات النظرية للتهيئة الإقليمية والتنمية المحلية .....17 - 49

المبحث الأول : ماهية التهيئة الإقليمية 18

المطلب الأول: مفهوم التهيئة الإقليمية 18

المطلب الثاني : نشأة التهيئة الإقليمية 22

المطلب الثالث :دوافع التهيئة الإقليمية 23

المطلب الرابع : أهداف التهيئة الإقليمية 26

المطلب الخامس : أساليب التهيئة الإقليمية 27

المطلب السادس :مكانة التهيئة الاقليم في التنمية 28

المبحث الثاني : ماهية التنمية 31

المطلب الأول : مفهوم التنمية والتنمية المحلية 31

المطلب الثاني : أهداف وأبعاد التنمية 37

المطلب الثالث : مقاييس التنمية 45

الفصل الثاني : تهيئة الاقليم بالجزائر في ظل أبعاد التنمية .....51 - 111

المبحث الأول : سياسة تهيئة الاقليم والتنمية المحلية بالجزائر 52

المطلب الأول : مراحل تطور سياسة تهيئة الاقليم في الجزائر 52

المطلب الثاني : أنواع وأقسام سياسة تهيئة الاقليم في الجزائر 55

المطلب الثالث : أهداف تهيئة الاقليم في الجزائر 56

المطلب الرابع : الفاعلون في عملية تهيئة الاقليم بالجزائر 59
المطلب الخامس : أدوات عملية تهيئة الاقليم بالجزائر 63
المبحث الثاني : تهيئة الاقليم في ظل أبعاد التنمية 77
المطلب الأول :أسس التنمية المحلية في الجزائر.....78
المطلب الثاني : مراحل التنمية المحلية في الجزائر.....79
المطلب الثالث : تهيئة الاقليم في ضل أبعاد التنمية الاقتصادية 82
المطلب الرابع : تهيئة الاقليم في ضل أبعاد التنمية الاجتماعية 89
المطلب الخامس : العلاقة بين التهيئة الإقليمية والتنمية بأبعادها.....107
الفصل الثالث : واقع التهيئة الإقليمية بولاية المدية.....113 - 167
المبحث الاول: تقديم عام لولاية المدية 114
المطلب الأول: تقديم ولاية المدية.....114
المطلب الثاني:واقع المجالات الاقتصادية بولاية المدية 119
المطلب الثالث :واقع المجالات الاجتماعية بولاية المدية.....128
المطلب الرابع :واقع القطاع السياحي والمائي والبيئي بولاية المدية 144
المبحث الثاني: الرهانات واقتراحات 160
المطلب الأول: الرهانات 160
المطلب الثاني: الاقتراحات 163
الخاتمة: 169
الملاحق : 174
قائمة المراجع: 190
الفهرس 196